منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجمهورية اليمنية

د/ أمة الرزاق على حُمّد الحوري

أستاذ مشارك
كلية التربية – جامعة صنعاء

1. التمهيد:

تسعى منظمة المرأة العربية منذ إنشائها في عام 2003 للعمل من أجل النهوض بالمرأة العربية ، وتطوير أوضاعها ، سعيا لتحقيق غايات رئيسية ثلاث هي :

- تمكين المرأة العربية وتعزيز قدراتها في كافة الميادين كركيزة أساسية لتقدم المجتمع العربي.
- التوعية بأهمية ومحورية أن تكون المرأة العربية شريكاً على قدم المساواة في عملية التنمية على أن تشمل جهود التوعية المرأة ذاتها والمجتمعات العربية .
- تكريس جهود التنسيق والتعاون بين الدول العربية من أجل إنجاز غايات التمكين والتوعية .

ومن أجل بلوغ تلك الغايات السامية تبنت المنظمة مجموعة من الأهداف ، ووضعت مجموعة من الوسائل والتدابير الكفيلة بتحقيقها من خلال رسم السياسة العامة للمنظمة النابعة من استراتيجية النهوض بالمرأة العربية ، ومن توصيات المنتديات الفكرية السبعة التي نظمت في إطار مؤتمري قمة المرأة العربية الأول والثاني.

وقد كان من أبرز الوسائل والتدابير التي وضعتها ضمن أولوياتها :

جمع ونشر البيانات المتعلقة بأوضاع المرأة .

عقد الندوات وورش العمل لتنسيق العمل العربي المشترك في مجال المرأة .

القيام بالدراسات والبحوث حول المرأة وموقعها في المجتمع.

وانطلاقاً مما سبق جاء تدشين مشروع الدراسة المسحية عن التعليم، والصحة ، والاقتصاد ، والإعلام كخطوة في اتجاه المسار الصحيح لتحقيق الغايات والأهداف التي من شأنها أن تسهم في النهوض بأوضاع المرأة العربية ، والعمل على توحيد الجهود وتوجيه المشاريع التي تسعى لاستثمار القوى البشرية المعطلة لنصف المجتمع المتمثل في المرأة .

1.1 الهدف العام من مشروع الدراسات المسحية :

يستهدف هذا المشروع الرفع من كفاءة البرامج المستقبلية والتي تعمل على النهوض بالمرأة وتمكينها في المجالات الأربع في الدول الأعضاء.

1.2 الأهداف الفرعية للمشروع :

- التعرف على البرامج التي نفذت في كل مجال من مجالات المسوح الأربعة ، وذلك في كل دولة من الدول الأعضاء ، وعلى الأهداف التي حققتها تلك البرامج ، والأهداف التي فشلت في إنجازها ، وذلك يساعد على تحديد أولويات التحرك وتفادي الأخطاء ، وأوجه القصور الماضية ، مع الإفادة من التجارب الناجحة .
- التعرف على البرامج قيد التنفيذ والمراحل التي تم إنجازها بما يمنع التكرار سواء للبرنامج برمته أو للمراحل التي نفذت فيه وحققت الأهداف المرجوة منه ، مع التوصية بتصحيح مسار البرامج المتعثرة .
- تحديد المشكلات التي تواجهها البرامج التي تستهدف النهوض بالمرأة في مجالات المسوح، ومن ثم محاولة تفاديها عند صياغة البرامج الجديدة أو إيجاد حلول لها طالما أن هناك وعياً مسبقاً بها.
- تحديد المجالات التي يمكن فيها تفعيل التنسيق والتعاون وتبادل الخبرة فيما بين الدول الأعضاء في المجالات الأربع في مراحل الأعداد وتنفيذ البرامج.
- تحديد المشاريع والبرامج التي يمكن أن تتبناها المنظمة للنهوض بالمرأة وتمكينها سواء كانت مشاريع موجهة لكل أو معظم الدول العربية أو كانت موجهة إلى دولة محددة.

والجدير ذكره أن الدراسة التي بين أيدينا ستتضمن جانبين هما:

- الجانب النظري: التعليم في الجمهورية اليمنية.
- الجانب الميداني : منهجية الدراسة.

وسنتناول ذلك تفصيلاً في الآتي:

2. الجانب النظري : التعليم في الجمهورية اليمنية

لعله من الأهمية بمكان أن تتضمن الدراسة المسحية في مجال التعليم خلفية نظرية عامة عن التعليم في الجمهورية اليمنية , نظراً لما يمكن أن تقدمه هذه الخلفية من معلومات ,وبيانات إحصائية تسهم في تقديم بعض المؤشرات والحقائق التي يمكن من خلالها تحليل وتفسير كثير من القضايا المرتبطة بالتعليم , وبخاصة ما يتعلق منها بتعليم الإناث .

وسنحاول في هذا العرض التركيز على فترة ما بعد الوحدة اليمنية ,لأنها ترتبط أيضا بالفترة الزمنية المحددة للدراسة المسحية ، وفيما يلي توضيح ذلك:

2.1 المقدمة :

لاشك أن التنمية الشاملة في أي مجتمع من المجتمعات تتأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء أكانت على المستوى الوطني أم على المستويين الإقليمي والدولي . وبهدف مواكبة هذه التطورات والتحولات نجد الدول والحكومات ، وبخاصة في العالم الثالث، اتجهت نحو إعداد الخطط ورسم السياسات ووضع الاستراتيجيات العامة والنوعية التي تمكنها من انتهاج أساليب علمية متطورة ، وفق رؤى تحلل الواقع وتستشرف المستقبل ، وبما يمكنها من الوصول إلى غاياتها وأهدافها .

كما أن التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال تقنية الاتصالات والمعلوماتية فرضت نفسها على المجتمعات ومثلت تحديات حقيقية أمام الشعوب , إذ لا يمكن تجنب تأثيراتها سواء السلبية أم الايجابية، وكان مما أفرزته ظهور تيارات العولمة متمثلة في : تحرير التجارة العالمية ، واقتصاد السوق الحر, وتفاقم المشكلات السكانية , والبيئية وقضايا حقوق الانسان , ومشاركة المرأة وإدماجها في التنمية .

والمجتمع اليمني لا يعيش معزولاً عن المنظومة الدولية , وهو يتأثر بكل تلك الأحداث والتطورات , ويعمل جاهداً من أجل تلافي سلبياتها ومواكبة إيجابياتها في سبيل تحقيق التقدم , متخذاً من وضع الخطط التنموية , وإعداد الاستراتيجيات , واقتراح آليات متطورة لتنفيذها من خلال إيجاد شراكة فاعلة مع مؤسسات المجتمع اليمني لتكامل الجهود الرسمية والشعبية متخذاً من كل ذلك سبيلاً لخدمة المجتمع وتقدمه .

والتنمية الحقيقية لا تقاس بمقدار ما رسم لها من خطط وسياسات وبرامج , ولا بعدد الاستراتيجيات التنموية والنوعية , ولا بحجم ما رصد لها من موازنات وموارد مالية -رغم أهميتها - وإنما المقياس الحقيقي والمؤشر الفعلي على كفاءتها ونجاحها يعتمد على القوى البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على تحمل مسئولية قيادة العمل التنموي بكفاءة واقتدار. ويؤدي التعليم والتدريب دوراً أساسياً ومهماً في خلق القوى البشرية التي تلبي احتياجات المجتمع وتفي بمتطلبات سوق العمل والإنتاج .

والإنسان هدف التنمية ووسيلتها , والاستثمار في التعليم يمثل أهم أنواع الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى خلق التواصل المعرفي والثقافي والحضاري في المجتمع , ويساعد على تحقيق النمو والتطور في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع , ويسهم في الارتقاء بمستوى حياة الشعوب ويحقق لها الرفاه والتقدم .

وقد أولت الجمهورية اليمنية التعليم اهتماماً خاصاً كونه أحد أهداف الثورة اليمنية , ولأنه يمثل نقطة الانطلاق والتحول من الجمود والتخلف، والجهل والتبعية السياسية والاقتصادية ، إلى تحقيق الأمن والأمان والتطور والازدهار من خلال التزود بالمعارف والمعلومات والمهارات، وتعزيز القيم والاتجاهات , كما أن للتعليم دوراً أساسياً في تحسين الكفاية الإنتاجية , والتعامل مع التقنية الحديثة ، والوصول إلى مستوى الإنجاز والإبداع .

وتدرك اليمن أهمية التعليم في تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية , لذا فإن النظام التعليمي يخضع لعملية مراجعة شاملة تقود إلى انتهاج التخطيط الاستراتيجي في معالجة الاختلالات ومواجهة التحديات سواء الكمية أو النوعية. ولقد أقرت اليمن الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي في (اكتوبر2003) , وقبلها

الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار في 1998، وتعمل على تسخير مختلف الإمكانات المادية والبشرية لتنفيذهما , وبما يتوافق مع تحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية الأخرى , كالاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، والاستراتيجية الوطنية للسكان , وخطة العمل السكاني ، والاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني .. كما أن العمل قد بدأ في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي , والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والجامعي . (1)

وشكل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو من عام 1990م نقلة نوعية متميزة في نظام التعليم في الجمهورية اليمنية. فقد أصبح للتعليم سياسة تربوية هادفة ومحددة انبثقت من فلسفة المجتمع وأهدافه ورؤاه واحتياجاته وتطلعاته. وتلمس ملامح هذه السياسة التربوية واضحة جلية في دستور الجمهورية اليمنية المقر في مايو 1991 والذي تم تعديله للمرة الثانية في (20 فبراير 2001) فقد أكدت المادة (54) , على أن ((التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية ، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي ، وتعمل الدولة على محو الأمية ، وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني ، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات)).

وقد انعكس هذا التوجه العام للسياسة التعليمية في قانون التربية والتعليم الصادر برقم (45) لسنة 1992م ، فجاء في نص المادة رقم (3) (تنبثق فلسفة التربية وأهدافها في الجمهورية اليمنية من عقيدة الشعب الإسلامية , ودستور البلاد ، ومن تراثها العربي والإسلامي , ومن أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر , ومن رصيد الحركة الوطنية اليمنية وتجربتها , ومن خصائص التعليم وحاجة المجتمع) , ونصت المادة رقم (6 – أ) على ((اعتبار التعليم إلى جانب كونه استثماراً بشرياً تنموياً بعيد المدى , فهو حق إنساني مشروع تكفله الدولة وتيسره لجميع أبناء الشعب))

أما المادة رقم (8) فقد أكدت على أن ((التعليم مجاني في كل مراحله وتكفله الدولة وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجياً وفق خطه يقرها مجلس الوزراء)) .

وجاء في نص المادة (9) ((تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافوء الفرص في التعليم , ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم)) .

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد ذكرت وزارة التربية والتعليم في وثيقة المنطلقات العامة لمناهج التعليم العام مجموعة من مبادئ السياسة التعليمية تتمثل في الآتي : (3)

- **مواءمة النظام التعليمي وتكامله وتوازنه** : توحيد النظام التربوي والتعليمي ليكون أكثر مواءمة لحاجات المجتمع المتطورة, ومتطلبات التنمية والتطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة , وليكون أكثر قدرة على تحقيق التكامل و التوازن بين حاجات المجتمع من جهة ومقومات الذاتية الثقافية للمجتمع , ومتطلبات العصر ثقافياً وتكنولوجياً من جهة أخرى .
- **التخطيط والبحث العلمي** : ترسيخ المنهج العلمي في التخطيط والاعتماد على البحوث والدراسات , في عملية تطوير النظام التربوي في جميع المراحل التعليمة , وفي بناء المناهج وتنفيذها وتقويمها ومتابعتها , والربط في التعليم قبل التخصصي بين المعارف النظرية وتطبيقاتها .
- **العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم** : في توزيع الخدمات والامكانات التعليمة بين المحافظات والمناطق , ومجانية التعليم في كل مرحلة , وإلزاميتة في مرحلة التعليم الأساسي (9سنوات) , ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائها في التعليم وتوفير الرعاية الصحية المدرسية في مختلف المراحل .
- **بناء الشخصية** : توجيه النظام التربوي نحو بناء الشخصية بكل جوانبها , وتنمية قدرة المواطن على التفكير العلمي والتحليل والنقد , والمبادرة والحوار الهادف , والمشاركة الفاعلة في تطوير المجتمع والدولة .

- **التعليم المستمر:** تبني مبدأ التربية مدى الحياة والتأكيد على التعليم والتثقيف الذاتي المستمر , وإيجاد المجتمع المتعلم وضرورة تنويع المؤسسات التعليمية المتخصصة القادرة على مواكبة التطور العلمي المتسارع .
- **التربية الديمقراطية التربية السياسية** : ترسيخ مبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الرأي , والبحث عن ممارسة الحقوق والتمسك بها والدفاع عنها .
- **رسالة التعليم** : مهنة لها قواعدها الخلقية والمهنية , اللازمة لممارسة العمل التربوي
- **محورية المعلم** :المعلم حجر الزاوية في إصلاح وتطوير النظام التعليمي والمناهج , ولذلك يجب الاهتمام بتأهيله وتدريبه.
- **التعليم والتعلّم للحياة** : الاهتمام بالحياة العلمية والمهنية والربط بين الجوانب والمعارف النظرية والأنشطة العملية والتطبيقية , والاستفادة من مصادر البيئة وذلك لأغراض تربوية وتنموية واجتماعية .
- **مراعاة خصائص المتعلم** : اعتبار التعرف على حاجات المتعلمين وخصائصهم , واكتشاف ميولهم وقدراتهم ورعايتهم أساسا في تطوير المناهج وتحسين عملية التعليم والتعلم.
- **احترام العمل:** تضمين المناهج قدراً كافياً من العلوم والتكنولوجيا , وإدخال العمل المنتج في صلب المناهج والأنشطة المدرسية وتكوين اتجاهات مهنية وحرفية ايجابية لدي التلاميذ.
- **أهمية المنهج:** تلبي المناهج المدرسية في الجمهورية اليمنية ,الأسس والأهداف العامة والخاصة الواردة في(القانون العام للتربية والتعليم) وتخضع للمراجعة الدورية بالتنقيح أو التحديث لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية , والمعلوماتية وتتبع الجديد في نظرية التربية وعلم النفس التربوي .
- **طرائق التدريس:** ينبغي أن تنمي طرائق التدريس أساليب روح الإبداع والابتكار وحل المشكلات وحب التعلّم الذاتي , كما تنمي ملكة التفكير الحر والمستقل وتجنب التلقين والحفظ غير الهادف.

2.2 الإنفاق على التعليم :

تعد عملية تمويل التعليم المرتكز الأساسي لإحداث التطور المطلوب في التعليم , لأنها مقياس حقيقي لمدى الاهتمام به من قبل الحكومة , ولذلك فإن تمويل التعليم مسئولية الدولة. وتعد ميزانية التعليم جزءاً من الميزانية العامة للدولة. والتعليم في اليمن مجاني في مختلف مراحله بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي حتى نهاية مرحلة التعليم الجامعي , ويؤكد ذلك الدستور اليمني [3] وتتنوع مصادر تمويل التعليم منها :الاعتماد السنوي من الميزانية العامة للدولة ، والمنح والمساعدات الخارجية , والقروض الخارجية , وإسهامات المجتمع المحلي .

إن مقدار ما يصل إليه قطاع التعليم من نفقات يعطي دلاله على أهمية التعليم بالنسبة للدولة . واليمن من الدول التي تعطي أولوية خاصة لقطاع التعليم التزاماً منها بمبادئ الثورة اليمنية , والعهد الذي قطعته لأبناء الشعب بديمقراطية التعليم ومجانيته والزاميته , وكذلك وفاء بمبدأ العدالة الاجتماعية في التعليم , وتكافؤ الفرص , هذا على الصعيد الداخلي , أما على الصعيد الخارجي , فقد تعهدت الحكومة اليمنية أمام المنظمات الدولية والحكومات المانحة أن تجعل التعليم في سلم أولوياتها, ووقعت على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بخصوص التعليم منها : اتفاقية حقوق الطفل , والإعلان العالمي لحقوق الإنسان , وإعلان مؤتمر داكار بغرض جعل التعليم في متناول جميع الأطفال في الفئة العمرية المقابلة للتعليم الأساسي . [4]

وتقاس أهمية الإنفاق على التعليم بنسبتها إلى الميزانية العامة للدولة , والناتج القومي الإجمالي , فكلما ازدادت هذه النسبة أعطت مؤشراً على أهمية التعليم في خطط الدول التنموية, وهناك عوامل خارجية , وعوامل داخلية تؤثر في الإنفاق على التعليم نذكرها في الآتي:

- **العوامل الخارجية من أهمها:**

- الدخل القومي العام .
- مقدار ما ينفق على التعليم بالنسبة للقطاعات الأخرى في الدولة مثل : الصحة , والزراعة ، والصناعة ، والإسكان , والدفاع .. الخ
- التركيب العمري للسكان .
- الطلب الاجتماعي على التعليم .
- التغييرات في مستوى الأسعار .

- **أما العوامل الداخلية المؤثرة في الإنفاق على التعليم فتتمثل في الآتي :**

- عدد المدرسين ومستوى مرتباتهم .
- نسبة الطلاب الملتحقين في التعليم .
- نسبة المعلم إلى الطالب , فالمدارس التي تضم عدداً كبيراً من المعلمين ترفع من كلفة التعليم , وتعتبر مؤشراً على عدم الكفاءة الإدارية .
- الحاجة إلى تحسين أداء المعلمين وتدريبهم .
- الحاجة إلى عدد أكبر من المباني والتجهيزات .
- نصيب المعلم من عدد ساعات التدريس. فإذا أدى المعلم نصابه القانوني أعتبر مؤشراً على كفاءة العملية التدريسية و إذا لم يؤد النصاب القانوني اعتبر هدراً في المواد البشرية المرصودة للتعليم .
- الهدر التعليمي المتمثل في الرسوب والتسرب , وانعكاساته على كلفة التعليم فالطالب المتسرب يسبب هدراً في العملية التعليمية , والطالب الراسب يعتبر سبباً في إهدار الإنفاق على التعليم من خلال بقائه مدة أطول في المرحلة الدراسية . (4)

وقد أشار التقرير الوطني عن التعليم في الجمهورية اليمنية ، المقدم للدورة السابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية (جنيف / سبتمبر 2004م) أشار إلى أن حجم الإنفاق العام على خدمات وشئون التعليم خلال الفترة من 1990 – 2003م يمكن الخروج منه بالاتجاهات والسمات الآتية :

- النمو المتواصل للإنفاق العام على خدمات وشئون التعليم خلال الفترة 90– 2003م ولو بنسب متفاوتة بين سنة وأخرى، وحقق هذا الإنفاق متوسطاً سنوياً للنمو قدره (27.5%) وهذا المتوسط يزيد عن متوسط النمو السنوي للإنفاق الحكومي بمقدار (0.4) نقطة . وجدير بالإشارة هنا أنه عندما يتراجع الإنفاق الحكومي , والناتج المحلي الإجمالي كما حصل عام 98م حيث حقق الإنفاق الحكومي نسبة نمو سلبية بمقدار (2.00%) وكذا الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (4.44%) فإن الإنفاق العام على خدمات شئون التعليم يحافظ على نموه , إلا أنه بالمقابل عندما ينمو الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي بدرجة عالية ، ينمو معهما الإنفاق العام على التعليم بنفس الدرجة , وهذا بطبيعة الحال يؤشر إلى شدة التزام الدولة واهتمامها بالتعليم .
- إن الإنفاق العام على خدمات وشئون التعليم في اليمن , على ما يبدو لا يتفق فقط مع المعدلات العالمية التي أوصت بها اليونسكو والمؤتمرات الدولية بأن تكون النسبة التي تسترشد بها الدول في إنفاقها على التعليم هي (14 – 17%) من الميزانية العامة للدولة , و(4-5%) من الناتج المحلي الإجمالي ، بل يفوق هذه النسب الاسترشادية . فقد وصل متوسط نسب الإنفاق العام على خدمات وشئون التعليم من الإنفاق الحكومي العام ما يقارب (18%), كما وصل متوسط نسب هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب (6%) خلال الفترة 90 – 2003م كما أن نصيب التعليم من الإنفاق الحكومي في اليمن يعتبر من أعلى النسب بين الدول المصنفة " منخفضة التنمية البشرية " فقد تحققت أعلى نسبة لهذا الإنفاق في السنغال (95 – 97) بمقدار (33.1%) وأدنى نسبة تحققت في زامبيا بمقدار (7.1%) أما نصيب التعليم من الناتج المحلي الإجمالي فيعتبر الأعلى بين مجموعة هذه الدول حيث لم يصل نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ما وصلت إليه هذه النسبة في اليمن وتجاوزت هذه النسبة متوسط

نصيب التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الذي وصل إلى (5.4%) .

- على الرغم أن التعليم العام استأثر بالنسبة الأعلى من الإنفاق العام على خدمات شئون التعليم خلال الفترة 90-2003م ، حيث وصل متوسط نسب ما حصل عليه التعليم العام إلى (85.39%) وأن هذه النسبة تعتبر من أعلى النسب التي حصل عليها التعليم العام بين الدول المصنفة " منخفضة التنمية البشرية " حيث وصلت أعلى نسبة في بنجلاديش بمقدار (88.6%) وأدنى نسبة تحققت في زامبيا(59.8%) , فإن الملاحظ تراجع نسبة ما حصل عليه التعليم العام من إجمالي الإنفاق العام على خدمات وشئون التعليم العام خلال النصف الثاني من الفترة ، حيث لم تصل هذه النسبة في أي من السنوات الأخيرة (97 - 2003م) إلى نفس مستوى النسب في السنوات الأولى من الفترة . وهذا ربما يعود إلى تزايد الاهتمام بالتعليم العالي والجامعي ، فقد تم افتتاح جامعات حكومية جديدة ، وكذا ثلاث كليات مجتمع, كما أن الدولة توجه اهتماماً كبيراً نحو التعليم الفني والتدريب المهني , حيث أنشئت وزارة مستقلة للإشراف والعناية بهذا النوع من التعليم .

يلاحظ مما سبق أنه رغم الاهتمام الواضح من قبل الحكومة بالإنفاق على التعليم وإعطائه الأولوية في الموازنة العامة للدولة , حيث أنه يحتل المرتبة الثانية بعد الدفاع إلا أن الإنفاق على التعليم خلال الأعوام من 1990م – 2003م لم يستمر على وتيرة واحدة , وحصل فيه تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من عام إلى آخر لأسباب عديدة منها : ارتفاع حجم موازنة النفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية والاستثمارية , حرب صيف عام 1994م فقد انخفض معدل الإنفاق على التعليم نظراً للاهتمام برفع نفقات الدفاع والأمن , ارتفاع معدل التضخم ، وارتفاع الأسعار , وأيضا ارتفاع نسبة الهدر في العملية التعليمية بسبب ظاهرة الرسوب والتسرب , وأيضا ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني بعد أن تم تحويل التعليم التجاري من التعليم الثانوي العام . ولذلك فإنه رغم ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم مقارنة بالمعدل العالمي إلا أن سوء التوزيع بين النفقات الجارية والاستثمارية يشكل صعوبة واضحة , فقد وصل متوسط النفقات الجارية للأعوام 1990-2000م إلى 91% وكان نصيب النفقات الرأسمالية والاستثمارية 9% فقط.

2.3 نظام التعليم وأنواعه :

شهد نظام التعليم في اليمن بعد قيام دولة الوحدة في عام 1990م تطورات ملموسة وتغيرات مهمة تمثلت في إعادة هيكلية نظام التعليم , فقد تم دمج التعليم وتوحيد نظمه , وأصبح التعليم العام ينقسم إلى: تعليم أساسي ومدته تسع سنوات (1-9) , وتعليم ثانوي مدته ثلاث سنوات (10-12) .

فالتعليم أهم مكونات الجانب الثقافي كمورد للتنمية البشرية , والوسيلة الأساسية لبناء قدرات الإنسان وخياراته , والمتحكم في الجوانب الاجتماعية ,لأنه أساس اكتساب المعرفة والوعي الاجتماعي بنوعية الحياة ذاتها . ومن ثم فهو أساس بناء الجانب الثقافي في حياة المجتمع . فالتعليم أساس بناء الإنسان , وقدراته الاقتصادية والاجتماعية , وأساس تنمية الموارد البشرية والتنمية بوجه عام . وله دور أساسي في تحسين الكفاءة الإنتاجية , وتوظيف المعلومات واستخدامها , واستخدام التكنولوجيا وطرائق الإنتاج الحديثة .

وقبل أن نبدأ الحديث عن التعليم العام في اليمن (النظامي وغير النظامي) , سنعرض أهم مشكلات النظام التعليمي والتي تشكل أهم التحديات التي تواجه مسيرته وتعيق أو تؤخر العملية التنموية في اليمن . ومن أهم المشكلات ما يأتي :

غياب الرؤية الواضحة في السياسة التعليمية التي تعتمد على البيانات الإحصائية الدقيقة فيما يخص القبول في التعليم الثانوي الذي يتلقى مخرجات التعليم الأساسي , إذ تتجه نحو غلبة الكم على حساب الجودة النوعية , وأيضاً الإقبال على التخصص العام والمجالات الإنسانية على حساب التخصصات العلمية والتقنية والتدريب المهني.

تدني مستوى مخرجات التعليم لأسباب عديدة منها : ضعف إعداد المعلم وتأهيله وغياب تحديث المناهج وتطويرها (في فترة ما قبل الوحدة) وما زالت تأثيراتها السلبية تبدو واضحة في عدم قدرة أبناء المجتمع على مواكبة التطورات التقنية الحديثة , وأيضا قصور فاعلية الإدارة المدرسية , وضعف التجهيزات المعملية والوسائل التعليمية فضلاً عن عدم قدرة المباني المدرسية على استيعاب الأعداد الكبيرة من المنخرطين في سلك التعليم .

النمو السكاني المرتفع إذ بلغ بحسب نتائج آخر تعداد سكاني في (2005) (19.721.643 نسمة) ونسبة النمو (3.2) ويبلغ معدل الخصوبة الكلية (6.5) مواليد لكل امرأة . وأيضا تشتت السكان جغرافيا ضمن تجمعات صغيرة ومناطق متباينة التضاريس .

هذه القضايا تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه التعليم في اليمن , وتعوق مسيرة العملية التنموية وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التعليمية , لأن تزايد السكان يزيد من الطلب على خدمات التعليم , وبخاصة في المناطق الريفية حيث يقطن نحو (74%) من السكان , كما يتميز الوضع السكاني في اليمن بالهيكل العمري الفتي لكون صغار السن هم أكبر شريحة من السكان في سن التعليم مما يضيف أعباء على الإمكانات الحالية للتعليم التي تقع الآن تحت ضغط وأعباء ثقيلة ناجمة عن هذه الزيادة . (5)

تدهور الأوضاع الاقتصادية التي أفرزتها مجموعة من العوامل صاحبت قيام دولة الوحدة في التسعينيات من القرن الماضي , ويأتي في مقدمتها الاختلالات الهيكلية الاقتصادية المزمنة التي كان يعاني منها شطري اليمن سابقاً وأثرت تراكماتها السلبية في اقتصاد دولة الوحدة نتيجة لضعف الموارد , وضعف معدلات الإنتاج والتصدير , وأعقب ذلك تأثير حرب الخليج وعودة ما يقرب من مليون مهاجر يمني انقطعت تحويلاتهم التي كانت تمثل أحد الموارد الخارجية , وجاءت حرب صيف 1994م التي زادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً وكل هذا دفع اليمن إلى اتخاذ إجراءات وسياسات لمعالجة الأوضاع المتردية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي/ المالي والإداري .

رغم ارتفاع الإنفاق على التعليم العام من الميزانية العامة للدولة فقد وصلت إلى ما يقرب من (18%) وهي من أعلى المعدلات مقارنة بأغلب الدول العربية , وفاقت أيضاً المعدلات العالمية التي أوصت بها اليونسكو والمنظمات الدولية ، وهي (14-17%) من الميزانية العامة للدولة , إلا أن هذه الزيادة لم تكن تأثيراتها إيجابية في تحسين العملية التعليمية وخدماتها ولا تفي بمتطلبات تعميم التعليم الأساسي , لأن معظم الميزانية تصرف على باب النفقات الجارية حيث يصل متوسط النفقات الجارية للاعوام 1990م-2000 إلى (91%) وتتمثل في المرتبات والأجور المؤقتة والإضافي والخدمات والصيانة وغيرها , وتذهب (9%) منها فقط لصالح النفقات الرأسمالية والاستثمارية (اكتساب الأراضي والأثاث والمعدات وأعمال التشييد والبناء ... وغيره) . (6)

عجز النظام التعليمي عن استيعاب الفئة العمرية (6-14) من السكان من الجنسين، فكان الاستيعاب في التعليم الأساسي(58.9%) , كما لم تتجاوز نسبة الاستيعاب للتعليم الثانوي في الفئة العمرية (15-17) من الجنسين عن 24% , ولم تتجاوز نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والمهني الثانوي عن 2%. وتجاوزت نسبة الهدر في التعليم الأساسي 50% وفي التعليم الثانوي 40% (7) .

الهدر التعليمي الناتج عن الرسوب والإعادة والتسرب من التعليم يمثل أحد المشكلات الكبيرة التي تؤثر سلباً في المسار التعليمي , إذ يؤدي إلى تدني الكفاءة الداخلية للتعليم, وارتفاع الفاقد التربوي والهدر الاقتصادي , كما أنه يمثل منابع الارتداد إلى الأمية, والنسب الأكبر من الرسوب والتسرب كان من نصيب الفتيات.

كبر حجم الأسرة اليمنية , وارتفاع نسبة الإعالة أدى مع انخفاض المستوى المعيشي إلى تقليص فرص الفتيات للالتحاق بالتعليم الأساسي , حيث تفضل الأسر إرسال الأولاد للمدارس , وإبقاء البنات خارجها بسبب عدم قدرتهم على تحمل النفقات الدراسية لجميع الأولاد ذكوراً وإناثاً كما أن الموقف العام السلبي من تعليم الفتيات له تأثيرات سلبية تعوق تعليم الفتاة, ويتجلى ذلك في أمرين هما :

عدم رغبة الأسر في تعليم الفتيات حيث تشير البيانات أن (53.3%) من الفتيات في السن (6 -14) سنه لم يلتحقن بالتعليم نتيجة عدم رغبة الأسر في التعليم مقابل فقط

(23.4) من الفتيان لم يلتحقوا لنفس السبب. كما أن (38%) من الفتيات تركن المدرسة جراء ذات السبب مقابل (12%) من الفتيان .
الاعتقاد الخاطئ بأن تعليم الإناث ليس بنفس أهمية تعليم الذكور , لذلك فإن كثيراً من الأسر خاصة في الريف تكتفي بتعليم فتياتها تعليماً محدوداً، والحقيقة أن هذا الاعتقاد ينطلق من النظرة العامة للمرأة ودورها في المجتمع في مختلف النواحي الاقتصادية منها والاجتماعية . (8) .

2.4 أنواع التعليم العام :

يتسم النظام التعليمي في اليمن , (النظامي وغير النظامي) , بالتنوع والاتساع والتوافق مع النظم التعليمية الحديثة على المستوى الإقليمي العربي . وهو يبدأ من التعليم الأساسي ثم التعليم الثانوي العام والتعليم الفني والتدريب المهني , وينتهي بالتعليم العالي والجامعي . كما دخل حديثاً التعليم ما قبل المدرسي في إطار السلم التعليمي وفقاً لما جاء في القانون العام للتربية والتعليم , وأيضا هناك التعليم غير النظامي المتمثل في محو الأمية وتعليم الكبار . وسنتناول ذلك تفصيلاً فيما يأتي :

2.4.1 التعليم ما قبل المدرسي :

تعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل النمائية في حياة الإنسان ويؤكد علماء النفس والتربية أن السنوات الأولى من عمر الطفل هي الأساس في بناء شخصيته وتكوين سلوكه , ذلك السلوك الذي يرسم ملامح التوافق بين الخصائص المختلفة : الجسمية , والعاطفية والاجتماعية , والفكرية ويجعلها تؤثر في مراحل النمو اللاحقة للطفل .
ولذلك تولي كثير من الدول مرحلة الطفولة اهتماماً كبيراً من خلال رعاية الأطفال ، والعناية بتربيتهم , وتنشئتهم تنشئة سليمة وفقاً للأهداف التربوية , ويتفاوت مستوى الرعاية والاهتمام من بلد إلى آخر بحسب مستوى الوعي بأهمية هذه المرحلة , وأيضا بحسب ظروف كل بلد وامكاناته , وإدراكه لتأثير هذه الرعاية في تحقيق طفولة آمنة وسعيدة ترسم ملامح مستقبل ينبئ بمستقبل مشرق .
وبدأت اليمن تولي مرحلة التعليم ما قبل المدرسي اهتماماً خاصاً , وتجسد هذا الاهتمام في القانون العام للتربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992م الذي جعل هذه المرحلة ضمن سلم التعليم النظامي (المادة 16 من القانون) وجاء في نص المادة (17) من القانون ما يأتي :

- مرحلة ما قبل التعليم الأساسي هي الحضانة ورياض الأطفال ويقبل الأطفال فيها من سن الثالثة حتى سن السادسة من العمر .
- تهدف رياض الأطفال إلى تعويد الطفل على حب العلم وتهيئته للمراحل التالية من التعليم , وغرس القيم السامية , والعادات الحسنة والإيجابية , وتربيته ليكون سليماً من الناحية الصحية , واجتماعياً محباً للتعاون مع الأطفال الآخرين , وأصبحت وزارة التربية والتعليم تشرف على جميع رياض الأطفال بعد أن كان الإشراف تتقاسمه مع وزارة الشئون الاجتماعية وقد أنشأت وزارة التربية إدارة عامة خاصة برياض الأطفال .

وتختلف معارف الأطفال ، وقدراتهم , واتجاهاتهم ، وثراء خبراتهم ومهاراتهم بحسب البيئة السابقة التي كانوا فيها سواء أكانت البيئة المنزلية أم رياض الأطفال ، فبعض الأطفال يأتي إلى المدرسة مزوداً بخلفيه غنية من الخبرات والتجارب السابقة التي اكتسبها من محيط بيئته . وبقدر حظه من هذه الخبرات ، وثرائها لديه يكون استعداده للتعليم , ويكون التحاقه بالمدرسة خبرة سارة , في حين نجد أطفالاً آخرين لم تتح لهم فرصة اكتساب خبرات جيدة في المنزل ، ولم يتمكنوا من الالتحاق برياض الأطفال لأسباب عديدة فنجدهم يأتون إلى المدرسة ويجتمعون في صف واحد , ومقاعد مشتركة مع غيرهم ممن كان حظهم أوفر في الحصول على قدر من المعارف والخبرات في رياض الأطفال , وأصبحوا مستعدين للتعليم.
ولكن بالرغم من هذا الاهتمام , فما يزال عدد الأطفال الملتحقين بمرحلة الرياض أقل بكثير عما ينبغي أن يكونوا عليه مقارنه بعدد الأطفال من السكان في هذه الفئة العمرية البالغ عددهم في عام (2000) بحسب الإسقاطات السكانية لإحصاء عام 94 (1.935.000) طفلاً . ومعظم الأطفال ينتقلون مباشرة من البيت إلى المدرسة دون

الحصول على قسط من التعليم ما قبل المدرسي . فإذا ما قورن عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية (3-6) بعدد الملتحقين برياض الأطفال فإنه يمثل (0.59%) وهي نسبة ضئيلة جداً .وقد بلغ عدد الأطفال الملتحقين بالرياض حوالي (14.771) طفلاً وطفلة عام 2003/2002م .(9)

ولعل من أبرز معوقات التحاق الأطفال بمرحلة الرياض, هو أن هذه المرحلة من التعليم ليست مجانية , كما أن أكثر من ثلثي الرياض تتبع القطاع الخاص وتتفاوت الرسوم الدراسية فيها بحسب طبيعة كل روضة ، وتوافر التجهيزات والوسائل التعليمية الحديثة , ووجود الكوادر التربوية المؤهلة وتطبيق المناهج التعليمية العربية والأجنبية . كما أن هناك أسباباً أخرى لعدم الإقبال على إلحاق الأطفال بهذه المرحلة التعليمية ذكرها التقرير الوطني المقدم للمؤتمر الدولي للتربية في جنيف – وقد سبق الإشارة إليه- ومنها الآتي :

- انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل خارج البيت خاصة في المناطق الحضرية .
- لا تعد مرحلة التعليم ما قبل المدرسي جزءاً من التعليم النظامي الأساسي ، والإلزامي لأنه لا يشترط انتهاء الطفل منها حتى يلتحق بالتعليم الأساسي رغم إقرارها في القانون .
- عدم قدرة كثير من الأسر - حتى تلك التي تعمل المرأة فيها خارج البيت - على تحمل نفقات إلحاق الأطفال بمؤسسات هذه المرحلة وإن تفاوتت رسومها الحكومية منها والخاصة . وبذلك تحرم الفئات المتوسطة الفقيرة من هذه الخدمة التعليمية .

2.4.2 التعليم الأساسي :

سنحاول أن نعرض تفصيلاً لأهم القضايا المرتبطة بمرحلة التعليم الأساسي في اليمن كونها المرحلة التي تركزت حولها أغلب مشروعات الدراسة المسحية عن التعليم وبخاصة ما يرتبط منها بمجال تسرب الإناث من التعليم , وذلك نظراً لأنها تمثل مرحلة تعليمية هامة مازالت تواجه الكثير من التحديات والصعوبات التي انعكس تأثيرها سلباً في مسار تطور التعليم في المراحل التعليمية اللاحقة , وهناك جهود مكثفة لوزارة التربية والتعليم تسعى من خلالها إلى مواجهة تلك التحديات ومعالجة الاختلالات القائمة , وبما يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة.

عرّف القانون العام للتربية والتعليم في المادة (18) التعليم الأساسي بأنه تعليم عام موحد لجميع التلاميذ في الجمهورية اليمنية , ومدته (9) سنوات , وهو إلزامي , ويقبل فيه التلاميذ من سن السادسة , ويتم فيه اكتشاف الاتجاهات والميول لدى التلاميذ , وتطوير قدراتهم الذاتية . ويسعى التعليم في هذه المرحلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المعرفة الواعية بالمبادئ والشعائر والأحكام الإسلامية وتمثل قيمها في التعامل والسلوك, وإجادة اللغة العربية , ومعرفة الحقائق الأساسية والوقائع التاريخية المتعلقة بحضارة وتاريخ الشعب اليمني كجزء من تاريخ الحضارة العربية والإسلامية ، وتاريخ الإنسان بوجه عام .
- حب الوطن والاعتزاز به وحب الأسرة والمجتمع ، والاستعداد الكامل لتحمل المسئوليات المترتبة على التلميذ تجاه وطنه وأسرته والمجتمع.
- التعرف والإدراك لحقائق البيئة الطبيعية والجغرافية لليمن والوطن العربي الكبير والعالم .
- معرفة المهارات الأساسية للغة الأجنبية التي يدرسها التلميذ.
- معرفة وإتقان التعامل مع الأنظمة العددية والعمليات الرياضية الأساسية ، والأشكال الهندسية، والقدرة على استيعاب الحقائق والمعلومات العلمية وأسسها التجريبية, واستخدامها في تفسير الظواهر الطبيعية ، وامتلاك القدرة على أداء بعض المهارات الحرفية واحترام العمل اليدوي.

- الحرص على سلامة البيئة ونظافتها وجمالها وحماية الموارد الطبيعية والتذوق للفنون المختلفة والوعي بمدى أهمية اللياقة البدنية والصحية ، والعناية بممارسة النشاطات الأدبية ، والفكرية ، والفنية ، والبدنية .

كما حدد خبراء منظمة اليونسكو أثناء اجتماعهم في نيروبي عام 1975م ، الهدف الرئيسي من التعليم الأساسي بأنه: مساعدة كل فرد ذكراً كان أم أنثى على تولي مصيره بنفسه, ولابد من أن يكتسب ثقة بنفسه عن طريق تنمية بعض القدرات ، والمهارات , والتمرس بطريقة التفكير والتعبير , والشعور الإنساني , وتحصيل قدر كاف من المعرفة بثقافته , وبمقتضياتها الاجتماعية , والاقتصادية , والسياسية .

وأكد أيضا المؤتمر العالمي حول (التربية للجميع) الذي عقد في (جومتيين) تايلاند (مارس 1990م) من خلال الإعلان العالمي الصادر عنه : لتأمين حاجات التعليم الأساسية وفق رؤية للتسعينات , تقوم على رؤية موسعة للتربية الأساسية للجميع تشمل توسيع نطاق التربية, ووسائلها وتعزيز بيئة التعليم , وتقوية المشاركات بين جميع القطاعات التربوية , لأن التربية الأساسية ضرورية لتدعيم المستويات العليا من التعليم , وتعزيز الثقافة , والقدرات العلمية والتقنية لتحقيق تنمية قوامها الاعتماد على النفس , وتحسين نوعية الحياة ، والإسهام الفاعل في التنمية .

وقد كان لقرارات مؤتمر التعليم الذي عقد في داكار (السنغال) عام2000م أثر ملموس في التوجه نحو تطوير التعليم بإتباع الأساليب العلمية المتطورة لمواجهة الظواهر السلبية في التعليم . وكان من أهم القرارات .. أن لجميع الأطفال واليافعين والراشدين حقاً أساسياً في تعليم يلبي حاجاتهم الأساسية على أكمل وجه , مع التأكيد على استمرار تعميم التعليم , وتحسين نوعيته من خلال وضع الاستراتيجيات التي تهدف إلى الانتقال بواقع التعليم الأساسي إلى مستقبل أفضل .

وجاء إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (2003-2005م) استجابة لقرارات وتوصيات مؤتمر التعليم في داكار , وتم إقرار الاستراتيجية في المؤتمر الوطني الأول للتعليم في عام 2003م ,وقد اشتملت على ثمانية محاور تكاملية للتطوير في مجالات : المعلم , والإدارة المدرسية , والمناهج والتقويم ,وتمويل التعليم , وتعليم الفتاة , والمبنى المدرسي, واللامركزية , وأخيراً محور مشاركة المجتمع.

ويلاحظ أن محور تعليم الفتاة في الاستراتيجية كان أحد المحاور الرئيسة التي بدأت تدخل حيز التطبيق الفعلي لترجمة أهدافه ،وبرامجه ، ونشاطاته التي من شأنها أن تسهم في معالجة المشكلات التي تواجه تعليم الفتاه والتغلب على التحديات من خلال تشكيل الفريق الفني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي .

والجدير ذكره أن برنامج إصلاح محور تعليم الفتاة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي قد ركز على أربعة برامج أساسية تمثلت في الآتي :

- تغيير الموقف السلبي من تعليم الفتاة .
- توفير ودعم المعلمات بشكل عام ومعلمات الريف بشكل خاص .
- تحسين وتوفير المبنى المدرسي الملائم لتعليم الفتاة .
- مواءمة المناهج المدرسية مع متطلبات البيئة المحلية لتصبح ذات مردود من الناحية الاقتصادية ، والاجتماعية .

أما بالنسبة لما ذكر في الاستراتيجية فيما يتعلق بمستوى التغطية والانتشار فقد جاء الآتي:

مجال الأنشطة :

- رفع معدل الالتحاق العام في التعليم الأساسي إلى 95% من الفئة العمرية الموازية من السكان (6-14) سنة .
- تقليص الفجوة بين البنات والأولاد من (29.9) نقطة إلى (5) نقاط فقط.
- وضع برنامج يساعد على الاحتفاظ بالفتيات في المدارس حتى إكمالهن لمرحلة التعليم الأساسي .
- إنشاء إدارات متخصصة على مستوى الوزارة ومكاتبها في المحافظات تعني بتعليم الفتاه وذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الفئات المحرومة والهامشية .

ويتوقع أن تكون المخرجات كالآتي :

- مع نهاية 2015 رفع معدل التحاق الفتيات من (46.7%) إلى (90%) .
- مع نهاية 2015 تخفيض تسرب الفتيات من المستويات المختلفة في التعليم الأساسي إلى أقل من 1%.
- مع نهاية 2005 إنشاء إدارات في الوزارة وجميع مكاتبها في المحافظات تعني بتعليم الفتاة وذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الفئات المحرومة والهامشية .

ولقد شهد القبول في الصف الأول من إجمالي الالتحاق بالتعليم الأساسي نمواً متواصلاً , إذ وصل عدد المقبولين في هذا الصف إلى (676.458) تلميذاً وتلميذة عام 2003/2002م بعد أن كان في عام 1991/1990 (346.303) طفل وطفلة . كما أن إجمالي الالتحاق أرتفع إلى (3.765.169) تلميذاً وتلميذة عام 2003/2002م بعد أن كان (2.051.049) تلميذاً وتلميذة عام 1991/90م. وقد تزايدت نسبة مشاركة الإناث في القبول لتصل إلى (46.7%) عام 2003/2002م بعد أن كانت هذه النسبة (31.3%) عام 1991/90م كما أن نسبة مشاركة الإناث في الالتحاق قد وصلت إلى (38%) عام 2003/2002م بعد أن كانت (25.23%) عام 1991/90م . (10)

وتزداد حدة التباين للملتحقين على مستوى الريف والحضر ، على الرغم من الزيادة الظاهرية المحققة للتلاميذ بهذه المرحلة من خلال السياسات الهادفة إلى توسيع قبول الإناث والأطفال في المناطق الريفية ، وبناء عدد من المدارس في أماكن قريبة , ومشاركة المجتمع في بناء المدارس مع البدء في تنفيذ برامج تدريبيه للمعلمين في أثناء الخدمة , إلا أن معدلات الالتحاق الإجمالية ما زالت متدنية وتظل دون مستوى الطموح حيث لا يزال أكثر من (2.000.000) مليون طفل من الفئة العمرية الموازية للتعليم الأساسي خارج إطار التعليم، تشكل الإناث منهم حوالي (1.360.792) . (11) .

كما يعاني التعليم الأساسي الممثل لنحو (83.8%) من إجمالي التلاميذ والطلاب في كافة مراحل التعليم والتدريب من التدني في الكفاءة الداخلية , أي قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالتلاميذ في المدارس أو البرامج التربوية وتجهيزهم دون تأخير أو هدر , وهو ما يعبر عنه بارتفاع نسبة الرسوب والتسرب , وعدد السنوات التي يقضيها التلميذ في الدراسة , إذ يتسرب من التعليم الأساسي كل عام حوالي (8%) في المتوسط, مما يعني تسرب (270.000) ألف تلميذ وتلميذة في العام الدراسي 2001/2000م لينضموا إلى عدد الأطفال خارج نظام التعليم والأميين .

وتبين الدراسات أن معدل الرسوب والإعادة يبلغ في المتوسط (11%) , وبالتالي فإنه عوضاً عن قضاء (9سنوات) لإكمال مرحلة التعليم الأساسي , يقضي التلاميذ في المتوسط (11-15 سنة تقريباً وخاصة الإناث) , وهذا يعكس هدراً مادياً وبشرياً بالغ الخطورة .

ولذلك نجد أن التعليم الأساسي يعاني انخفاضاً في كفاءته الداخلية وهي القضية المرتبطة بالرسوب والتسرب ، وقد كشفت عملية تحليل البيانات من خلال تتبع فوج من التلاميذ من بداية التحاقهم في الصف الأول عام 1991/90 ، وحتى تخرجهم من الصف التاسع عام 1999/98 بعينة افتراضية قوامها (1000) تلميذ ، فقد أسفرت نتائج التحليل عن المؤشرات والنتائج التالية: (دراسة الإنفاق على التعليم)

من بين كل (1000) تلميذ التحقوا بالصف الأول من المرحلة الأساسية تخرج منهم في نهاية المدة المحددة ، وهي تسع سنوات (223) أي بنسبة(22.3%) .

وتخرج (218) تلميذاً بعدد من الإعادات ، وبنسبة قدرها (21.8%) ، وقد تراوحت فترة الإعادة ما بين سنة إلى خمس سنوات.

أما من تبقى منهم فقد تسربوا تدريجياً خلال سنوات التدفق ، وبلغ عددهم (559) تلميذاً بنسبة قدرها (55.9%)

وبلغ عدد المتخرجين في نهاية المرحلة الأساسية (441) تلميذاً من مجموع (1000) تلميذ.

وهذا العدد الكبير من المتسربين والراسبين تترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية أخرى أهمها وجود أعداد كبيرة من التلاميذ في مرحلة عمرية معينة خارج المدرسة دون امتلاك المهارات الضرورية للانخراط في سوق العمل والذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع مستوى البطالة وارتفاع أعداد الأميين والتي تمثل مشكلة تعليمية أخرى تتطلب الحلول والمعالجات .

2.4.3التعليم الثانوي العام :

يستوعب التعليم الثانوي العام في الصفوف من (10-12) مخرجات التعليم الأساسي وتكون الدراسة عامة في الصف الأول الثانوي , ثم يبدأ التخصص في القسمين العلمي والأدبي من الصف الثاني الثانوي , ونصت المادة (19) من القانون العام للتربية والتعليم على أن (التعليم الثانوي العام يتيح للتلاميذ الذين حصلوا على شهادة المرحلة الأساسية الموحدة متابعة تنمية معارفهم ومهاراتهم العلمية والأدبية , وتستغرق مرحلة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي ثلاث سنوات).

كما جاء في المادة (21) يهدف التعليم الثانوي إلى اكتساب التلاميذ القدرات التالية :

فهم العقيدة الإسلامية وأحكامها , وقيمها , والتعامل والسلوك بموجبها , والتزود بقدر كاف من المعلومات عن الثقافة والحضارة العربية والاسلامية .

إجادة اللغة العربية كتابة ونطقاً واستخدامها في توسيع ثقافة الطالب الأدبية , والعلمية , والتعبير عن أفكاره بوضوح مع مراعاة مقومات البناء اللغوي الصحيح وكذلك إجادة قراءة وكتابة لغة أجنبية واحدة على الأقل .

الوعي بقضايا شعبه , ووطنه اليمني , وأمته العربية والإسلامية , وضرورة العمل من أجل التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الوطن اليمني , وأداء واجباته والتمسك بحقوقه والدفاع عن حقوق الآخرين والعمل بروح الفريق الواحد , والوعي بأسس الديمقراطية وممارستها والوعي بقضايا أمته ومشكلاتها , وفهم القضايا والمشكلات الدولية مع إدراك أهمية السلام العالمي والتفاهم والتعاون بين الشعوب.

المهارات العقلية واليدوية الأساسية للمهن الفنية الحديثة واستقصاء مصادر المعلومات ومعرفة عمليات جمعها والاستفادة منها واستيعاب الحقائق العلمية المتجددة مع تطبيقاتها وفهم واستخدام العلاقات والمفاهيم الرياضية وتنمية وتطوير نفسه بالتعليم الذاتي المستمر .

فهم وتطبيق القواعد الصحيحة والحرص على نظافة البيئة وحمايتها وحسن استثمار الوقت وممارسة الهوايات المختلفة المفيدة وتطويرها ,

وشهد التعليم الثانوي تطوراً ملموساً في أعداد الملتحقين خلال العقد الأخير من القرن الماضي والسنوات الخمس من القرن الحالي فقد بلغت نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي العام حوالي (98%) من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي بكل أنواعه .

وتشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2003/2002م أن عدد المقبولين بالصف الأول الثانوي بلغ (213.817) طالباً وطالبة يتوزعون إلى ذكور وإناث على التوالي (150.151) ,(63.666) بزيادة عن العام الدراسي 2001/2000م , بلغت (29.051) للجنسين : الذكور(16.279) والإناث (12.772),وقد استأثر القبول بالتعليم الثانوي العام على نصيب أوفر أي بما نسبته (99.2%) من إجمالي المستوعبين بالصف الأول الثانوي والمهني (3.2 سنوات) بعد التعليم الأساسي على حد سواء (13).

والملاحظ أن الثانوية العامة إجمالاً استأثرت بنصيب أكبر ليس فقط من حيث وزنها مقارنة بفروع التعليم الثانوي الأخرى ولكن من حيث التطور الكمي الذي تحقق , إذ ارتفعت الأعداد المطلقة والنسبية للملتحقين من (484.573) طالباً وطالبة عام 2001/2000م إلى (549.363) طالباً وطالبة في العام الدراسي 2003/2002م بزيادة سنوية مثلت (6.7%) من إجمالي النوع , حقق الذكور زيادة من (354.743) إلى (388.739) أي بزيادة سنوية (4.7%) بينما حققت الإناث زيادة ملحوظة من (129.830) إلى (160.624) لنفس الفترة بنسبة زيادة سنوية بلغت (11.9%) أي ما

يوازي ضعفي معدل الزيادة المحققة للذكور . ويرجع ذلك إلى الجهود التي رافقت السنوات الأخيرة من القرن العشرين , والتي عكست وتيرة نمو المؤشرات بهذه المرحلة الموجهة لصالح الإناث بهدف تحفيز الأسرة الريفية على وجه الخصوص باستمرار تدفق الإناث إلى الصفوف المتقدمة من التعليم الثانوي , مع رفع التوعية بأهمية تعليم الفتاه إلى جانب أخيها الرجل, وتوظيف عدد من بنات الريف لتحفيز الأسر لأهمية التعليم اقتصادياً إلى جانب فوائد أخرى لبناء شخصية الفتاه وتحسين أدائها لأدوارها بثقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (13) .
وبالرغم من هذا التطور الملموس في نسب الالتحاق , نجد أن الملتحقين بالتعليم الثانوي لم يشكلوا سوى نسبة 38% من إجمالي السكان بالفئة العمرية المناظرة (15-17) سنة , وهي في الواقع نسبة متدنية بالإضافة إلى غياب عدالة توزيع خدماته بين المحافظات ، وبين الحضر والريف , والذكور والإناث في معايير علمية تحدد مسبقاً .
كما تعد الكفاءة الداخلية لنظام التعليمي الثانوي منخفضة , إذ تخرج عام 2003/2002م (120.204) طالب وطالبة من مجموع (184.801) طالب وطالبة تم قبولهم بالصف الأول الثانوي عام 2001/2000, مثلت نسبة التخرج (65%) من إجمالي القبول، والنسبة الباقية (35%) كانت من نصيب الرسوب والتسرب. (14)

2.4.5 التعليم الفني (التقني) والتدريب المهني:

يمثل التعليم الفني والتدريب المهني بصوره المتعددة بعداً هاما من أبعاد التنمية، وركيزة أساسية من الركائز اللازمة لإقامة المجتمع المنتج , وذلك لدوره الفعال في إعداد وتأهيل القوى البشرية القادرة على تحقيق الإنتاج الجيد , وزيادة القدرة التنافسية . وقد تنبهت معظم المجتمعات لهذه الحقيقة مبكراً فأولت هذا النوع من التعليم اهتماماً كبيراً , ووفرت جانباً هاما من مدخلاته , ووضعته في المكانة اللائقة به, إضافة إلى أن هذا النوع من التعليم يمثل الطفرة والانطلاقة المطلوبين لأي مجتمع في حلبة التنافس بين المجتمعات المتقدمة , وذلك لما لهذا التعليم من قدرة على استيعاب كثير من آليات التغيرات المطلوبة التي تحكمها آليات السوق , والذي يعد قانونها الأوحد هو المنافسة والتميز(15)
ونظراً لتلك الأهمية للتعليم الفني والتدريب المهني , فلم يغفل القانون العام للتربية والتعليم رقم(45) لسنة 1992م ذلك, ونصت المادة (22) والمادة(23) على الآتي :
مادة (22) التعليم و التدريب المهني مرحلة وسيطة تستقطب الحاصلين على شهادة إكمال مرحلة التعليم الأساسي , ومافي مستواها وتهدف إلى تعليم المهارات اليدوية الأساسية للمهن الفنية الحديثة بغرض تمكين المتخرج من تعليم أية مهن فنية حديثة في موقع العمل , وتحدد لائحة خاصة يصدرها المجلس الوطني للتعليم المنصوص عليه في المادة (11) من هذا القانون نظام التعليم ومدته ونوع الشهادة التي يحصل عليها المتعلم والمتدرب عند انتهاء هذه المرحلة.
المادة(23) التعليم التقني يلتحق به:

- الحاصلون على شهادة المرحلة الأساسية الموحدة ومدة الدراسة فيه خمس سنوات
- الحاصلون على شهادة الثانوية العامة القسم العلمي , ومدة الدراسة فيه من سنتين إلى ثلاث سنوات

وانطلاقاً من ذلك نجد أن اليمن أولت التعليم الفني والتدريب المهني أهمية خاصة ونجد هذا الاهتمام في إيجاد وزارة خاصة تحمل مسمي: وزارة التعليم الفني والتدريب المهني , خصص لها صندوق خاص للتدريب المهني والتقني وتشكيل مجلس وطني للتدريب المهني , فضلاً عن إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني للتدريب المهني القائمة على أسس علمية تشخص الواقع وتحدد الفجوات وترسم سياسة المستقبل المبنى على الاحتياجات والتطلعات .
وتنوعت المعاهد المهنية والتقنية في الجمهورية اليمنية في عام 2003م لتشمل الآتي:

أولا : المعاهد المهنية والتقنية التابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني (54) معهداً موزعه على ست عشرة محافظة منها(53) معهد مهنياً , و(11) معهد تقنياً تقتصر على خمس محافظات .

ثانياً: المعاهد والمراكز الخاصة : بلغ عدد المعاهد والمراكز الخاصة والأهلية التابعة للقطاع الخاص والمرخص لها في عام2003م (48) مركزاً ومعهداً , وتقدم هذه المؤسسات تدريباً في عدد محدد من المجالات والتخصصات ذات المهارة المحدودة .

ثالثاً: المعاهد والمراكز التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية:

بلغ عدد المعاهد والمراكز التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية(51) مركزاً ومعهداً , تقدم برامج تدريبية لتغطيةاحتياجاتها الخاصة, بطبيعة عمل ونشاط هذه المؤسسات والوزارات. (16)

وإذا حاولنا تتبع الإحصاءات في مجال التعليم الفني والتدريب المهني بأنواعه سنجد أن هذا المجال شهد إقبالا متزايداً خلال السنوات العشر الماضية . فقد ارتفع عدد المقيدين عام 1997م من(5308) إلى(12824) طالباً وطالبه , ورغم هذا الإقبال الكبير إلا أن عدد المعاهد والمدارس والمراكز المهنية محدودة ولا تستطيع استيعاب كل المتقدمين . نظراً لتزايد مخرجات التعليم الأساسي , والتعليم الثانوي , وما تزال مخرجاته لا تتوافق مع ما تتطلبه خطط التنمية من القوى العاملة الماهرة .

ولمزيد من الإيضاح سنعرض إحصائية بعدد المتقدمين , والمقبولين في التعليم الفني والتدريب المهني للعام 2004/2003 غير أن معظمهم لا يحظى بالقبول بسبب عدم قدرة هذه المؤسسات على استيعاب أعداد كبيرة ،وقلة التجهيزات والحاجة إلى الصيانة والحاجة إلى التوسيع في إنشاء معاهد ومراكز جديدة. فقد بلغ عدد المتقدمين إلى المراكز المهنية (نظام سنتين) (5252) ولم يقبل منهم سوى (3390) , وكان المتقدمون للمعاهد المهنية (ثلاث سنوات)(1693) تم قبول(1099) أما المعاهد التقنية (نظام سنتين) فكان المتقدمون(2937) وقبل منهم(1983).(17)

تتشكل مدخلات التعليم المهني من مخرجات التعليم الأساسي , فقد وصلت نسبة القبول إلى (1.9%) عام 2003/2002م من إجمالي القبول بالصف الأول الثانوي (في التعليم العام) وما في مستواه , وهي نسبة ضئيلة لا تكاد تتجاوز (2%) , وقد تنامي عدد الملتحقين بالتعليم المهني للفترة نفسها من (5715) إلى (8049) طالباً وطالبة بفارق (2334) طالباً وطالبة , وهذه الزيادة ناجمة عن ضم طلاب التعليم التجاري من وزارة التربية إلى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني , وحققت الإناث نسبة مشاركة قدرها (4.3%) من إجمالي الملتحقين بهذا النوع من التعليم عام 2003/2002م , وينتسبن إلى التعليم التجاري ، ويأتي تركيز الإناث في هذا المجال دون سواه كونه أكثر قبولاً من الناحية الاجتماعية بنظر الأسرة، ويحقق طموحات الفتيات لابتعاده عن الأعمال المهنية الشاقة .. كما أنه لا يوجد معاهد مهنية منتشرة خاصة بالإناث , في تخصصات كثيرة تتناسب مع طبيعة عمل المرأة , مثل : الديكور, والحياكة , والإقتصاد المنزلي , والاتصالات , ونظام المعلومات , والأعمال المهنية الخفيفة, إلا أن السنوات القادمة ستشهد تغيراً واضحاً في الاتجاه نحو ذلك .

أما بالنسبة للتعليم الفني (التقني) فتتكون مدخلاته من مخرجات التعليم الثانوي , وقد حاز على مانسبته (1.0%) من إجمالي القبول بالتعليم الجامعي والفني على مستوى الجنسين , الذكور (1.1%) والإناث (0.4%) عام 2001/2000م , وفي العام الدراسي 2003/2002م حدث تحسن ملحوظ , إذ حاز التعليم الفني على نسبة (5.5%) من إجمالي القبول حيث تركزت الزيادة لصالح الذكور فقد شكلوا نسبة (6.9%) والإناث (1.2%) وكان مما ذكر في المعوقات التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني فيما يخص الإناث : ضعف الطاقة الاستيعابية وضعف الفرص المتاحة للإناث , وذكورية التعليم الفني والمهني , وأيضا قصور أو غياب كمي وكيفي لإعداد المهنيين والفنيين من النساء لتولي مهام تنسجم مع توجهات المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكامل أفراد المجتمع رجالاً ونساءً.

2.4.6 محو الأمية وتعليم الكبار :

على الرغم مما أحرزته الدول العربية من تقدم في مجال التعليم , إلا أنه يمكن القول إن نظام التعليم بها قد عجز عن إن يحقق إنجازا شاملاً بل إنه ما زال يعتبر قاصراً بالمقارنة بالإنجازات التي حققتها دول أخرى ليس فقط في الدول الصناعية الكبرى , ولكن أيضا في بعض الدول النامية , وقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2002م إشارة إلى بعض ملامح أزمة نظام التعليم في العالم العربي ومنها :

- لا تزال معدلات محو الأمية في البلدان العربية أعلى من المتوسط العالمي , وأيضاً المتوسط في الدول النامية , ويصل عدد الأميين في البلدان العربية إلى 60 مليون أمي .
- لا تزال نسبة التسرب من التعليم مرتفعة , وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي . والتسرب من هذه المرحلة يعني الارتداد إلى الأمية .
- لا يزال وضع الإناث متدنياً .. إذ يرتفع معدل الأمية بينهن (19) .

ولذلك برز مفهوم ((التعليم للجميع)) مؤكداً الحاجة إلى إقامة ربط بين نظام التعليم الرسمي , والجهود التي تقدم خارجه في مجال التعليم , وخاصة فيما يتعلق ببرامج محو الأمية اعتباراً من أن العلاقة بين النسقين الرسمي و غير الرسمي لم تكن واضحة ولذلك فإنها لابد أن تتوسع وتستثمر بشكل جيد من أجل جهود التنمية في مجالاتها المختلفة .

وتشكل قضية الأمية واحدة من أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع اليمني . فالخطط التنموية المتتالية التي إعتمدتها اليمن سبيلاً لإحداث تغييرات أساسية في شتى مجالات الحياة ستظل قاصرة عن تحقيق أهدافها , والوفاء بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل والإنتاج في ظل غياب القوى البشرية المؤهلة والمدربة التي تعد ركيزة أساسية في قاعدة آليات تنفيذ البرامج والسياسات التنموية التي رسمتها تلك الخطط, وبخاصة بوجود استمرار تفاقم مشكلة الأمية , ولم يغفل القانون العام للتربية وللتعليم هذه المشكلة وجاء في المادة (29) ((التعليم غير النظامي تنشئه وزارة التربية والتعليم , ووزارة العمل والتدريب المهني بالتنسيق مع الجهات المعنية لتوفير فرص العمل لأعداد كبيرة من الصغار والكبار من المواطنين الذين لم ينالوا حظهم من التعليم النظامي أو تسربوا منه)) .

واتجهت جهود الدولة تركز على قضية الأمية إدراكاً منها لخطورتها وتأثيراتها السلبية, وحاولت وضع البرامج والخطط العاجلة والآجلة التي يمكن أن تسهم في معالجة هذه الظاهرة فقد تم إقرار الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار في عام 1998م , كما تم استحداث هيكل جديد مستقل في إطار هيكل وزارة التربية والتعليم يسمى ((جهاز محو الأمية وتعليم الكبار)) بالإضافة إلى أن استراتيجية اليمن التنموية (2025) , واستراتيجية تعلم الفتاة والاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي , جميعها تناولت مقترحات وتوجهات تسهم في العمل على مكافحة الأمية والتخفيف منها , من خلال الاهتمام بالتعليم الأساسي , وزيادة نسبة الالتحاق به والعمل على الحد من ظاهرة الرسوب والتسرب , لأنه في ظل وجود ما يقر من (2.000.000) مليون طفل خارج إطار التعليم من الفئة العمرية في هذه المرحلة (6-14) فإن استمرارهم بدون تعليم يمثل أحد منابع الأمية .

وتتمثل أنشطة محو الأمية وتعليم الكبار في مجالين هما (20)

برامج محو الأمية الأبجدية , وتتكون من مرحلتين :

المرحلة الأولى : وتهدف إلى القضاء على الأمية الأبجدية ومدة الدراسة بها سنتان , وتقدم خدمات تعليمية تركز على القراءة والكتابة والحساب , وهي عامة لجميع الأميين وتسمى (مرحلة المكافحة) .

المرحلة الثانية : وهي تلي المرحلة الأولى , ولكنها تركز على فئات صغار السن الذين تحرروا من الأمية ويرغبون في مواصلة دراساتهم بالمراحل اللاحقة , ومدة الدراسة فيها سنة , وتسمى (مرحلة المتابعة) .

برامج التأهيل والتدريب :
وتعني بتقديم خدمات مهاراتية وحرفية موجهة للاميين الذين لا يحملون مؤهلات علمية تمكنهم من الالتحاق بمراكز التدريب النمطية .
ورغم الأعداد الهائلة من مخزون الأمية , والتدفقات المتجددة من الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه , والعائدين إلى الأمية من الذين تركوا التعليم في الصفوف الأولى إما بسبب وطأة الحياة المعيشية على الأسر الريفية الفقيرة , أو قصور الوعي لدى كثير من الأسر بأهمية تعليم الإناث ، رغم ذلك فالواقع أن البيانات الإحصائية لعام 2003/2002م تبين محدودية أعداد الملتحقين مقابل كبر حجم المشكلة، إذ مثل الملتحقون ببرنامج محو الأمية الأبجدية (101.000) دارس ودارسة من إجمالي الأميين .
بينما الملتحقون ببرنامج المهارات الأساسية لم يبلغوا سوى (4072) دارس ودارسة , منهم (743) ذكور و(3329) إناث وهذا البرنامج يعمل على إكساب منتسبيه مهارات حياتية, وتهيئتهم للالتحاق في سوق العمل مع تعزيز قدرات الدارسات من النساء في الحياة العملية ذات الأنشطة الحرفية المولدة للدخل التي تعين المرأة على توسيع مهاراتها المطلوبة في سوق العمل , إلا أن هذه البرامج ما زالت في المدن الرئيسة ولم تنتشر بعد إلى آفاق أوسع .
وقد عرض التقرير الوطني عن التعليم في الجمهورية اليمنية المقدم للمؤتمر الدولي للتربية في جنيف 2004م , تحليلاً شاملاً لوضع الأمية من خلال الأرقام والإحصاءات المتوافرة التي أشارت إلى مستوى الانخفاض في نسبة الأمية والتحسن في نسب الإلمام بالقراءة والكتابة للسكان (15 سنة وأكثر) وسنحاول إبراز أهم الملامح بإيجاز في الآتي : (21)

- انخفاض نسبة الأمية بين إجمالي السكان (15سنة فأكثر) إلى (55.70%) في عام 2000/99م بعد أن كانت (62.73) عام 1994م , أي بفارق (6.5) نقطة , وبالتالي تحسنت نسب الإلمام بالقراءة والكتابة سواء لدى الذكور أو الإناث أي أن معدل التعليم بين الكبار يصل إلى (44.30%) تقريباً وهذا المعدل يقل عن المعدل العام للدول العربية بحوالي (15.40) نقطة حيث وصل معدل التعليم بين الكبار في هذه الدول إلى (59.7%) بينما يقل عن المعدل العام للدول منخفضة التنمية بمقدار (3.80) حيث بلغ المعدل في هذه الدول (48.1) كما أن إحصاءات عام 2000/99م تشير إلى أن نسبة الأمية بين الذكور بلغت (36.00%) منهم (9.72%) في الحضر و(42.71%) في الريف , أما بالنسبة للإناث فكانت (74.11%) منها نسبة (47.82%) في الحضر ونسبة (84.21%) في الريف , وهذا يدل على اتساع الفجوة بينهما .
- على الرغم من انخفاض نسبة الأمية بين صفوف الإناث من (82.79%) عام 95/94م إلى (74.11%) عام 2000/99م , أي بفارق (2.68%) نقطة إلا أنها لا تزال مرتفعة , وبالذات في الريف , وهذه النسب تشير إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند الإناث وصل إلى (25.89%) فقط , وهذا يقل عن المعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقدار (21.11) نقطة , حيث بلغ المعدل في هذه المنطقة (47%) للعمر (15 سنة فأكثر) .
- على الرغم من انخفاض نسبة الأمية , إلا أن الأرقام المطلقة للاميين تتزايد، فقد دلت الإحصاءات أن نسبة الأمية بين السكان (15 فأكثر) قد انخفضت في الفترة مابين الأعوام 95/94م إلى 2000/99م من (63%) إلى (56%) تقريباً , إلا أن الأعداد المطلقة للاميين قد زادت من (4.550.202) في 95/94م لتصل إلى (5.118.599) في 2000/99م وهذا يجعل من تحقيق هدف محو الأمية أمراً بالغ الصعوبة .

2.4.7 تعليم الإناث:

عرضت الدراسة في الصفحات السابقة ، خلفية نظرية عامة عن التعليم في الجمهورية اليمنية ، تناولت عدداً من القضايا المرتبطة بالتعليم النظامي وغير النظامي ، والتحديات والصعوبات والمعوقات التي تواجهه، كما تمت الإشارة في سياقه إلى الأوضاع التعليمية للإناث ، مع التركيز على بعض الإحصاءات والنسب التي أبرزت الفجوة القائمة بين الذكور والإناث ، وأيضاً في مستوى الحضر والريف . ونظراً لأن الدراسة التي بين أيدينا تتعلق بالإناث ، فإنه من قبيل زيادة التأكيد على هذا الجانب سنعرض لموضوع تعليم الإناث، وبما يمكن أن يعطي - إلى جانب ما سبق عرضه- رؤية شاملة عن الحالة التعليمية بكل مشتملاتها . وفيما يلي توضيح ذلك:

2.4.7.1 مدخل:

لقد جاءت البدايات الحقيقية لانتشار قاعدة تعليم الإناث مع قيام الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر في بداية الستينيات (62-63) فقد كان التعليم أحد أبرز أهداف الثورة اليمنية ، وإن كانت هناك فرصة لفئة محدودة من الفتيات للتعليم في فترة الاستعمار البريطاني قبل تلك الفترة في المحافظات الجنوبية ، فيما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية.
وقد أقرت اليمن ، كغيرها من الدول النامية ، مبادئ أحقية الجميع في التعليم وتكافؤ الفرص ، والعدل والمساواة في توفير الفرص التعليمية والتدريبية . وبالمقابل فقد حدث إقبال شعبي واسع ، وطلب اجتماعي كبير على التعليم مما حدا بالدولة بالتعاون مع المجتمع إلى التوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية لإلحاق الأطفال بالمدارس ، وتوفير الفرص التعليمية والتدريبية.
ولم يكن توسع نظام التعليم والتدريب في الحقيقة توسعاً أفقياً فحسب ، بل توسع هذا النظام توسعاً رأسياً حيث أصبح لليمن في الوقت الراهن نظاماً تعليمياً مكتملاً بدءاً من التعليم الأساسي وحتى الجامعي والعالي مروراً بالتعليم الثانوي و التعليم الفني والتدريب المهني ، ومعاهد إعداد المعلمين . بل امتدت تلك الجهود لتوفير فرص التعليم والتدريب لكبار السن ، حيث توجه الاهتمام نحو تأسيس برامج محو الأمية وتعليم الكبار ، والتدريب الأساسي ، وذلك لإتاحة فرص التعليم والتدريب للسكان الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بنظام التعليم والتدريب النظامي أو تسربوا منه.(22)
وقد كفل الدستور اليمني للإناث حقوقاً متساوية انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين : سياسياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً ، كما أكدت القوانين- وبخاصة قانون التعليم العام – على أن التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة بمختلف أنواعه النظامي وغير النظامي ، وقد سبق أن عرضنا المواد الدستورية والقانونية بنصوصها التي أكدت على حقوق الإناث في الصفحات السابقة عند تناول موضوع التعليم في بداية الدراسة.
ورغم الجهود المكثفة التي تبذلها الدولة في سبيل توفير فرص تعليمية مناسبة ومتكافئة للإناث ، إلا أن الوضع التعليمي للإناث ما يزال يواجه تحديات كبيرة ليس فقط في مستويات التعليم العام ، بل يشمل أيضاً مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، والتعليم الفني والتدريب المهني .
بلغ إجمالي التحاق التلاميذ في التعليم الأساسي المقابل للفئة العمرية (6-14 سنة) من السكان حوالي (3.765.169) تلميذاً وتلميذة عام 2003/2002 وبلغ عدد الأطفال خارج التعليم أكثر من 2.000.000 طفل تشكل الإناث منهم (1.360.792). وتشير البيانات إلى أن نسبة من لم يلتحقن بالتعليم في الفئة العمرية (6-14 سنة) بلغ (55.3%) مقابل (22%) للذكور.

لقد أثر تدني مخرجات التعليم الأساسي وارتفاع معدلات التسرب والرسوب في مدخلات التعليم الثانوي ، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التي تبين مقدار الفجوة في معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي بين الذكور والإناث، وفي الريف والحضر . فقد اتضح

من نتائج المسح التربوي الدوري لعام 2001/2000 أن إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي (484.573) ، عدد الذكور (354.743) والإناث (129.830) بنسبة (72.2% ، 26.8%) على التوالي ، وكانت نسبة الفجوة بينهما (46.4 %) . وكان إجمالي عدد الذكور في الحضر (145.916) بنسبة (63%) ، والإناث (85.829) بنسبة (37%) ، ووصلت نسبة الفجوة إلى (26%) . أما بالنسبة للريف فكان عدد الذكور (208.827) بنسبة (82.6%) والإناث (44.001) بنسبة (17.4%) ويلاحظ ارتفاع نسبة الفجوة بين الذكور والإناث ، إذ بلغت (65.2 %) .(23)

ومع ذلك يلاحظ ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي من الجنسين ، فقد بلغ عدد الملتحقين في العام الدراسي 2003/2002 (549.363) طالباً وطالبة ، وارتفع عدد الذكور من (354.743) إلى (388.739) أي بزيادة سنوية مقدارها (4.7%) بينما نجد زيادة ملحوظة في عدد الإناث من (129.830) إلى (160.624) بنسبة زيادة سنوية بلغت (11.9%) أي ما يوازي ضعفي معدل الزيادة المحققة للذكور.

أما بالنسبة للتعليم الفني والتدريب المهني ، فإن نصيب الإناث في هذا النوع من التعليم ضعيف جداً ، رغم الجهود الحقيقية التي تبذلها الدولة ممثلة بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني لدعم تشجيع الفتيات للإقبال عليه وفتح مجالات تخصصية تتناسب مع طبيعتهن وقدراتهن .

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً طفيفاً في وجود الفتيات في التعليم الفني إلا أن الفجوة بين الذكور والإناث ما تزال كبيرة. فقد حاز التعليم الفني في العام الدراسي 2003/2002 على نسبة (5.5%) من إجمالي القبول بالتعليم العالي والجامعي شكل الذكور نسبة (6.9%) والإناث (1.2%) .
لذلك نجد أن من أسباب تدني نسب التحاق الفتيات في التعليم الفني والتدريب المهني عدم تقبل المجتمع لوجودهن في هذا المجال الذي يعتقد أنه لا يتناسب مع طبيعة المرأة وقدرتها وقد لا يعود عليها بالفائدة المادية والمعنوية ، وصعوبة الحصول على عمل مناسب.

أما ما يتعلق بمجال محو الأمية وتعليم الكبار ، فإن اليمن تعد من الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث خاصة في الريف كما أن مشكلة الهدر التعليمي في التعليم الأساسي والمتمثل في ارتفاع نسبة الرسوب والتسرب يعد أحد مبررات الارتداد إلى الأمية . فما زالت نسبة الأمية في اليمن بين الإناث تمثل (74.11%) منها نسبة (47.82%) في الحضر ونسبة (84.21%) في الريف . وهذا يؤكد الانعكاسات السلبية لدور المرأة في المشاركة المجتمعية وإسهاماتها في التنمية .

تشير أخر البيانات التي وردت في الإحصاء السنوي لجهاز محوالأمية وتعليم الكبار للعام الدراسي (2003-2004) (24) أن إجمالي الدارسين في مراكز محو الأمية (مرحلة الأساسي 1 ، 2 ومرحلة المتابعة) بلغ عدد (112.211) دارس ودارسة ، عدد الذكور (15.317) وعدد الإناث (96.894) . أما بالنسبة للمتحررين إجمالاً (أساسي ، ومتابعة) ، فقد بلغ عددهم (70.010) ، عدد الذكور (5.826) وللإناث (64.184) . تدل هذه الإحصاءات أن أعداد الإناث أكثر من أعداد الذكور في نسبة الإلتحاق ، ولكن عدد المتحررين يشير إلى إرتفاع نسبة المتسربين ، وأغلبهم من الإناث.

أما بالنسبة لما يتعلق بالمهارات التأهيلية النسوية ، والمتمثلة في مجالات : التفصيل ، وأعمال التريكو، والتطريز ، والأشغال اليدوية ، والإقتصاد المنزلي .. وغيرها، فقد بلغ عدد المتحررات من مراكز التدريب النسوية (6556) متحررة ، أما ما يخص وضع المتحررين من الذكور من مجالات المهارات الأساسية ومنها: كهرباء ، وحدادة ولحام ، ونجارة ، وخراطة ، ومباني وغيرها فقد بلغ عددهم (956) متحرراً

ومن المتوقع أن تستمر معاناة اليمن من مشكلة الأمية ، مادام التعليم الأساسي لم يتمكن بعد من استيعاب كل الأطفال في الفئة العمرية المقابلة للمرحلة الدراسية ، ولم تتمكن أيضاً من تحسين المدخلات التعليمية للتخفيف من حدة ظاهرة التسرب خاصة في الحلقة الأولى والثانية من التعليم الأساسي (1-6) . (25)

2.4.7.2 السياسات والاستراتيجيات لتعزيز تعليم الإناث:

نظراً لأهمية قضية تعليم الفتاة ، وخطورة مسألة محو أمية الإناث أيضاً ، فإن الدولة اتجهت منذ نهاية القرن الماضي لتكثيف الجهود من أجل تشخيص الواقع التعليمي ، وتلمس التحديات التي تعيق مسيرة التطور التعليمي ، واتخاذ السياسات والتدابير اللازمة لمواجهة هذه التحديات، والنهوض بأوضاع المرأة.

وبهدف التعرف على تلك الجهود يمكن أن نشير بإيجاز إلى بعض السياسات والاستراتيجيات الوطنية فيما يخص مجال التعليم ، وفيما يلي عرض لذلك:

2.4.7.2.1 الاستراتيجية الوطنية للسكان (1990-2000)

تبنت الجمهورية اليمنية هذه الاستراتيجية بتاريخ 21 أغسطس (1991)، ونجم عنها وضع خطة العمل السكاني التي أقرت في المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في اليمن (أكتوبر 1991)

وقد كان أحد المحاور الأربعة للخطة ، محور تنمية الموارد البشريةالذي يؤكد على الإهتمام بالتعليم، والحد من ارتفاع نسبة الأمية ، وتحسين نوعية التعليم ، وتطوير كفاءة القوى العاملة ، مع الاهتمام الخاص بالمرأة ودورها في عملية التنمية .

ومن الأهداف التي سعت الخطة إلى تحقيقها في مجال التعليم :

تخفيض نسبة الأمية بين الكبار بحيث تصل إلى أقل من 50% بين الإناث وأقل من 30 % بين الذكور بحلول عام 2000 .

توفير فرص التعليم الأساسي لجميع الأطفال في سن الدراسة بحيث ترتفع نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي بينهم إلى أكثر من 85% بحلول عام 2000 مع الإهتمام بوجه خاص بجوانب التفاوت بين البنين والبنات ، وبين الريف والحضر.

تحسن نوعية التعليم في مراحله المختلفة .

استيعاب أفواج الإناث في سن التعليم بأكبر معدلات ممكنة ، وتقليص الفجوة في نسب الإلتحاق في التعليم بين الذكور والإناث .

تأمين فرص العمل بالنسبة للإناث ، وضمان الحقوق المهنية والتدريبية ، ومعالجة قضايا محو الأمية .

2.4.7.2.2 الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار (1998) :

كان أحد أبرز أهداف الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار ، القضاء على الأمية ، وتأسيس نظام تعليم للكبار في الجمهورية اليمنية ، قادر على تزويد الفرد الأمي بتعليم مناسب يكسبه القدرات ، والخبرات ، والمهارات ، والمعارف الأساسية .

ولكن هذه الاستراتيجية لم تفعل بشكل جيد بسبب بعض العوامل منها: قصور في بعض الجوانب الفنية في إعداد الإستراتيجية ، ومحدودية الموارد المالية ، وضعف مستوى الكوادر العاملة في هذا المجال ، وقلة الدعم الفني والمادي.

2.4.7.2.3 الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (2003-2015)

أقرت هذه الاستراتيجية في المؤتمر الوطني الأول للتربية 2003 ، وقد ركزت رؤيتها الاستراتيجية على أن يتوفر لليمن مع نهاية العام 2015 نظام للتعليم الأساسي يوفر لكل طفل يمني في الفئة العمرية (6-14) سنة فرصة للتعليم الأساسي بجودة عالية ، ونوعية ملائمة لاحتياجات التنمية ، وبما يمكن من بناء جيل يمني كفء مزود بالمعارف، والمهارات ، والأخلاق الحياتية ، التي تمكن الفرد من التعلم والنمو الذاتي

والاجتماعي وتجعل منه عنصراً منتجاً وفعالاً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
وقد تضمنت الاستراتيجية ثمانية محاور ، منها محور خاص بتعليم الفتاة ، وقد ركز هذا المحور على عدد من البرامج والتدابير ، نذكر منها :

- تغيير الموقف السلبي العام من تعليم الفتاة.
- دعم المعلمات بشكل عام ومعلمات الريف بشكل خاص
- تحسين وتوفير المبنى المدرسي الملائم لتعليم الفتاة.

ومن التدابير التي وردت في برامج الاستراتيجية فيما يخص تعليم الفتاة الآتي:
تقليص الفجوة بين البنات والأولاد في الالتحاق بالتعليم الأساسي من (29.9) نقطة إلى (5) نقاط ، وذلك برفع معدل الإلتحاق للبنات من (46.7%)إلى (90%) نهاية عام 2015.
تقليص الفجوة في الالتحاق بين الحضر والريف إلى أقل من (5%) ، وذلك برفع معدل الالتحاق إلى (95%) .
وضع برنامج يساعد على الاحتفاظ بالفتيات في المدارس حتى إكمالهن لمرحلة التعليم الأساسي ، وذلك من خلال تخفيض معدلات التسرب للفتيات من المستويات في التعليم الأساسي إلى أقل من (1%). (وتعد اليمن حالياً الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي العام ، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والجامعي).

ولايفوتني التنويه بأن مجال تعليم الفتاة ، ومحو أمية الإناث ، لم تكن غائبة في كل الخطط والاستراتيجيات الأخرى المنفذة في الجمهورية اليمنية ، وأيضاً الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن ، ولا يتسع المقام لعرضها ، وسنكتفي بذكرها ، في الآتي:

- الرؤية الاستراتيجية للتنمية في اليمن (2001-2025)
- الخطة الخمسية الثانية (2001-2005)
- الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (2003-2005)
- البرنامج التنفيذي المقر من الحكومة لرفع الطاقة الاستيعابية إلى 15% من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بإنشاء (220) مؤسسة تدريبية مهنية وتقنية موزعة على مختلف محافظات الجمهورية .
- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) (1985)
- مقررات عمل بيجين (1995)

3. الجانب الميداني : (منهجية الدراسة)

تعرض الصفحات القادمة منهجية العمل في مشروع الدراسة المسحية عن التعليم ، والإجراءات التي اتبعت لتنفيذها ، والمتطلبات اللازمة لذلك، وسيضم هذا الجانب المحاور التي كانت أحد المتطلبات التي ينبغي تنفيذها من قبل خبراء التعليم في مشروع الدراسة المسحية في الدول المشاركة بهذه الدراسة . وهذه المحاور هي :

المنهجية التي تم استخدامها في إجراء الدراسة المسحية .
أهم معوقات إجراء المسح.
تحليل استمارات الدراسة المسحية .
نتائج المسح.
التوصيات المستقبلية .

ويمكن عرض تلك الخطوات تفصيلاً في الآتي :

3.1 المنهجية التي تم استخدمها في إجراء الدراسة المسحية :

نظراً لخصوصية طبيعة محور التعليم ، واتساع المجالات التي حددت لتنفيذ عملية المسح ،إذ تطرقت إلى مجالات أخرى مرتبطة بالتعليم ، ولكنها تخص جهات أخرى غير وزارة التربية والتعليم ، نظراُ لذلك ، فإنه من الأهمية بمكان أن نمهد لهذه الدراسة المسحية بإعطاء خلفية عامة عن التعليم في اليمن ، لأن هذه الخلفية ستسهم في إثراء الدراسة المسحية ، وتعين على فهم كثير من القضايا والمشروعات الموجهة للإناث ، وما يرتبط بها من رؤى وأفكار ، تسهم في تفسير ومناقشة النتائج وتحليلها .وقد سبق عرض ذلك في الجانب النظري من هذه الدراسة. وفيما يلي تفصيل للجوانب المنهجية :

تضمنت المنهجية المتبعة لتنفيذ الدراسة المسحية جوانب فنية، وإدارية، وعلمية . وفيما يلي توضيح تلك الجوانب :

- بدأ العمل في إجراءات تنفيذ الدراسة المسحية بعد عودتي مباشرة من ورشة العمل التي عقدت في القاهرة في الفترة من 28-29 نوفمبر 2004 بالتواصل مع الأخت رشيدة الهمداني رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة ، عضو المجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية ، وشرحت لها ما تم إنجازه خلال ورشة العمل في القاهرة ، وآلية تنفيذ مشروع الدراسة المسحية . وبناء على ذلك أخذت خطابات رسمية بتوقيعها إلى عدد من الوزراء المعنيين بمجال التعليم ، وإلى بعض المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بمشروعات تختص بالمرأة ، وأضيف إلى هذه الخطابات رسالة منظمة المرأة العربية الموجهة (إلى من يهمه الأمر) ، ثم قمت بتصوير مجموعة من النسخ من استمارة الدراسة المسحية بعد وصولها عبر البريد حوالي سبعين استمارة .
- كانت الخطوة الثانية في آلية تنفيذ الاستمارة تتم من خلال التواصل عبر الهاتف بالوزارة المعنية . ويتم طلب تحديد موعد لمقابلة الوزير ، وقد استجاب جميعهم لهذا الطلب . وفي اللقاء يتم تسليم مظروف كبير يتضمن الخطابات الموجهة من المنظمة ، واللجنة الوطنية مع نسخة من الاستمارة ومطوية عن منظمة المرأة العربية ، ثم أقوم بشرح طبيعة المهمة ، وأهمية الدراسة للمرأة العربية والمرأة اليمنية ، وبعد ذلك يوجه الوزير الخطاب إلى القطاعات المعنية في الوزارة ويؤكد عليهم الاهتمام والتعاون.
- اختيار فريق عمل ميداني من مجموعة من الأخوات ذات الكفاءة العالية والمؤهلة في مجال العمل البحثي والميداني ، وعددهن ثلاث :

د. نجاة حسن الفقيه (أستاذ مساعد كلية التربية – جامعة صنعاء)
د. سعاد سالم السبع (أستاذ مساعد كلية التربية – جامعة صنعاء)
أ.أروى عبد الرحمن ذمران (ماجستير اجتماع - مؤسسة الصالح)

وقد تفاوتت حجم التكليفات وعدد الاستمارات بين عضوات الفريق الميداني بحسب الجهات التي تم متابعتها.

- بعد ذلك اصطحبت معي (كخبيرة) عضوات فريق العمل الميداني كل بحسب الجهة المكلفة بمتابعتها في مسح المشاريع إلى القطاعات ، والأقسام المعنية بهذه المهمة ، ومقابلة المسئولين فيها ، ومرة أخرى نشرح لهم هدف الدراسة ، وأيضاً توضيح كل ما هو مطلوب في الاستمارة ، وتعريفهم بعضوة الفريق ومهمتها ، ودورها في الدراسة.
- عادة ما كان اللقاء الأول عاماً يتم فيه شرح الهدف من الدراسة وآليات تنفيذها وأهميتها، وشرح بنود الاستمارة ، ثم تطلب الجهات المعنية منحها فرصة كافية لجمع البيانات وتجهيزها ، ويحدد لقاءات آخرى لفريق العمل الميداني لمتابعة الحصول على البيانات . (وهذا الأسلوب كانت فيه صعوبات كبيرة في المتابعة).
- تواصلت في أثناء إجراءات تنفيذ الدراسة مع الدكتورة رؤوفة حسن الخبيرة اليمنية في مجال الإعلام ، والأخ الدكتور عبد القادر البنا الخبير في مجال الاقتصاد إما هاتفياً أو من خلال المقابلة الشخصية ، وبالإضافة إلى ذلك عقدنا لقاء جماعياً في مقر اللجنة الوطنية للمرأة ، تم فيه مناقشة عدد من القضايا المرتبطة بالدراسة ، والتشاور حول بعض الصعوبات والمعوقات.
- تواصلت أنا شخصياً عبر الهاتف مع الأخت الدكتور فاطمة صديق الخبيرة في مجال التعليم بالسودان ، والأخ الدكتور على الموسوي خبير مجال التعليم في سلطنة عمان ، وتبادلنا وجهات النظر حول سير العمل وبعض الصعوبات والمعوقات.

المجالات التي التزمت بها الدراسة الحالية شملت جميع المجالات المطلوبة وهي:

- محو الأمية للإناث .
- ظاهرة تسرب الإناث من المدارس.
- محو الأمية التقنية للمرأة.
- تنمية المهارات الحياتية للمرأة .
- التعليم المستمر.

لوحظ وجود تداخل حول مشاريع المرأة مع مجال الاقتصاد ، ومنعاً للتكرار فقد تم إغفال بعض المشاريع المتعلقة ، بالمهارات الحياتية ، والتي أدرجت مع مجال الاقتصاد.

- تم مراعاة المعايير المتفق علها لاختيار المشاريع ، وتمثلت في الآتي :

- الفترة التي تغطيها الدراسة المسحية وهي من (1995-2005)
- نوع المشاريع : حكومية / وغير حكومية .
- المدى الزمني للمشاريع : (سنة – سنتان) ، (سنتان – أربع سنوات) ، (أربع سنوات فأكثر) .
- مجال التغطية : القطر كاملاً (مدينة – ريف)
- حجم الموازنة للمشروع بالدولار (آلاف)(مليون/3مليون)(أكثر من ثلاثة مليون).

- **عدد المستجيبين:**

فيما يخص هذا الموضوع ، فإن الفئات أو الجهات المستهدفة في الدراسة كانت كالآتي :

- وزارة التربية والتعليم.
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني
- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية .
- اتحاد نساء اليمن.
- بعض المنظمات الدولية المعنية بقضايا المرأة مثل:

(منظمة كير العالمية CARE ومنظمة أدرا العالمية ADRA)

وتفاوتت المشاريع في هذه الجهات بحسب طبيعة الجهة، وأهدافها، ونوع المشاريع التي تنفذها .

- عدد المشروعات المتضمنة :
بلغ عدد المشروعات التي تم استهدافها (43) مشروعاً واستبعدت بعض المشاريع التي تنقصها بيانات هامة ، أو بسبب عدم تجاوب واهتمام الجهة المستجيبة ، وكما سبق ذكره أن المشاريع المنفذه من قبل الصندوق الإجتماعي ، بلغت حوالي (2000) مشروع، وتم جمعها في عشر استمارات بحسب الممولين نظراً لصعوبة تفريغها في استمارات مستقلة وصعوبة تحليلها أيضاً.
- أسلوب ملء الاستمارة :
كان الهدف الأساسي الذي وضعناه نصب أعيننا أن يتم اعتماد أسلوب المقابلة الشخصية لملء الاستمارات ، ولكننا واجهنا صعوبات ، ومعوقات كبيرة كادت أن تؤدي إلى عدم الاستجابة لتنفيذ المهمة ، وسنذكر الأسباب عند الحديث عن المعوقات لاحقاً ، وقد كان في هذا الإسلوب إهدار كبير لوقت وجهد الخبير والفريق المساعد.

3.2 معوقات إجراء الدراسة المسحية :

الحقيقة أن هناك صعوبات ومعوقات واجهتنا جميعاً سواء بالنسبة لي كخبيرة عن الدراسة ، أو فريق العمل الميداني المساعد ، ومثلت هذه المعوقات تحديات سلبية أثرت في سير العمل ، وتعطيله بل أنها أحد الأسباب الرئيسة لتأخيره ، وعدم تمكننا من إنجازه في المدة الزمنية المحددة سلفاً.
ويمكن إجمال الصعوبات والمعوقات في النقاط الآتية:

عدم تمكن الأخوات عضوات فريق العمل الميداني في أغلب الحالات من تعبئة الاستمارة بإتباع أسلوب المقابلة الشخصية ، واضطررنا إلى ترك الاستمارات والعودة مرة أخرى لاستلامها ، ثم مناقشتها ومراجعة البيانات لاحقاً . ومن الأسباب التي أعاقت المقابلات ما يأتي :

- كثرة الانشغالات والأعباء التي يقوم بها المسئولون عن ملء الاستمارات .
- قدم الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة (1995-2005)
- غياب التوثيق في بعض بيانات الاستمارات.
- طول حجم الاستمارة ، والبيانات المتضمنة فيها.
- عدم الجدية لدى بعض المعنيين بملء الاستمارات ، وعدم إدراكهم لأهميتها والفائدة التي ستعود على المجتمع بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة.
- المماطلة في تحديد مواعيد للمقابلة ، وتفضيلهم ملء بيانات الاستمارات في أوقات خاصة بهم بدون الحاجة إلى وجود فريق العمل.

طول الفترة الزمنية المحددة لتغطية الدراسة المسحية في مجال التعليم وهي 1995-2005 ، ومن ضمن الأسباب التي مثلت صعوبة نتيجة لطول المدة، ، تغير الأشخاص المسئولين في المواقع القيادية المختلفة ، وضياع بعض الوثائق والبيانات.
كثرة عدد المجالات التي حددت للدراسة ، واتساعها ، وتنوعها ، وخاصة في ظل الفترة الزمنية الضيقة التي تنفذ فيها الدراسة.
تعدد الجهات المعنية بالمشاريع المطلوبة للدراسة ، وأحياناً تداخل العمل بينها ، واشتراكها في تنفيذ بعض المشاريع ، فمثلاً : مشاريع التعليم العام تنفذها وزارة التربية والتعليم ، والصندوق الاجتماعي للتنمية ، ومنظمات دولية غير حكومية والأمر نفسه ينطبق على مشاريع محو الأمية ، في حين أن وزارة التعليم الفني والتدريب المهني تنفذ المشاريع المرتبطة بمجالها فقط.
من الصعوبات التي شكلت عائقاً تحديد حجم التمويل خوفاً من تحمل المسئولية في الإفصاح عنه، وتطلب الأمر متابعة مستمرة للمسئولين وإرفاق موافقة الوزير وتوجيهاته بتوفير كافة البيانات المطلوبة.
أحياناً يتطلب ملء البيانات في الاستمارات التردد على أكثر من شخص لتنوع الجهات المعنية بالبيانات ، وهذا لا يؤثر فقط في ضياع كثير من الجهد والوقت ، بل أيضاً يؤدي إلى تضارب البيانات واختلافها.

عدم تحديد عدد المشروعات المستهدفة في الدراسة المسحية يتفق عليها الخبراء في مجال التعليم في الدول المشاركة.
تعدد الوثائق، والجهات المختصة بالبيانات الإحصائية المرتبطة بالتعليم، وتضارب تلك البيانات ، وكان هذا الأمر محيراً للباحثة ومثل صعوبة كبيرة في هذا البحث.

3.3 تحليل استمارات الدراسة المسحية:

كانت المنهجية المتبعة في تحليل الاستمارات تعتمد على تقسيمها بحسب المجالات المحددة للدراسة ما عدا المجال الأول فقد قسم إلى قسمين بحسب الجهات المنفذة للمشاريع ، أو الممولة لصعوبة جمعها معاً ، كما سارت عملية التحليل وفقاً للأسلوب الوصفي التحليلي والنوعي ، وهذه المجالات هي :
المجال الأول : مشاريع ظاهرة تسرب الإناث من المدارس.
المجال الثاني : مشاريع محو أمية الإناث.
المجال الثالث : مشاريع تنمية المهارات الحياتية للمرأة .
المجال الرابع : مشاريع محو الأمية التقنية للمرأة.
المجال الخامس : مشاريع التعليم المستمر.
وتفصيل ذلك في الصفحات القادمة :

3.3.1 المجال الأول : مشاريع ظاهرة تسرب الإناث من المدارس

نظراً لتنوع مجالات المشاريع في هذا الجانب ، وتعدد الجهات المسئولة عن تنفيذها ، وأيضاً لصعوبة تحليل الإستمارات مجتمعة ، فقد قسمت الإستمارات إلى قسمين هما :
القسم الأول: المشاريع التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية وتم تصنيفها بحسب الجهات الممولة للمشاريع ، والسبب في ذلك يعود إلى كثرة المشاريع المنفذه في جانب التعليم ، إذ يبلغ عددها مايزيد على (2000) مشروع ، إذ لا يمكن أن يفرد لكل مشروع استمارة خاصة به.
القسم الثاني : المشاريع التي تنفذها وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع جهات أخرى.
وفيما يلي تفصيل ذلك:

3.3.1.1 المشاريع التي ينفذها الصندوق الإجتماعي للتنمية:

- تضمنت المجموعة الأولى عدد (10) استمارات تشمل المشاريع التي تنفذ في مجال التعليم سواءً في بناء المدارس وتأثيثها ، أو في دورات تدريبية تأهيلية للمعلمين ، و الهدف منها جميعاً هو الحد من ظاهرة تسرب الإناث من المدارس وتعزيز تعليم الفتاه في اليمن لاسيما في المناطق الريفية ، ورفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي.
- تمويل هذه المشاريع من جهات تمويلية عديدة هي بحسب ما ورد في الاستمارات حتى موعد إجراء الدراسة من (1 :10) الجهات ، والمنظمات الآتية :

البنك الإسلامي يقوم بتمويل (49) مشروعاً .
الحكومة الهولندية , تقوم بتمويل (244) مشروعاً.
الصندوق العربي للإنماء , ويقوم بتمويل (625) مشروعاً.
الحكومة الألمانية , تقوم بتمويل (42) مشروعاً .
الحكومة الأمريكية , تمول (122) مشروعاً.
البنك الدولي ,يقوم بتمويل (552) مشروعاً .
الحكومة البريطانية , تمول (78) مشروعاً.
منظمة أوبك ، وتقوم بتمويل (154) مشروعاً .
الحكومة اليمنية , وتمول (36) مشروعاً .
(منظمة دولية) لم يذكر أسمها ، ولم تذكر عدد المشاريع.

3.3.1.1.1 بيانات المشروع :

- جميع هذه المشاريع والتي بلغت أكثر من (2000) مشروع تستهدف بناء مدارس ، وتأثيثها، أو ترميم وصيانة مدارس قائمة ، وكذا بناء وتجهيز رياض أطفال , وكذلك تستهدف هذه المشاريع إقامة دورات تدريبية للمعلمين مثل بعض مشاريع الحكومة البريطانية والحكومة الهولندية .
- مدة هذه المشاريع تتراوح بداياتها ونهايتها مابين سنة إلى سنتين، وبدأ اعتمادها وتنفيذها في عام 1997م مثل مشاريع البنك الدولي ، وفي عام 1999م مثل المشاريع الممولة من هولندا، والصندوق العربي للإنماء، ومنظمة الأوبك , وكذا في 2001م مثل المشاريع الممولة من الحكومة البولندية وأخيرا المشاريع التي بدأت في 2004م مثل المشاريع الممولة من الحكومة الألمانية ،والبريطانية ،واليمنية . وجميع هذه المشاريع من المفترض أن تنتهي في عام 2005م كما هو مخطط لها .

3.3.1.1.2 التنفيذ

- أما عن الجهة المنفذة لهذه المشاريع جميعها، فهو الصندوق الإجتماعي للتنمية الذي أنشئ في عام 1997م كمؤسسة مستقلة مالياً وإداريا تحت مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء , لتنفيذ برامج عدة من أهمها برامج تنمية المجتمعات المحلية في مجالات التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية ومشاريع أخرى مختلفة . والمدير التنفيذي للصندوق وزير الشئون الاجتماعية والعمل.

- تشمل التغطية الجغرافية لهذه المشاريع جميع محافظات الجمهورية اليمنية مع التركيز على المناطق الريفية كون ظاهرة التسرب فيها أكثر من المدن، إضافة إلى أن معظم هذه المناطق تنخفض فيها نسبة الملتحقات في التعليم من الإناث .
- يبلغ عدد العاملين في هذه المشاريع 4 أشخاص منهم ضابط للمشروع ، وفريق فني مكون من 3 أشخاص.
- الفئة المستهدفة في جميع هذه المشاريع : الفتيات لاسيما في الفئة العمرية (6-14سنة) أي في سن التعليم الأساسي .
- إذ يبلغ عدد المستهدفات منهن (261.601) فتاة ، وعدد المستفيدات فعلياً منها (77.404) فتاة بنسبة 29.5% من المستهدفات موزعات على النحو الوارد في جدول (3.1) .

جدول (3.1): عدد المستهدفات والمستفيدات من المشاريع، بحسب جهة التمويل

م	لمشاريع حسب جهد التمويل	عدد المستهدفات	عدد المستفيدات	ملاحظات
1	مشاريع البنك الإسلامي	5173	5066	
2	مشاريع الحكومة الهولندية	129438	25198	
3	مشاريع الصندوق العربي للإنماء	81799	4664	
4	مشاريع الحكومة الألمانية	4854	4854	
5	مشاريع الحكومة الأمريكية	19588	17417	
6	مشاريع البنك الدولي	4929	4000	
7	مشاريع الحكومة البريطانية	6761	6676	
8	مشاريع منظمة أوبك	9059	8929	
9	مشاريع الحكومة اليمنية	-	-	غير مبين
10	شاريع منظمة دولية لم يذكر اسمها	-	-	غير مبين
الإجمالي		261.601	77.404	

- يلاحظ من الجدول (3.1) ، أن عدد المستفيدات يقل كثيراً عن المستهدفات ، وذلك نظراً لأن هناك فئة مستهدفة بطريقة غير مباشرة كما ذكر في البيانات.
- أما عن طبيعة هذه المشاريع فهي جميعها تعمل في تطوير البنية التحتية للمدارس والتنمية المؤسسية للقائمين على التعليم، وكذا تقديم الخدمات التعليمية من خلال تزويد المدارس بمتطلبات العملية التعليمية من وسائل وأجهزة ومعدات، أو تطوير المتوفر منها .
- تختلف مواقع تنفيذ هذه المشاريع ولكنها مجتمعة تغطي الرقعة الجغرافية للجمهورية اليمنية كاملة، بما فيها الريف حسب ما ورد الجدول (3.2) . ويلاحظ من الجدول أيضاً أن المشاريع الممولة من الحكومتين الهولندية والأمريكية منتشرة ومغطية لجميع محافظات الجمهورية تليها المشاريع الممولة من البنك الدولي ، فالمشاريع الممول من الصندوق العربي للإنماء , إذ تغطي الأولى 19 محافظة، وتغطي الثانية 18 محافظة تأتي بعد ذلك المشاريع الممولة من الحكومة البريطانية ، إذ تغطي 16 محافظة ، ثم الممولة من الحكومة اليمنية إلتي تغطي 15 محافظة، وبعدها الممولة من الحكومة الألمانية 14 محافظة ، وأخيرا المشاريع الممولة من البنك الإسلامي وهذه لا تغطي سوى 7 محافظات فقط .

جدول (3.2) :المحافظات المغطاة بالمشاريع التعليمية
بحسب الجهات الممولة

م	المحافظة	المشاريع متسلسلة حسب أرقام الاستمارات										تسلسل المشاريع
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
1	إب	√	√	√	√	√	√	√	-	√		(1)مشاريع البنك الاسلامي
2	ابين	√	√	√	√	√	√	√	-	√		(2)مشاريع الحكومة الهولندية
3	أمانة العاصمة	-	√	-	-	√	-	√	-	√		(3) مشاريع الصندوق العربي للانماء
4	البيضاء	-	√	√	√	√	√	√	-	√		(4)مشاريع الحكومة الالمانية
5	الحديدة	-	√	√	√	√	√	√	-	√		(5)مشاريع الحكومة الامريكية
6	المحويت	√	√	√	-	√	√	-	-	√		(6) مشاريع البنك الدولي
7	تعز	√	√	√	√	√	√	√	لم يذكر	√		(7) مشاريع الحكومة البريطانية
8	ذمار	√	√	√	-	√	√	√		√		(8) مشاريع منظمة أوبك
9	شبوة	-	√	√	√	√	√	√		√		(9) مشاريع الحكومة اليمنية
10	صعده	-	√	√	√	√	√	-	-	√		(10) منظمة دولية(لم يذكرأسمها)
11	صنعاء	-	√	√	√	√	√	√	-	√		
12	حضرموت	-	√	√	√	√	√	√	-	√		
13	حجة	√	√	√	√	√	√	√	-	√		
14	لحج	√	√	√	√	√	√	√	-	√		
15	مأرب	-	√	√	-	√	√	-	-	√		
16	عدن	-	√	-	-	√	√	√	-	√		
17	الضالع	-	√	√	-	√	√	√	-	-		
18	عمران		√	√	√	√	√	√	-	-	-	
19	المهرة	-	√	√	√	√	√	-	-	-		
20	الجوف		√	√	√	√	√	√				
إجمالي المشاريع المنفذة في المحافظات		7	20	18	14	20	19	16	*	15	*	

المصدر : استمارات مسح المشاريع
* لم تتضح المحافظات المغطاة من منظة أوبك

3.3.1.1.3 التمويل

- فيما يخص حجم تمويل هذه المشاريع وحسب ما يوضحه جدول (3.3) .

جدول (3.3): حجم التمويل للمشاريع المنفذة في مجال تعليم الإناث، ونسبته

م	الجهات الممولة	حجم التمويل والصرف بالدولار			نسبة التمويل %	
		من جهة الممولين	من إسهام المستفيدين	حجم الصرف	دولي	أهلي / محلي
1	البنك الإسلامي	3.770.396.18	164.718.61	3.130.698.85	95.8	4.2
2	الحكومة الهولندية	26.630.429.37	526.557.46	23.920.068.15	98.1	1.9
3	الصندوق العربي للإنماء	39.746.393.77	1.851.304.51	ــ	95.5	4.5
4	الحكومة الألمانية	2.996.646.22	123.876.01	1.349.368.76	96	4
5	الحكومة الأمريكية	8.284.280.17	397.326.93	7.619.601.42	95.4	4.6
6	البنك الدولي	28.783.904.65	1.271.418.11	26.680.060.45	95.8	4.2
7	الحكومة البريطانية	3.100.682.41	109.240.15	1.011.094.03	96.5	3.5
8	منظمة أوبك	3.539.142.33	193.841.57	3.507.357.8	94.8	5.2
9	الحكومة اليمنية	1.063.237.49	45354	121.209.4	95.9	4.1
10	منظمة دولية(لم يذكرأسمها)	600.000	ـ	ـ	%100	ـ

المصدر : استمارات المسح .

كما يلاحظ من الجدول السابق أن طبيعة التمويل ثنائي في جميع المشاريع إذ يشارك المجتمع المتمثل بالمستفيدين بنسبة معينة في المشاريع وقد تكون هذه المساهمة عينية أو نقدية ولكنها تقدر بقيمتها المالية عند حساب حجم التمويل ، والهدف من هذه المشاركة هو السعي لتحقيق الاستدامة للمشروع ، إذ بهذه المساهمة وإن كانت بسيطة إلا أنهاتحقق للمشروع الاستمرارية ، ويلاحظ أن هذه المساهمة تتراوح مابين (1.9 % , 5.2 %) من القيمة الإجمالية للمشروع.

3.3.1.1.4 الأهداف

- أهداف محور تعليم الإناث (مجال ظاهرة تسرب الإناث) للمشاريع المنفذة من الصندوق الاجتماعي بحسب الجهات الممولة :

أما بالنسبة لأهداف المشاريع فقد كان **الهدف الرئيسي** للمشاريع العشرة المصنفة بحسب الجهات الممولة يتمثل في هدف رئيسي هو:الإسهام في رفع معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والتغلب على ظاهرة تسرب الفتيات من هذه المرحلة . وهذا الهدف يعد ترجمة حقيقية لأهداف استراتيجية التعليم الأساسي ، وأهداف استراتيجية التخفيف من الفقر (PRSP) ، وكذا ترجمة لأهداف الألفية في مجال التعليم , كما أنه يعد أيضا ترجمة للعديد من الاتفاقيات التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية مثل : اتفاقية (السيداو) ، وكذلك توصيات المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية ومؤتمر بيجين ومابعدها.

أما **الأهداف الفرعية** فقد سعت جميع المشاريع السابقة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

تحسين أجواء التعليم لتسهم في رفع معدلات التحاق الإناث.

تجويد العملية التعليمية بكل مدخلاتها.

إدخال التقنيات الحديثة في مجال التعليم .

بناء فصول ومدارس ومرافق صحية ، وترميم البعض الآخر، وكذا تزويدها بالتجهيزات المكتبية والمعامل والأثاث المدرسي المناسب ، وهذه الأهداف جميعها تعمل على إيجاد البيئة التعليمية المناسبة والمحفزة لإقبال الفتيات على التعليم ، لاسيما في المناطق الريفية .

الاهتمام **بالجودة التعليمية** كأحد التحديات التربوية المعاصرة والتي تخلق الفرد المتمكن القادر على التعامل مع المتغيرات بثقة عالية.

3.3.1.1.5 الإنجازات

تمثلت معظم الإنجازات في الآتي:

بناء فصول جديدة ، وتأثيثها وتجهيزها ، ترميم بعض المدارس ، ودعم مكاتب التربية ورياض الأطفال وتجهيز مكتبة عامة.

3.3.1.1.6 التقييم

- فيما يخص **عملية التقييم** لهذه المشاريع ونظراً لكثرتها فإنه تم إيضاح نقاط التقييم بشكل كلي ومتكامل وعلى النحو التالي :

القسم الأول من السؤال المتعلق بتقييم المشاريع ، فقد كانت الإجابة عنه كالآتي: .

يلاحظ في هذا الجانب ، أن أفضل نظام تقييمي يتبعه الصندوق الاجتماعي للتنمية . يستند إلى دليل لنظام التقييم والمتابعة لمشاريع الصندوق ، أعد بواسطة شركة دولية ، يتم وفقاً لعملية منتظمة ، ويتم تنفيذها بصفة دورية مع الاستمرار في تطوير أدوات التقييم ، بما يهدف تحسين وتطوير تدخلات الصندوق .

الجهة التي قامت بالتقييم

تعتمد عمليات التقييم أسلوب تقييم الأثر بالعينة والذي تم بواسطةجهة مستقلة . وكذا تقييم المرحلتين الأولى والثانية (1998-2003) نفذه مباشرة البنك الدولي ، والإتحاد الأوربي.

وكان **تاريخ إجراء التقييم** خلال الفترة من (2002-2003) ،وأعدت مؤشرات التقييم بحيث تشمل النتائج التي يتطلع الصندوق لتحقيقها من خلال تدخلاته ، بالإضافة إلى قياس المخرجات والأنشطة ، وأيضاً قياس مؤشرات فعالية أداء الصندوق وكفاءته من حيث : الكلفة ، والتنفيذ ، واستهداف الموارد.

بلغ الحجم الكلي لعينة المسح حوالي (3.808)أسر معيشية ، و(198) مشروعاً ، كما تم تنفيذ البحث النوعي لتقييم المستفيدين في عينة فرعية في (30) منطقة مشروع في جميع القطاعات عن طريق الحوار البؤري مع مجموعات المستفيدين (ذكور وإناث)،والمقابلات المعمقة مع القائمين على المشاريع ، وقيادات المجتمعات المحلية .

نتائج التقييم:

اتضح أن الصندوق الإجتماعي في قطاع التعليم أسهم (حتى إجراء تقييم 2003) ببناء وإعادة تأهيل واستكمال (5.396) فصلاً دراسياً تشكل نسبة 7% من إجمالي عدد الفصول الموجودة على المستوى الوطني . كما أسهم بنسبة تتراوح ما بين (20-40%) من إجمالي عدد الفصول الجديدة التي تم إنشاؤها في البلاد منذ عام 1998.

ركزت خدمات الصندوق على الإفراد الأكثر فقراً بنسبة 44% من موارد الصندوق وتقديم الدعم المالي ، أو توفير متطلبات البناء.

تزايدالثقة والمصداقية بين المجتمعات المحلية والصندوق الإجتماعي للتنمية.

أظهر التقييم – استناداً إلى أعداد الطلبة المتحقين- أنه بين الأعوام (1997-2003) ارتفعت نسبة الالتحاق إلى 29% ، وكانت هذه الزيادة ملحوظة بين الإناث (38%) مما يظهر أثر بناء الفصول الدراسية في زيادة معدلات الإلتحاق.

اتضح أن تقديم الخدمات الصحية ، ومشاريع المياه والصرف الصحي ، وإصلاح الطرق أسهمت في تخفيف الأعباء التي كانت تتحملها الإناث وتشكل أحد العوائق التي تؤدي إلى ظاهرة التسرب من المدارس والرسوب .

وأخيراً أظهرت النتائج زيادة معدلات التحاق الإناث بالتعليم في المناطق التي يعمل فيها الصندوق حيث ارتفعت من (41.7%) في عام 1999 إلى (58.3%) في عام 2003 . وهذا مؤشر إيجابي للصندوق في واحد من أهم المؤشرات التنموية في اليمن.

أما عن السؤال الثاني فقد تمثلت الاجابات بالشكل التالي :

- نقاط قوة المشاريع المنفذة من قبل الصندوق الاجتماعي :

زيادة ملموسة في عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم الأساسي في المناطق التي نفذت بها المشاريع مع انخفاض ملموس أيضا في أعداد المتسربات .

تشجيع الأهالي المتزايد للفتيات بالانخراط في التعليم .
تفاعل الجهات المستفيدة (الأهالي ، والمجتمع) مع جهة تنفيذ المشروع (الصندوق الاجتماعي للتنمية) كشركاء فاعلين في جميع مراحل تنفيذ المشروع بإبداء الرأي أو تذليل الصعوبات وغير ذلك من أوجه التعاون المبنى على الشراكة.
احترام مصداقية الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهة منفذة الأمر الذي ساعد وجود ثقة كبيرة بالصندوق واعتماده من قبل الجهات الممولة كمنفذ لمشاريعها .

- سلبيات المشاريع :

التحديات الداخلية :
تمثلت هذه التحديات في أنه قد يحدث اختلاف بين بعض شيوخ القرى المستفيدة من المشروع حول موقع المشروع , مما قد يؤدي إلى تعطيله أو الغائه في بعض الأحيان , كما قد تتدخل شخصيات مؤثرة في هذا الأمر , كذلك من التحديات ضعف المستوى الفني للمقاول المنفذ للمشروع ، أو وجود مشاكل بينه وبين من يتعامل معهم من الباطن . ولكن الحقيقة أن هذه الأمور نادرة الحدوث ، خاصة أن الصندوق يرفض التعامل مع من سبق أن كان مصدراً للمشاكل ، وهذا يحد من وجودها.

- التحديات الخارجية :

تمثلت هذه التحديات في تدخلات المجلس المحلي في المنطقة في المشروع أثناء التنفيذ , الأمر الذي قد يعرقل عملية سير التنفيذ وفق الخطة المرسومة له .

- أما عن أهم **المتغيرات التي تمثل فرصاً خارجية** للمشروع فتتمثل في إسهام الأهالي في دعم المشاريع , وهذه الشراكة ايجابية في المراحل المختلفة للمشروع ، كما أن ذلك يساعد أيضا في استدامة المشروع والحفاظ عليه ، والعمل على إنجاحه والتغلب على الصعوبات والتحديات التي قد تواجه تنفيذه.
- **أما معرفة مدى مقدرة المشروع على الاستدامة** فقد سعت الجهة المنفذة للمشاريع (الصندوق الاجتماعي للتنمية) إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحقيق هذه الاستدامة والمتمثلة في الآتي :

تشكيل مجالس الآباء الذي من خلالها تتم التدخلات وفق مقومات العملية التعليمية والتربوية بهدف تعزيز تعليم البنات في هذه المرحلة .
توفر البنى التحتية المختلفة من شبكة الطرق والمياه والمراكز الصحية .. وغيرها.
التسهيلات الزراعية المختلفة ,لأن مثل هذه التسهيلات تساعد في تقليل الأعباء المنزلية والزراعية على الفتاة بخاصة في الريف ، وتوفر فرصاً أفضل لالتحاقها بالتعليم , كما تساعد على توفير فرص أفضل للعيش وبالتالي الاستقرار الذي يساعد على استمرارية الفتاة في المدرسة .
فيما يخص الحاجة إلى **تمديد مدة المشروع** فإنه من خلال عملية التقييم وجد أن هذه الحاجة كبيرة وذلك لعدة أسباب أهمها أن هذا التمديد هام جدا لأن عملية التوسع تعمل على زيادة معدل التحاق الفتيات بالتعليم ، وبالتالي نشر التعليم الأساسي وتعميمه.
وفي حالة تنفيذ المشروع مرة أخرى فلا بد أن يضاف إليه بعض الضوابط منها:

- التنسيق مع السلطة المحلية وإشراك المجلس المحلي في المراحل المختلفة للمشروع جنباً إلى جنب مع المستفيدين .
- التنسيق بين الممولين في تنفيذ المشاريع المتشابهة حتى لا يحدث التكرار ولكي تكون المشاريع المنفذة على مستوى عالٍ من الجودة .
- اشراك المشايخ والشخصيات المؤثرة في اتخاذ القرار في عملية اختيار مواقع المشاريع حتى لا تتعثر خطة التنفيذ فيما بعد ، على أن يتم ذلك وفق خارطة مدرسية معدة ومدروسة جيداً .

3.3.1.2 المشاريع التي تنفذها وزارة التربية والتعليم:

تضمن هذا القسم عدداً آخر من المشاريع في مجال التعليم(مجال ظاهرة تسرب الإناث) ، والتي تم الحصول عليها من إدارة مشروع تطوير التعليم الأساسي بوزارة التربية والتعليم ، وأيضاً من وحدة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي (الفريق الفني المشرف على التنفيذ).

3.3.1.2.1 بيانات المشروع :

يلاحظ أن بعض هذه المشاريع لم يتضح فيها ما يخص تعليم الفتاه ولكنها جميعها تصب في اتجاه تعزيز برامج التعليم الأساسي ككل ، وجانب كبير منها يرتبط بتعليم الفتاة ، وبلغ عدد الاستمارات (12) استمارة وهي مشاريع ممولة أيضاً من جهات عديدة أما جهة التنفيذ فهي وزارة التربية والتعليم وفيما يلي تحليل للاستمارات الخاصة بهذا القسم:

سيتم إعطاء أرقام متسلسلة للمشاريع في القسم الثاني من التعليم من رقم (1-12) ستعتمد في جميع مراحل التحليل لهذا القسم وقد تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث حسب تواريخ البدء والانتهاء.

جدول (3.4):المشاريع حسب مدتها وتواريخ بدايتها ونهايتها الفعلية وأرقام المشاريع

م	أسم المشروع ورقمه المسلسل	رقم المشروع	مدة المشروع	تواريخ البداية		تواريخ الانتهاء	
				المخططة	الفعلية	المخطط	الفعلي
1	مشروع الاستثمار في التعليم	Yem 2570	اربع سنوات	1994	1994	2001	2004
2	بناء فصول دراسية خاصة بالبنات في مناطق ريفية	لا يوجد	4: 2 سنوات	1996	1997	2000	2001
3	إجراء حملات توعية للمجتمعات المحلية لغرض زيادة التحاق البنات بالتعليم	لا يوجد	2: 1 سنوات	1997	1997	1998	1998
4	توفير معلمات ريفيات	لا يوجد	4 :2 سنوات	1997	1997	2000	1999
5	توفير معلمات ريفيات مؤهلات جامعياً احد مكونات المشروع الاستثماري في قطاع التعليم	لا يوجد	4 :2 سنوات	1998	1999	2002	2003
6	التعليم المنزلي لبنات الريف أحد مكونات المشروع الاستثماري في قطاع التعليم	7.2	4 -2 سنوات	1997	1998	2001	2000
7	المشروع اليمني الألماني	لا يوجد	أربع سنوات	2000	2000	يونيو 2005	سبتمبر2005
8	مشروع توسيع التعليم الأساسي	لا يوجد	أربع سنوات	2001	2001	2006	
9	دعم القدرات المؤسسية للمكاتب التنفيذية	لا يوجد	4:2 سنوات	2002	2003	2006	
10	المنحة التجهيزية – المسار السريع	TF/053479	سنتان	مايو 2004	أغسطس 2004	ابريل 2005	

11	مشروع تنمية الطفل	33260	أكثر من 4 سنوات	يناير 2001	يوليو 2001	سبتمبر 2005	
12	مشروع تطوير التعليم الأساسي	لا يوجد	أكثر من 4 سنوات	يوليو 2004	ابريل 2005	يوليو 2010	

يلاحظ على المشاريع السابقة في جدول (3.4) أن بعضها انتهت في الوقت المحدد للانتهاء وبعضها الآخر انتهى قبل الموعد الفعلي للانتهاء ، في حين أن قليل منها تجاوز الزمن المخطط المقترح للانتهاء ، وأخذ وقتاً أطول في التنفيذ.

3.3.1.2.2 التنفيذ

أما عن **جهات التنفيذ** لهذه المشاريع فإن جهة التنفيذ الرئيسة هي وزارة التربية والتعليم عبر وحداتها المختلفة، إضافة إلى أن بعض المشاريع شاركت في التنفيذ الجهات الممولة أو الجهات ذات العلاقة مثل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ،وهذا فيما يخص المشروع رقم (11) وكانت المشاركة في التنفيذ عبارة عن إشراف على مراحل التنفيذ وليس تنفيذاً مباشراً.

وبالنسبة **لمواقع تنفيذ** المشاريع نجد أن أغلبها تغطي الرقعة الجغرافية للجمهورية اليمنية (حضراً وريفاً) ولا تزال بعضها مستمرة في التنفيذ حتى الآن.

3.3.1.2.3 التمويل

أما **التمويل** فقد اشتركت جهات دولية حكومية، ومنظمات غير حكومية دولية وبعض سفارات في تمويل المشاريع ، إضافة إلى الحكومة اليمنية التي شاركت بالتمويل أيضاً

جدول (3.5): الجهات الممولة للمشاريع ، وطبيعتها ، ومجال تغطيتها،وعدد العاملين

رقم المشروع المتسلسل	الجهات الممولة	طبيعة الممولين	التغطية الجغرافية للمشروع	الموقف الحالي للمشروع	عدد العاملين في المشروع
(1)	البنك الدولي	دولي	قومي- محافظات	انتهى	6أشخاص
(2)	البنك الدولي + منظمة اليونسف + حكومة هولندا	دولي	قومي	انتهى	كل فريق 3 أشخاص لكل محافظة
(3)	هيئة التنمية الدولية + منظمة اليونسف	دولي	مناطق ريفية	انتهى	فرق كل فريق 30 شخصاً لكل محافظة
(4)	منظمة اليونسف	دولي	مناطق ريفية	انتهى	فرق كل فريق 30 شخصاً لكل محافظة
(5)	هيئة التنمية الدولية	دولي	مناطق ريفية	انتهى	فرق كل فريق 30 شخصاً لكل محافظة
(6)	البنك الدولي	دولي	مناطق ريفية	انتهى	فرق كل فريق 30 شخصاً لكل محافظة
(7)	البنك الالماني للاعمار KFW( ) + والمؤسسة الالمانية للدعم الفني GTZ( )	دولي	4 محافظات	مستمر	15شخصاً

10 أشخاص	مستمر	5 محافظات	دولي/حكومي محلي	البنك الدولي +الحكومة اليمنية	(8)
أشخاص 6	مستمر	محافظة واحدة	دولي	المملكة الهولندية	(9)
3 أشخاص	مستمر	قومي	دولي	مجموعة ما نحين تحت إشراف البنك الدولي	(10)
16شخصاً	مستمر	30 مديرية و9محافظات	دولي / حكومي محلي	البنك الدولي + منظمة اليونسف + الحكومة اليمنية + مساهمات مجتمعية	(11)
6 أشخاص	مستمر	قومي	دولي / حكومي محلي	البنك الدولي + هولندا + بريطانيا + الحكومة اليمنية	(12)

كانت **الفئة المستهدفة** في جميع المشاريع موجهة لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي من (1 -9) ومنهم الفتيات، كما أن هناك مشاريع أخرى الفئة المستهدفة فيها الفتيات فقط، واتضح ذلك من عدد المستفيدين الفعليين الواردة في بعض الاستمارات ، إضافة إلى ذلك فهناك مشاريع استهدفت فئات أخرى غير الواردة في الاستمارة ولكنها مرتبطة بالإناث مثل المشروع (3) الذي استهدف أولياء الأمور وعقال الحارات والمشايخ , والمجتمع بشكل عام ، ذلك أنه مشروع توعوي عن أهمية تعليم الفتيات .

كما أن هناك مشروعاً آخر وهو المشروع رقم (7) هدفه تحسين نوعية التعليم، وهذا المشروع استهدف المعلمين والمعلمات ،والإدارة المدرسية في الأربع محافظات التي ركز عليها، ومثله المشروع رقم (9) الذي استهدف موظفي المكاتب التنفيذية لدعم القدرات المؤسسية لها وذلك في محافظة شبوة أما المشروع رقم (11) فقد استهدف المجتمعات المحلية في المحافظات التي ركز عليها بغرض تهيئتها ، وتوعيتها بأهمية تنمية الطفولة المبكرة وأهمية تعليم الفتيات .

وما يخص **عدد المستفيدات** من الفتيات في هذه المشاريع فقد بلغ في المشروع رقم(1) أكثر من 5000 فتاة ،والمشروع رقم (5) (215) فتاة أما المشروع رقم (6) (4000) فتاة .

أما عن **طبيعة المشاريع** فإن هناك مشاريع ركزت على التعليم وأخرى ركزت على التدريب ، وثالثه على البنى التحتية , كما أن هناك مشاريع ركزت على أكثر من مجال كما هو وارد في الجدول (3.6) .

جدول (3.6) : طبيعة المشاريع المختلفة في التعليم

ملاحظات	طبيعة المشروع									أرقام المشاريع بحسب التسلسل
	تجهيزات	نوعية اعلامية	تزويد بالوسائل	رسم سياسات	بنى تحتية	مؤسسة تنمية	خدمات	تدريب	تعليم	
	√	√	√		√			√	√	(1)
بناء فصول للفتيات في مواقع ريفية					√					(2)
		√								(3)
									√	(4)
									√	(5)
								√	√	(6)

(7)	√	√			√	√				
(8)	√			√	√		√			
(9)	√	√		√		√				
(10)	√	√			√				√	
(11)	√	√	√		√		√	√	√	
(12)	√	√		√	√		√		√	

المصدر: استمارات المسح

بالنسبة **لمواقع تنفيذ المشاريع** فقد استهدفت هذه المشاريع جميع أرجاء الجمهورية اليمنية ، ولكنها تحديداً استهدفت مناطق تعاني من مشكلات تعليمية مختلفة ، كنقص في المباني، أو نقص الوعي المجتمعي بأهمية تعليم الفتيات،أو وجود قصور لدى الكوادر التدريسية في التدريب.. وغيرها ولذا نجد أن طبيعة كل مشروع قد اختلفت عن المشروع الآخر , والجدول (3.7) يوضح مواقع انتشار المشاريع حسب المحافظات .

جدول (3.7): المحافظات المغطاة بالمشاريع التعليمية المنفذة من قبل وزارة التربية والتعليم

المحافظات	المشـــــاريع متسلسلة											
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)
إب	√		√				√				√	√
أبين	√	√	√				√				√	√
الأمانة	√											√
البيضاء	√									√		√
تعز	√											√
الحديدة	√									√	√	√
حضرموت	√											√
حجة	√									√	√	√
الجوف	√									√		√
شبوة	√								√	√		√
ذمار	√									√		√
صنعاء	√							√			√	√
صعدة	√											√
الضالع	√							√			√	√
عدن	√											√
عمران	√	√						√			√	√
لحج	√									√	√	√
المحويت	√	√						√				√
المهرة	√									√		√
مأرب	√						√					√
ريمة	√							√				√

المصدر : استمارات المسح

يلاحظ أن المشروع رقم (10) استهدف أربع محافظات استهدافاً كاملاً وهي محافظات ذمار والبيضاء وحجة والحديدة , وثلاث محافظات استهدفاً جزئياً هي محافظات الجوف ولحج وشبوة , وقد تعثر المشروع في الجوف لأسباب عده منها: شحة الإمكانيات وكذلك المشاكل القبلية بين المشايخ ومحاولة سيطرة كل واحد منهم على المشروع

وجعله في نطاق نفوذه دون الآخر، وكان هذا من أهم الأسباب المؤدية إلى تعثر المشروع .

وفيما يتعلق **بحجم التمويل** فيلاحظ من الجدول (3.8) أن حجم الاستثمار في هذا القسم من مشاريع التعليم كان عالياً ويتراوح ما بين (250.000) دولار في المشروع (6) إلى (120.000.000) مليون دولار في المشروع (12) الخاص بتطوير التعليم الاساسي الذي بدأ في مايو 2005م، وبعض المشاريع لم يذكر فيها حجم التمويل نظراً لعدم توافر بيانات عنها.
كما أن هناك مشاريع لم يشر إلى حجم التمويل بها ولم نستطع من خلال المتابعة المستمرة الحصول على الرقم من المعنيين بالأمر.

جدول (3.8) : حجم التمويل للمشاريع المنفذة من قبل وزارة التربية والتعليم

تسلسل المشاريع	حجم التمويل والصرف /دولار		نسبة التمويل				
	حجم التمويل الإجمالي بالدولار	حجم الصرف	محلي	دولي	إقليمي	أهلي	
(1)	33.000.000	غير مبين	%5	%95			المشروع الاستثماري من البنك الدولي
(2)	32.453.439	_		%100			جزء من مخصصات المشروع الاستثماري من البنك الدولي
(3)	8.500.000	_		%100			جزء من مخصصات المشروع الاستثماري من البنك الدولي
(4)	191.456	_		%100			
(5)	خصص له جزء من ميزانية المشروع الإستثماري يالإستمارة رقم(2)	غير مبين		%100			جزء من مخصصات المشروع الاستثماري من البنك الدولي
(6)	250.000	_		%100			
(7)	5.000.000يورو	_	%10	%90			
(8)	64.000.000	_	%10	%90			مشار إلى أن حجم التمويل اكثر من 3 مليون

(9)	1.300.000	_		%100			
(10)	10.000.000	_		%100			
(11)	10.700.00	4.145.000	%8	%88		المجتمع %4	هذا المبلغ لمكون التعليم حجم التمويل الكلي 45.300.00
(12)	120.000.000	لم يبدأ بعد	% 10	%90			

وأما بالنسبة **لطبيعة التمويل** فقد كانت بعض المشاريع أحادية ، والأخرى ثنائية ، وأيضا هناك مشاريع متعددة التمويل إذ مولت من الحكومة ومن منظمات وحكومات دولية مانحة.

3.3.1.2.4 الأهداف

الأهداف الرئيسة :

ركزت جميع المشاريع على أهداف رئيسة تمثلت جميعها في الآتي:

تنفيذ إصلاحات الحكومة الإقتصادية في التعليم

زيادة التحاق البنات بالتعليم في مناطق ريفية

التوسع في تعميم التعليم الأساسي بالمحافظات المستهدفة

رفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي في المحافظات المستهدفة إلى المستوى الوطني الذي حددته إستراتيجية التعليم الأساسي .

أما الأهداف الفرعية فقد تمحورت في الآتي:

توسيع نطاق التعليم الأساسي

القضاء على ظاهرة التسرب بين الفتيات

زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي بشكل عام ، و زيادة معدل الالتحاق بين الفتيات في الصفوف (1-9)

تقليص الفجوة النوعية في التعليم بين الاناث والذكور .

تحسين نوعية التعليم من خلال تدريب الإدارات المدرسية، والمعلمين ،وتطوير المناهج وتيسير الالتحاق بالتعليم .

بناء المدارس والفصول في المناطق المستهدفة لاسيما للفتيات في المناطق الريفية وكذا الترميم والصيانة للمباني القائمة.

توعية المجتمعات المحلية في الريف بأهمية تعليم البنات .

توفير معلمات ريفيات في المناطق الريفية.

إعادة المتسربات من التعليم إلى المدرسة، وتحفيزهن لمواصلة التعلم.

إمداد المدارس بالمعدات والمستلزمات والكتب المدرسية .

دعم التعليم الثانوي لاسيما في العلوم والرياضيات.

دعم وتوسيع نطاق التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي في كليات المجتمع .

3.3.1.2.5 الإنجازات

أما بالنسبة لأهم الانجازات التي تمت في المشاريع السابقة فقد تمثلت في الآتي:

التدريب.

التوعية.

بناء وتجهيز كليتي المجتمع بصنعاء وعدن وتحديث وتوفير المستلزمات الضرورية للبنية التعليمية ، وكذا بناء أكثر من 300 مدرسة منها 60 مدرسة ثانوية للبنات أما عن مدارس التعليم الأساسي فقد ذكرفي المشروع رقم (10) بأنه تم بناء (112) مدرسة وترميم (41) مدرسة وبناء فصول وصل عددها إلى (22) فصلاً في مناطق محدودة.

كما تم كذلك بناء وتأهيل مدارس أخرى وبناء مخازن للكتب المدرسية و إعداد دليل تدريبي، وتدريب معلمين ومعلمات بالمرحلة الأساسية .

3.3.1.2.6 التقييم

أما عن **التقييم** فالجدول (3.9) يوضح المشاريع التي تم تقييمها وكذا الجهات التي قامت بعملية التقييم كالتالي :

جدول (3.9): تقييم المشاريع والجهات التي قامت بذلك وأهم النتائج إن وجدت

رقم المشروع	هل تم التقييم		الجهة التي قامت بالتقييم	معايير التقييم	تاريخ اجراء التقييم	مقومات التقييم	أهم نتائج التقييم
	نعم	لا					
(1)	√		البنك الدولي والحكومة اليمنية	هل حقق المشروع أهدافه	2005/3م	الارشفة	المشروع حقق نتائج مرضية
(2)		√					
(3)		√					
(4)	√		عدد من الخبرات بإشراف اليونسف	الزيارات الميدانية	1998م	ـ	ـ
(5)		√					
(6)		√					
(7)	√		خبير ألماني_الوزارة+ خبير محلي	أهداف المشروع	سنويا في اكتوبر	ـ	المشروع يحقق أهدافه
(8)	√		البنك الدولي وجهات أخرى	أهداف المشروع	2002م	ـ	المشروع حقق نتائج مرضية
(9)		√	سيتم التقييم نهاية هذا العام				
(10)		√	لان المشروع مازال في بداية التنفيذ				
(11)	√		البنك الدولي واليونسف	الأهداف	2003/10م	تأخر تحقيق الأهداف حسب الفترة المحددة	
(12)		√	المشروع ما يزال جديداً				

أما ما يخص **نقاط قوة المشاريع** السابقة فقد تركزت حول الآتي :

تحقيق ارتفاع ملحوظ في نسب التحاق البنات بالتعليم .

التوعية المباشرة للمجتمع المحلي بأهمية تعلم البنات.

توفير عدد من المعلمات الريفيات في مناطق ريفية بعيدة.

استمرارية المشروع لأنه يعمل مباشرة مع المجتمعات المحلية وبدعم منها .

رفع القدرات المؤسسية لجميع المكاتب التنفيذية في المحافظات المستهدفة.

تنفيذ جميع أنشطة خطة المشروع .

تحقيق نوع من الشراكة بين الحكومة ، والمانحين ، والمجتمعات المحلية .

التحديات الداخلية :
عدم وعي المجتمعات المحلية بأهمية تعليم الفتاه .
تغيير إدارة المشروع.
حجم المشروع لا يلبي الحاجة القائمة أحيانا .
عدم توفر الحوافز التي تحقق استمرارية عمل المعلمات الريفيات في مجال عملهن مثل الحوافز المادية الجيدة و السكن الملائم . توفير المواصلات والدرجات الوظيفية المناسبة لمعلمات الريف
عدم وجود الرغبة في استكمال المشروع من الإداريين والقائمين على المشروع.
ضعف القدرات المؤسسية .
طول فترة التنفيذ والتي تاخذ وقتاً طويلاً عما هو مخطط للتنفيذ فعلياً.
هيكلة المشروع وأدوار بعض الشركاء فيه كان بها بعض الازدواجية والغموض.
التحديات الخارجية :
توقف التمويل فجأة.
عدم تفعيل اللامركزية.
بطء الإجراءات الإدارية وغلبة الروتين في تنفيذ المتطلبات الأساسية للمشروع.
الزيادة السريعة في الأسعار لأنها تؤثر في قدرة المشروع على الاستمرارية .
الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني .
أهم المتغيرات التي تمثل فرصاً خارجية
استراتيجية التعليم الأساسي واستراتيجية التخفيف من الفقر وقانون السلطة المحلية.
استمرار وتمديد بعض المشاريع لفترة أخرى.
وجود مشاريع أخرى عاملة في نفس الميدان .
توجه الحكومة نحو وضع الخطط التنموية بعيدة المدى .

قدرة المشروع على الاستدامة :
توفير التمويل المستمر وفرق العمل المدربه القادرة على القيام بحملات التوعية والتدريب .
الالتزام بتوفير الدرجات الوظيفية للمعلمات
اهتمام أولياء الأمور وتشجيعهم للتوعية والتفاعل معها .
تبنى آليات تدريبية للمعلمين
إعداد الأدلة التدريبية للمشاركة المجتمعية
تنفيذ أهداف المشاريع سيحقق الاستدامة
الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع :
تدني مستوى الوعي المجتمعي بأهمية تعليم البنات يشكل حاجة مهمة لاستمرارية مشاريع التوعية .
حاجة الفتيات في الريف إلى التعليم الأساسي .
ضرورة دعم استراتيجية تطوير التعليم الأساسي وتطويرها وتنفيذها.
إسهام المشروع في تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها والمتمثلة في تطوير قطاع التعليم ، وتعميم التعليم الأساسي وتحسين جودته .
ماذا يمكن أن يضاف للمشروع في حال تنفيذه مرة أخرى:
شروط الاستدامة والالتزام من الجانب الحكومي والقائمين على المشروع .
العمل على تشجيع الدور التكاملي مع المانحين لدعم استراتيجية التعليم الأساسي.
مراعاة الواقع الميداني في تحديد الاحتياج.
توفر مشاركة أكبر للمجتمع المحلي في الإشراف على تنفيذ الأنشطة .
دعم أكبر لتعليم الفتاة من أجل الالتحاق بالتعليم والاستمرارية فيه .
رفع مستوى الدعم المقدم من المجتمع المحلي.
التركيز على جودة و نوعية التعليم.

وأخيراً بالنسبة **للمقترحات الخاصة بالمشاريع المكملة** في المستقبل فقد جاءت معظم الاستمارات خالية من الإجابة عن هذا السؤال والبعض الآخر أكد على أن تكون المقترحات مشاريع بخصوص تطوير المشروع وتوسيعه وتعميمه على جميع المناطق (المشروع (7)) , (8) , (9)).

3.3.2 المجال الثاني: محو أمية الإناث

شملت المشاريع المسحية في مجال محو أمية الإناث محاور متنوعة منها : برامج التعليم والتدريب و تدريب الكوادر العاملة في محو الأمية ،وفي تطوير المناهج وفتح المراكز التعليمية وتجهيزها. وما يغلب على هذه المشاريع أنها في معظمها نفذت من قبل جهاز محو الأمية وتعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم أما عن جهات التمويل فهي جهات متعددة أغلبها منظمات مانحة دولية أو إقليمية وفيما يلي التحليل الوصفي لاستمارات المسح .

3.3.2.1 بيانات المشروع

بلغ عدد هذه الاستمارات (8) استمارات متسلسلة من رقم (1-8) وسيتم اعتماد هذا الترقيم المسلسل للمشاريع خلال التحليل في الجداول اللاحقة.

جدول (3.10):المشاريع وأرقامها ، ومدتها،وفترة بدء التنفيذ والإنتهاء

الرقم المسلسل للمشروع	اسم المشروع	رقم المشروع	مدة المشروع	بداية المشروع		نهاية المشروع	
				المخططة	الفعلية	المخططة	الفعلية
(1)	مشروع دعم برامج محو الأمية وتعليم الكبار	لا يوجد	4سنوات فأكثر	مايو 2000	يونيو 2001	2005	لازال مستمراً
(2)	برنامج تدريبي لمعلمات ومعلمي فصول محو الأمية	151-20-22	سنة	أغسطس 2002	ـ	ـ	2003م
(3)	تدريب كوادر في محو الأمية وتعليم الكبار	151-20-22	سنتان	مايو 1998	أكتوبر 1999	-	2000
(4)	مشروع تدريب المرأة الريفية	8841	سنتان	2000	-	2002	مستمر
(5)	شراء تجهيزات لعدد (23) مركزاً نسوياً	97/24 (ف/2109/ 1295)	سنتان	مايو 1998	اكتوبر 1999		2001

2004	-	اكتوبر 1999	مايو 1998	أربع سنوات	(ف/2109/ 1295)	تطوير مناهج محو الأمية وتعليم الكبار لمرحلة المتابعة والتثقيف الجماهيري	(6)
2002	-	2001	يناير 2000	سنتان	لا يوجد	فتح (4) مراكز لتعليم وتدريب المرأة الريفية	(7)
مستمر	سبتمبر 2005	فبراير 2004	نوفمبر 2003	سنتان	لا يوجد	تنمية المرأة في إطار برنامج الصحة والتعليم	(8)

ما يلاحظ على هذه المشاريع أن أغلبها بدأ في التنفيذ منذ عام 1998م، وهو العام الذي أقرت فيه استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية .

3.3.2.2 التنفيذ

فيما يخص عملية **تنفيذ وتمويل** المشاريع السابقة فقد وجد من خلال الاستمارات أن هناك جهات عديدة دولية، ومحلية، وإقليمية قد مولت هذه المشاريع، أما الجهة المنفذة فكانت مسئولية وزارة التربية ممثلة بجهاز محو الأمية.
و الفئة المستهدفة هي: المرأة والفتيات بالإضافة إلى الكوادر العاملة في محو الأمية

جدول (3.11):الجهات المنفذة والممولة لمشاريع محو الأمية وطبيعتها

الرقم المسلسل للمشروع	الجهة المنفذة	الجهة الممولة	طبيعتها	الموقف الحالي للمشروع	عدد العاملين في المشروع
(1)	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار(وزارة التربية)	البنك الإسلامي للتنمية	دولية	مستمر	3
(2)	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	الصندوق الاجتماعى للتنمية	محلية	انتهى	3
(3)	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي	إقليمية	انتهى	لم يذكر
(4)	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	منظمة اليونسكو	دولية	مستمر	لم يذكر
(5)	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي	اقليمية	انتهى	3

3	مستمر	إقليمية	الصندوق العربي للإنماء+الحكومة اليمنية	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	(6)
-	انتهى	إقليمية + محلية	صندوق الخليج لدعم منظمات الأمم المتحدة اكفند	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	(7)
36	مستمر	دولية	الوكالة الأمريكية للإغاثة والتنمية	منظمة ادرا ADRA(دولية)	(8)

المصدر :استمارات المسح

يلاحظ من الجدول السابق أن الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي ، يعد من أكثر الجهات المانحة الممولة لبرامج محو الأمية ومشاريعها ، في حين مولت الحكومة اليمنية المشروع رقم (6) الخاص بتطوير مناهج محو الأمية وتعليم الكبار.

أما عن **الفئات المستهدفة** في هذه المشاريع فهي في أغلبها موجهة للمرأه والفتيات سواءً بشكل مباشر من خلال المراكز أو التجهيزات أو بشكل غير مباشر من خلال تدريب الكوادر العاملة في مجالات محو الأمية رجالاً ونساء .

ولم يتحدد عدد المستهدفين من هذه المشاريع بشكل دقيق ومع ذلك توضح ما جاء في الأستمارات في الآتي:

المشروع (2) بلغ عدد المستهدفين من المعلمين والمعلمات (1000) .

المشروع (3) بلغ عدد المستهدفين من العاملين في الجهاز (37) مستهدفاً.

المشروع (4) بلغ عدد المستهدفات ما يقرب من(1000) دارسة في العام الواحد.

المشروع (5) بلغ عدد المستهدفين (460) بواقع 20 مستهدفه لعدد 23 مركزاً نسوياً.

المشروع (7) بلغ عدد المستهدفين 80 مستهدفاً من العاملين في جهاز محو الأمية.

المشروع (8) وصل عدد المستهدفات (1000) إمرأة منهن 45 امراة استهداف فعلي.

أما عن **طبيعة المشاريع** فأنها تصب في التعليم، والتنمية المؤسسية، والتدريب على بعض المهارات النسوية، إلى جانب مهارات: ومنها الأشغال اليدوية والخياطة والتطريز والتزويد بالوسائل والأجهزة المعينة، وكذا التوعية الإعلامية بأخطار الأمية وأهمية محوها .

وعن **مواقع التنفيذ** فإن أغلب هذه المشاريع تغطي معظم محافظات الجمهورية إلا أن مشروع منظمة أدرا ركز على محافظة صعدة واختار منها خمس قرى في خمس مديريات ، والجدول (3.12) يبين ذلك:

جدول (3.12) : مواقع تنفيذ مشاريع محوأميةالإناث في جميع المحافظات

المحافظات	حسب المشاريع التسلسل								المحافظات	حسب المشاريع التسلسل								المحافظات
	1	2	3	4	5	6	7	8		1	2	3	4	5	6	7	8	
إب	√		√	√	√	√			عمران	√		√	√	√	√	√		صعدة
أبين	√		√	√	√	√			عدن	√		√	√	√	√			الحديدة
البيضاء	√		√	√	√	√	√		لحج	√		√	√	√	√			الجوف
الأمانة	√		√	√	√	√			الضالع	√		√	√	√	√			ذمار
تعز	√		√	√	√	√			المهرة	√		√	√	√	√			شبوة
الحديدة	√		√	√	√	√	√		حضرموت	√		√	√	√	√			صنعاء
الجوف	√		√	√	√	√			مأرب	√		√	√	√	√			صعدة
ذمار	√		√	√	√	√			ريمة	√		√	√	√	√			
شبوة	√	√	√	√	√	√			المحويت	√		√	√	√	√	√		
صنعاء	√		√	√	√	√			حجة	√		√	√	√	√			
صعدة	√		√	√	√	√			الإجمالي 21 محافظة									

3.3.2.3 التمويل

جدول (3.13): حجم التمويل ونسبته لمشاريع محو أمية الإناث

طبيعة التمويل	نسبة التمويل				حجم الصرف	حجم التمويل بالدولار	تسلسل المشروع
	أهلي	إقليمي	دولي	محلي			
أحادي	-	-	%100	-	غير مبين	4.220.000	(1)
أحادي	-	-	-	%100	-	91.371	(2)
أحادي	-	%100	-	-	-	32.800	(3)
أحادي	-	-	%100	-	-	146.000	(4)
ثنائي	-	%90	-	%10	-	75.440	(5)
ثنائي	-	%80	-	%20	-	55.760	(6)
أحادي	-	%100	-	-	63.387	71.387	(7)
أحادي	-	-	%100	-	-	500.000	(8)
						5.192.758	الإجمالي

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن إجمالي تمويل المشاريع وصل إلى حوالي (5.192.758) دولاراً، وكان أقصى تمويل للمشروع الأول وهو (4.220.000) دولاراً وأقل تمويل كان للمشروع الثالث (32.000) دولار، ومولت الحكومة مشروعاً واحد.

3.3.2.4 الأهداف

الأهداف الرئيسة :

تنوعت الأهداف الرئيسة للمشاريع حسب طبيعتها وقد تمثلت هذه الأهداف في الآتي :

تقديم الدعم المؤسسي لجهاز محو الأمية بالوزارة .

رفع كفاءة العاملين في برامج محو الأمية لتحسين النتائج المتوقعة والتخفيف من التسرب .

تقديم الدعم المادي المتمثل في شراء التجهيزات من أثاث ومعدات وغير ذلك من المواد التدريبية اللازمة .

تحديث مناهج مرحلة المتابعة لصفوف محو الأمية.

تحسين مستوى المرأة تعليمياً واقتصادياً وصحياً .
أما عن **الأهداف الفرعية** فقد ركزت على تحقيق الأهداف الرئيسة وتمثلت في الآتي:
إعادة تأهيل المراكز التدريبية أو بناء مراكز جديدة .
تأليف وطباعة الكتب المنهجية (أي تطوير مناهج التعليم).
تدريب العاملين والمعلمين القائمين على عملية التعليم في صفوف محو الأمية لضمان تنفيذ المنهج الجديد .
تزويد العاملين في محو الأمية بالمعلومات اللازمة للعمل في هذا المجال وإكسابهم خبرات جديدة حول ذلك.
تأثيث المراكز النسوية المستهدفة .
تعليم وتدريب النساء والفتيات على عدد من المهارات الحياتية التي تساعدهن على زيادة دخلهن المعيشي.
إعطاء الفرص لأميين المتخرجين من مواصلة الدراسة في التعليم النظامي.
توعية النساء صحياً وتدريبهن على الادخار وإدارة المشاريع الصحية المدرة للدخل .

3.3.2.5 الإنجازات

تمثلت الإنجازات في الآتي:
التعليم ومحو الأمية ، وتدريب معلمين ومعلمات داخل اليمن وتدريب كوادر خارج اليمن ، توعية ، إنجاز وترميم مباني ، تطوير مناهج ، تجهيز وتأثيث مراكز التعليم النسوي.

3.3.2.6 التقييم

جميع المشاريع تقريباً خضعت لتقييم وإشراف من الجهة الممولة والمنفذة معاً ، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (3.14): تقييم أداء المشاريع المنفذة في مجال محو الأمية

نتائج التقييم	معوقات التقييم	معايير اجراء التقييم	الجهة التي قامت بالتقييم	هل تم التقييم		تسلسل المشروع
				لا	نعم	
تم الانجاز المحدد وبنسبة 95%	-	إجراء تقييم مرحلي حول مستوى الإنجاز	البنك الأسلامي +وزارة التخطيط+وزارة التربية		√	(1)
			لانه لم يدخل ضمن المشروع تمويل العملية التقييمية	√		(2)
			لم توضح الاسباب في الاستمارة	√		(3)
العمل مستمر وناجح ومردوداته على المرأة اتضحت من خلال المهن المدرة للدخل	-	مستوى سير العمل في المشروع	جهاز محو الأمية		√	(4)
			لم توضح الأسباب في الاستمارة	√		(5)

احتياج المعلمات إلى دورات تدريبية وإلى دليل إرشادي	-	مدى ملاءمة المناهج بعد تجريبها ومدى إمكانية تنفيذها	جهاز محو الأمية		√	(6)
			لم يدخل ضمن المشروع تمويل عملية التقييم	√		(7)
نسبة الحضور والادخار عالية , تحسن مستوى التغذية,رضاء الناس عن الأنشطة المقدمة	-	أثر التوعية , نسبة الحضور , نسبة المدخرات ,الرضا من قبل المجتمع	خبراء دوليين ومحليين		√	(8)

أما عن نقاط **القوة للمشاريع** والتحديات التي يواجهها، وكذا مدى الحاجة إلى الاستمرارية .. الخ فقد تمثلت في الآتي:

المشروع رقم (1) : نقاط القوة فيه : استفادة جهاز محو الأمية وفروعة بالمحافظات من مبالغ الدعم والقروض لتنفيذ مشاريع البناء والتدريب والترميم، غير أنه لم تتضح في الاستمارة التحديات المختلفة .أما مدى قدرة المشروع على الاستمرارية فهو مستمر إلى الآن وتستدعي الحاجة التوسع في المشروع وشراء التجهيزات لأن المعدات مؤجرة وليست ملكاً لهم .

المشروع رقم (2) تمثلت نقاط القوة فيه فيما يلي :

انقاص عدد المتسربين من فصول محو الأمية .

الجودة في تحصيل القراءة والكتابة .

زيادة خبرات فريق العمل الميداني في تقييم أداء المعلمين.

ولم تتضح في الاستمارة بقية جوانب التقييم .

المشروع رقم (3) :

نقاط القوة : تحسين نوعية العمل في مجال محو الأمية على مستوى المركز وفي المحافظات .

التحديات الداخلية : تسرب الكوادر التي يتم تدريبها للعمل في مجال محو الأمية .

التحديات الخارجية : قلة الاعتمادات المالية لتدريب أكبر عدد ممكن من الكوادر العاملة في مجال محوالأمية و تعليم الكبار .

الحاجة التي تستدعي الاستمرارية : وتتمثل في الإحتياج إلى التأهيل المستمر لكل العاملين في مجال محو الأمية لمواكبة التطورات والمستجدات .

يمكن أن يضاف إلى المشروع في حال التنفيذ مرة أخرى توسيع قاعدة المشاركة على مستوى المحافظات .

المشروع رقم (4) :

نقاط القوة : استفادة عدد كبير من المستهدفين بسبب إقامة مراكز محو الأمية في المناطق الريفية للمحافظات المستهدفة .

التحديات الداخلية والخارجية : عدم وجود مباني مخصصة ودائمة لهذه المراكز ما يؤدي إلى تنقلها باستمرار من مكان إلى آخر وهذا يؤدي إلى إهدار الوقت والجهد والممتلكات.

الحاجة التي تستدعي استمرارية المشروع هو التمويل لإعادة تأهيل المراكز باستمرار.

وما يمكن أن يضاف في حال التنفيذ مرة أخرى هو بناء أو شراء مباني جديدة لتكون ملكية خاصة للمراكز وضمان نفقات التشغيل وتوفير استمراريتها .

المشروع رقم (5) :
نقاط القوة تم تأثيث وتجهيز(23) مركزاً بالمستلزمات الضرورية لعملية التعليم والتدريب مما أدى إلى تعليم وتدريب عدد كبير من النساء في إطار هذه المراكز وجذب نساء أخريات .
لم يتم الإشارة إلى التحديات .
قدرة المشروع على الاستدامة : المشروع مستمر رغم انتهاء التمويل نظراً لأهميته والحاجة إليه.
الحاجة التي تستدعي الاستمرارية : حاجة النساء المستمرة إلى التدريب على مهنة مدرة للدخل لرفع المستوى المعيشي لهن ولأسرهن .
و يمكن أن يضاف إلى المشروع في حال التنفيذ مرة أخرى تجهيز بقية المراكز في المحافظات وتزويدها بمستلزمات التدريب اللازمة المساعدة على تعلم مهارات جديدة .
المشروع رقم (6) :
نقاط القوة : محتوى المناهج حالياً يتناسب واحتياجات الدارسين والدارسات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار .
التحديات الداخلية : المناهج تحتاج إلى تطوير مستمر لتتناسب مع متطلبات العصر واكتشافاته المتسارعة .
القدرة على الاستدامة : المشروع دائم ومستمر وسوف يعمم على جميع المحافظات .
الإضافة في حال التنفيذ مرة أخرى : تطوير المناهج باستمرار لمواكبة الاحتياجات المتوافقة مع المستجدات المستمرة .
المشروع رقم (7) :
نقاط القوة : فتح المراكز المحددة في المحافظات المستهدفة .
استفادة عدد كبير من النساء في التعليم وتعلم المهارات.
مساهمة المجتمع في توفير مواقع للمراكز في منازل المواطنين أحيانا .
التحديات الخارجية : عدم كفاية التمويل لهذه المراكز
قدرة المشروع على الاستدامة : المشروع مستمر حتى الآن بنفس المستوى .
الحاجة التي تستدعي الاستمرارية ارتفاع نسبة الأمية ونسبة الفقر بين أوساط النساء .
الإضافة في حال التنفيذ مرة أخرى : التوسع في بقية المحافظات .
المشروع رقم (8) :
نقاط القوة
أهداف المشروع نابعة من أهداف الدولة يلبي احتياجات المستهدفين .
وضع الخطة العامة للمشروع مع الشركاء من المجتمع المحلي.
التحديات الداخلية :
قلة الوضوح في بعض الأمور الإدارية والفنية والمالية.
عدم إعطاء الصلاحيات الكاملة للمنسقين .
التحديات الخارجية :
التوقعات العالية للمستهدفين .
عدم الوعي بأهمية تعليم الفتاة وبالتالي فإن النظرة أقل بالنسبة للمرأة.
انشغال المراة بجلب الماء والحطب و أعمال الرعي .
قدرة المشروع على الاستدامة :
وجود جمعية فاعلة مستعدة لتبني أنشطة البرنامج بعد الانسحاب.
تدريب هذه الجمعية منذ بداية البرنامج وجعلها شريك في البرنامج.
اختيار فريق العمل في البرنامج من خصوصيات هذه الجمعية .
الحاجة التي تستدعي الاستمرارية :
طلب الشركاء من المجالس المحلية والمجتمع في التوسع في مديريات أخرى.
لم يتم استهداف إلا القليل من النساء المستهدفات في الخطة.
الحاجة إلى التمديد : الجمعية الشريكة لم تؤهل التأهيل الكافي :

العدد المستفيد قليل بالنسبة للمستهدفين اجمالاً في المخطط له .
الدعوات المستمرة من الشركاء للتمديد .
الإضافة في حال التنفيذ مرة أخرى :
تحسين مصادر المياه الموجودة و بنا السدود والخزانات في القرى المستهدفة حتى توفر الوقت والجهد للمرأة ، ولتتمكن من المشاركة في التعليم والتدريب.
الاهتمام بتوعية النساء حول فوائد الحدائق المنزلية وزراعة الخضروات لتحسين نوعية الغذاء .

3.3.3 المجال الثالث : مشاريع تنمية المهارات الحياتية

بلغ عدد المشاريع في هذا المجال (8) مشاريع تضمنتها الاستمارات المصنفة من (1-8) , وجميع هذه المشاريع تعمل في مجالات مختلفة , كما أنها ممولة ومنفذة من جهات عديدة كما هو واضح في الجدول الآتي .

3.3.3.1 بيانات المشروع

جدول (3.15):أسماء مشاريع المهارات الحياتية وجهات التنفيذ والتمويل

م	اسم المشروع	الرقم الأصلى للمشروع	مدة المشروع	تاريخ المشروع		جهة التنفيذ وطبيعتها	جهد التمويل
				البدء	الانتهاء		
1	تنمية المجتمع الريفي للمرتفعات الغربية	YEM 050	4 سنوات	يوليو 2004	مارس 2007	منظمة كير العالمية (دولية غير حكومية)	الاتحاد الأوروبي
2	تنمية المجتمعات العشوائية (المهمشة)	YEM 048	3 سنوات	نوفمبر 2003	مارس 2006	منظمة كير العالمية (دولية غير حكومية)	المنظمة الهولندية الخيرية
3	مشروع المهارات الحياتية ومحو الأمية	YEM 046	3سنوات	يوليو 2003	يونيو 2007	منظمة كير العالمية (دولية غيرحكومية)	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
4	بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن	YEM 043	3 سنوات	أغسطس 2002	يوليو 2005	منظمة كير العالمية (غيرحكومية)	السفارة الهولندية باليمن
5	استخدام النفايات المنزلية في الأعمال اليدوية	23-20-58	أربعة أشهر	سبتمبر 2003	يناير 2004	الصندوق الاجتماعي للتنمية (حكومي)	الاتحاد الأوروبي
6	تدريب مدربات التفصيل والخياطة والتطريز	23-20/102	ثلاثة أشهر	المخطط للبدء 2003/12/8م البدء الفعلي 2004/2/21م	2004/4/7م	الصندوق الاجتماعي للتنمية (حكومي)	السوق الأوربية

7	تدريب مدربات للنساء الريفيات في مجال التصنيع الغذائي	550/0092	سنة : سنتان	سبتمبر 2004	ديسمبر 2005	الصندوق الاجتماعي للتنمية (حكومي)	الصندوق الاجتماعي + الحكومة البريطانية
8	دعم ادارة المرأة الريفية بالاتحاد التعاوني الزراعي في مجال التصنيع الغذائي	22-20-281	سنة:سنتان	ابريل 2003	ديسمبر 2004	الصندوق الاجتماعي للتنمية (حكومي)	الصندوق الاجتماعي + الاتحاد الأوروبي

المصدر : استمارات المسح .

يلاحظ من الجدول السابق أن جميع المشاريع هي مشاريع لتنمية المجتمعات الريفية على مهارات حياتية مختلفة , وهي في مجملها تستهدف النساء في هذه المجتمعات كما أن مدتها تتراوح ما بين (3 أشهر للتدريب على مهارات الخياطة والتفصيل إلى أربع سنوات) كما في مشروع تنمية المجتمع الريفي للمرتفعات الغربية .

3.3.3.2 التنفيذ

أما **جهات التنفيذ** فكانت منظمة كير العالمية كمنظمة دولية غير حكومية والصندوق الاجتماعي للتنمية كجهة محلية حكومية

ثالثاً:التمويل

وبالنسبة **للتمويل** فقد تنوعت أيضا كجهات التمويل ما بين دولية (حكومية – وغير حكومية) ، وحكومية وطنية كما هي موضحة في الجدول السابق.

تشمل **التغطية الجغرافية** لهذه المشاريع جميع محافظات الجمهورية اليمنية تقريباً , مع ملاحظة أن بعض المشاريع تستهدف محافظة أو محافظتين فقط ، ولكنها جميعها تستهدف الفئات أو المناطق الفقيرة في المحافظات المستهدفة لغرض رفع قدراتها ومهاراتها الحياتية ومن ثم مساعدتها على تخطي فقر القدرات المصاحب للفقر في الحياة المعيشية .

يتراوح **عدد العاملين** في هذه المشاريع مابين (عامل واحد إلى 50 عاملاً وعاملة) ويشمل هذا العدد ضباط المشاريع والمشرفين والمدربين والمدربات .. وغيرهم .

الفئة المستهدفة في أغلب هذه المشاريع هي النساء في المجتمعات المحلية للمناطق المستهدفة .

وقد بلغ عدد **المستفيدات** من المشاريع كافة (45373) امرأه مستهدفة.

والجدول الآتي يوضح الفئات المستفيدة ، وعدد المستفيدين للمشاريع المختلفة.

جدول (3.16):الفئات المستهدفة وعدد المستفيدات في مشاريع المهارات الحياتية

م	اسم المشروع	الفئة المستهدفة	عدد المستفيدين
1	تنمية المجتمع الريفي للمرتفعات الغربية	المرأة ، والجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي في القرى الفقيرة في محافظتي حجة والمحويت	27000

2	تنمية المجتمعات العشوائية (المهمشة)	المرأه والطفل في المجتمعات المهمشة في ثلاث مواقع عشوائية بأمانة العاصمة صنعاء	9000
3	مشروع المهارات الحياتية ومحو الأمية	المرأة والجمعيات الأهلية في محافظة عمران	8000
4	بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن	المرأة والفتاة في مختلف فروع اتحاد نساء اليمن على مستوى المحافظات المختلفة	700
5	استخدام النفايات المنزلية في الأعمال اليدوية	المرأه والفتاه في الجمعيات الأهلية والمدارس ومراكز محو الأمية	180
6	تدريب المدربات في التفصيل والخياطة والتطريز	المرأة في الجمعيات والمنظمات الأهلية والأسر المنتجة	14 جمعية غير حكومية دربت فيها 250 متدربة
7	تدريب مدربات للنساء الريفيات في مجال التصنيع الغذائي	المرأة الريفية في إطار الجمعيات التعاونية الزراعية	48 جمعية 600 امرأه
8	دعم إدارة المرأه الريفية بالاتحاد التعاوني الزراعي في مجال التصنيع الغذائي	المرأة الريفية في إطار الجمعيات التعاونية الزراعية	18 جمعية 343 امرأة
	الإجمالي		45373

يلاحظ أن **طبيعة هذه المشاريع** ركزت على مجالات التدريب والتنمية المؤسسية مثل مشروع بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن , وكذا تقديم الخدمات المنزلية وتطوير البنية التحتية للجمعيات , إضافة إلى تزويد الجمعيات بالوسائل المعينة على التدريب حسب مجالات التدريب لتوفير الأدوات، والمكائن، وأجهزة الحاسوب وغيرها وكذا التدريب على كيفية درء الكوارث لاسيما كوارث الحريق التي يكثر حدوثها في المناطق المهمشة , كما يتم دعم بعض المشاريع المدرة للدخل لبعض الجمعيات / المراكز مثل مشروع بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن .

وفيما يتعلق بمواقع **تنفيذ المشاريع** فإنها مجتمعة تغطي الرقعة الجغرافية للجمهورية اليمنية ، إلا أن البيانات في الاستمارات لم توضح القرى أو الأحياء المستهدفة في المحافظات كافة ويلاحظ من الجدول (3.17) أن مشروع بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن قد شمل المحافظات جميعها دون استثناء بينما تركزت بعض المشاريع في محافظة أو محافظتين فقط , وهذا يعود إلى أن بعض المشاريع لا تزال مشاريع تجريبية بمعنى أنه يتم تنفيذها في محافظة واحده فإذا نجحت يتم تعميمها على محافظات أخرى .

جدول (3.17): توزيع مشاريع المهارات الحياتية في المحافظات

م	المحافظة	المشاريع حسب التسلسل								نوع المشاريع بحسب التسلسل
		1	2	3	4	5	6	7	8	
1	حجة	√			√				√	(1) تنمية المجتمع الريفي للمرتفعات الغربية
2	المحويت	√			√					(2)تنمية المجتمعات العشوائية (المهمشة)
3	أمانة العاصمة		√		√	√	√			(3) مشروع المهارات الحياتية ومحو الأمية .
4	عمران			√	√			√	√	(4) بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن
5	صنعاء				√			√	√	(5) استخدام النفايات المنزلية في الأعمال اليدوية
6	ذمار				√			√	√	(6) تدريب مدربات في التفصيل والخياطة والتطريز.
7	الحديدة				√			√	√	(7) تدريب مدربات للنساء الريفيات في مجال التصنيع الغذائي .
8	حضرموت				√			√	√	(8) دعم إدارة المراه الريفية بالاتحاد التعاوني الزراعي في مجال تصنيع الاغذية .
9	صعده				√			√	√	
10	تعز				√			√	√	
11	أبين				√			√	√	
12	لحج				√			√	√	
13	شبوة				√			√	√	
14	الضالع				√					
15	مأرب				√				√	
16	الجوف				√					
17	المهرة				√					
18	البيضاء				√					
19	عدن				√					
20	إب				√					

المصدر : استمارات المسح .

3.3.3.3 التمويل

تراوحت مبالغ تمويل المشاريع مابين (18.000 دولار) و(5.904.100دولار) حسب ما يوضحه جدول (3.18) .

جدول (3.18) : حجم التمويل ومقدار الصرف لمشاريع المهارات الحياتية المختلفة ونسبتها ، وطبيعتها

م	اسم المشروع	حجم التمويل بالدولار	حجم الصرف بالدولار	نسبة التمويل	طبيعة التمويل
1	تنمية المجتمع الريفي للمرتفعات الغربية	1.200.000	غير مبين	دولي 100%	أحادي
2	تنمية المجتمعات العشوائية (المهمشة)	293.000	-	دولي 100%	أحادي
3	مشروع المهارات الحياتية ومحو الأمية	1.980.000	-	دولي 100%	أحادي
4	بناء القدرات المؤسسة لاتحاد نساء اليمن	1.200.000	1.154.339	دولي 100%	أحادي
5	استخدام النفايات المنزلية في الأعمال اليدوية	18.000		دولي 100%	أحادي
6	تدريب المدربات في التفصيل والخياطة والتطريز	12.936.80	11.192,57	دولي 100%	أحادي
7	تدريب مدربات للنساء الريفيات في مجال التصنيع الغذائي	5.434.267	23.263	دولي 100%	أحادي
8	دعم ادارة المرأه الريفية بالاتحاد التعاوني الزراعي في مجال التصنيع الغذائي	5.904.100	5.904.100	دولي 100%	أحادي

المصدر : استمارات المسح

يلاحظ من الجدول السابق أن طبيعة التمويل لجميع المشاريع أحادية ، كما أن التمويل دولي بنسبة 100% ولا توجد مساهمة تذكر للجمعيات المحلية أو للتمويل الحكومي.

3.3.3.4 الأهداف والإنجازات

اختلفت أهداف المشاريع الرئيسة والفرعية ولكنها جميعها تصب في مجال تنمية المجتمعات الريفية ولاسيما فئة النساء , لذا سيتم تناول أهداف كل مشروع على حده.

3.3.3.4.1 مشروع تنمية المجتمع الريفي للمرتفعات الغربية :

الهدف الرئيس للمشروع هو تحسين مستوى معيشة السكان في القرى الفقيرة في 28 مجتمع ريفي من محافظتي حجه والمحويت .

أما **الأهداف الفرعية** للمشروع فقد تحددت في الآتي :

تحسين خدمات المياه لعدد 23 مجتمعاً ريفياً.

انشاء 28 جمعية نسوية.

تخفيض معدلات الأمية بين النساء لعدد 580 امرأه .

تحسين الأمن الغذائي في 28 مجتمع ريفي.

رفع مستوى الإصحاح البيئي في 28مجتمع ريفي .

وقد تركزت **الإنجازات** في التدريب والتوعية ، وبناء القدرات المؤسسية ، وتحسين البنية التحتية للمياه والزراعة .

3.3.3.4.2 مشروع تنمية المجتمعات العشوائية (المهمشة) :

الهدف الرئيس للمشروع تمثل في تمكين المجتمعات المهمشة اقتصادياً وتحسين مستواها المعيشي .

أما الأهداف الفرعية فقد تحددت في الآتي :

توفير مياه الشرب النقية.

إنشاء فصول لمحو الأمية وتجهيزها.

تحسين الوضع المعيشي من خلال توفير أنشطة مدرة للدخل.

إصحاح بيئي.

إنشاء جمعيات .

أما عن **الإنجازات** التي تحققت للمشروع فقد تمثلت في تنفيذ برامج التوعية ، وإنشاء الجمعيات وحملات الإصحاح البيئي , وكذا في توفير المشاريع المدرة للدخل .

وكان من أهم الإنجازات هو التشبيك مع المنظمات الدولية ومصادر الدعم الوطنية من أجل تضمين هذه الفئة في استراتيجية التخفيف من الفقر (PRSP) وقد تم ذلك فعلياً .

3.3.3.4.3 مشروع المهارات الحياتية ومحو الأمية :

الهدف الرئيس للمشروع هو تمكين المرأة الريفية وتحسين مهاراتها الحياتية وتخفيض نسبة الأمية .

أما الأهداف الفرعية فقد تمثلت في الآتي :

التوعية بواقع المجتمع المحلي وكيفية تغييره .

بناء مؤسسي للمنظمات النسوية المتواجدة على الساحة .

وقد تمثلت الإنجازات في الآتي :

تدريب 22 معلمة من معلمات محو الامية على استخدام نظام (ReFLecx)

تدريب 250 إمرأة في فصول محو الأمية .

3.3.3.4.4 مشروع بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن :

* **الهدف الرئيس** للمشروع يتمثل في بناء القدرات المؤسسية لاتحاد نساء اليمن.

- أما **الأهداف الفرعية** فتتمحور فيما يأتي :
  - إيجاد مشاريع مدرة للدخل لمختلف فروع ومراكز الاتحاد .
  - إعادة هيكلية الاتحاد.
  - إنشاء وحده تدريبية.
  - إنشاء بنك معلومات عن النساء اليمنيات لتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن المرأة اليمنية.

وقد تمثلت **الإنجازات** لهذا المشروع في الآتي :

وضع الخطة الاستراتيجية على مستوى المكتب التنفيذي والفروع

انشاء وحدة التدريب.

تنفيذ العديد من المشاريع المدرة للدخل.

إنشاء بنك المعلومات.

تنفيذ العديد من الدورات التدريبية في مجالات عديدة في بناء القدرات المؤسسية وإعداد أدلة تدريبية لمختلف هذه الدورات ، وطباعتها.

تنفيذ برامج التوعية في مجالات عديدة .

3.3.3.4.5 مشروع استخدام النفايات المنزلية في الأعمال اليدوية :
تحدد **الهدف الرئيسي** للمشروع في إدخال حرفة يدوية جديدة على مرافق تدريب الاعمال اليدوية للنساء
أما الأهداف الفرعية فتتضمن الآتي :
تشجيع الإقبال على مراكز محو الامية.
تنويع الأنشطة الدراسية.
الاستفادة من النفايات المنزلية وتحويلها إلى مادة خام لأعمال فنية تستفيد منها النساء الفقيرات في مجال إدرار الدخل .
أما **الإنجازات** فقد كانت في مجالات التدريب والتوعية والتمكين واكتساب مهارات جديدة , وكذا استغلال خامات بسيطة من البيئة في الإنتاج لمواد متنوعة.

3.3.3.4.6 مشروع تدريب مدربات في التفصيل والخياطة والتطريز :
الهدف الرئيسي : تحسين وتطوير المهارات الفنية والإدارية والمالية للمشاركات .
الأهداف الفرعية تمثلت في الآتي :
تنمية موارد الجمعيات النسوية
توفير مدربات بقدرة كفاءة عالية
تطوير البرامج التدريبية التي تنفذها الجمعيات
تدريب المرأة على فن الخياطة والتطريز لمدة 39 يوماً وفقاً لبرنامج الدورة .
الإنجازات
التدريب في مجالات الخياطة المختلفة .

3.3.3.4.7 مشروع تدريب مدربات النساء الريفيات في مجال التصنيع الغذائي :
الأهداف الرئيسة :
تقليل الفاقد بعد الحصاد.
مكافحة الفقر لدى الأسر .

الأهداف الفرعية :
اكتساب النساء الريفيات مهارات التصنيع الغذائي .
الحصول على فرص عمل لتحسين المستوى المعيشي .
الانجازات :
التدريب على صناعة الحلويات والمربى وحفظ المواد الغذائية مثل الليمون والطماطم (عمل الصلصه) ... وغيرها .

3.3.3.4.8 مشروع دعم إدارة المرأة الريفية بالاتحاد التعاوني الزراعي في مجال التصنيع الغذائي :
اتفقت الأهداف الرئيسة والفرعية لهذا المشروع مع المشروع السابق .

3.3.3.5 التقييم

سيتم تناول موضوع التقييم بشكل متكامل , وكما يلي :
فيما يخص السؤال الأول في هذا المحور لم تتضح الإجابة عنه إلا في المشروعين رقم (2) , (4) وهذان هما المشروعان المنفذان من قبل منظمة كير , وكذا المشروع (6) المنفذ من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية .

- وقد قام بتقييم هذه المشاريع استشاري محايد
- وبالنسبة لمعايير التقييم فقد تركزت في الآتي:
  - مقارنة الأهداف بالمخرجات وقياس الأثر وذلك بإتباع أسلوب الإدارة بالأهداف
  - قياس مستوي المتدربات العملية والنظرية وعلى أساس المواظبة في الحضور إلى الدورة .

وفي هذه المشاريع كانت تواريخ إجراء التقييم في هذه المشاريع كما يلي :
المشروع (2) فبراير 2005 المشروع (4) فبراير : ابريل 2004
المشروع (6) ابريل 2004
وبالنسبة لأهم معوقات التقييم فقد كانت الإجابة بأنه لا يوجد عوائق
وأهم نتائج التقييم بحسب المشاريع تمثلت في الآتي :
المشروع (2) حقق أهدافه في تمكين هذه التجمعات.
المشروع (4) تحليل النتائج و مخرجات التقييم من قبل الشركاء (الاتحاد) الاهتمام بالأمور الداخلية للاتحاد والتي تحتاج إلى المزيد من الوقت والجهد من قبل قياداته.
المشروع (6) أصبحت الفتيات قادرات على إنتاج جيد وتجنب الأخطاء السابقة .
إن هذه الإجابات تعني أن هذه المشاريع تسير نحو تحقيق أهدافها بشكل جيد وأنه لايوجد تعثر فيها .
أما عن السؤال الثاني فقد تركزت الإجابات على مايلي :
إيجاد جمعيات داخل كل مجتمع تتبنى قضاياه.
الاستدامة للأنشطة المرجوة.
اعتماد منهجية جدية في التعليم لمحو الأمية وتقليل كلفتها .
حصول النساء على درجة جيده من الوعي البيئي المحيط بهن
تحسين العلاقات الداخلية للمنظمة .
إيجاد مشاريع مدره للدخل.
تنمية واقعية للقدرات المؤسسية للمنظمات .
استخدام خامات بيئية بسيطة لفتت إليها الأنظار.
توفير المدربات المؤهلات في المجالات كافة .
السلبيات (التحديات الداخلية) :
موازنة التدريب غير كافية.
لا توجد مقرات ثابته للجمعيات أو المراكز العاملة .
استهداف عدد كبير من الجمعيات في فترة زمنية قصيرة
تقليص مدة بعض المشاريع.
صعوبة تسويق المنتجات .
عدم كفاءة بعض الأدوات المستخدمة في التدريب .
إنخفاض مستوى تعاون بعض رؤساء الجمعيات في تنفيذ المشاريع المختلفة.
أما عن أهم التحديات الخارجية فقد تمثلت في الآتي :
الفقر الشديد للجمعيات أدى إلى عدم دفعها لما ينبغي أن تساهم به وهو نسبة 20% من قيمة التمويل .
التعاون فيما بين القيادات قد يغلب عليه الأمزجة الشخصية .
منافسة شديدة من المنتجات الخارجية .
انعدام التأمين الاجتماعي لهذه الجمعيات.
وبالنسبة لأهم المتغيرات التي تمثل فرصاً خارجية للمشاريع فمنها :
استراتيجية التخفيف من الفقر.
النجاح في المشاريع قد يؤدي إلى تبنيها على المستوى القومي.
الرؤية السياسية لدى القيادة اليمنية بدعم المرأة وإشراكها في كافة المجالات .
الإقبال على التعليم والتدريب المستمر من قبل النساء.
التنافس بين الجمعيات على التدريب بغرض تحسين مستوى المنتجات .
وفيما يتعلق **بقدرة المشروع على الإستدامة** فقد أكدت الاستمارات على أن ذلك يتحقق في الحالات الآتية:
رغبة الفئات المستهدفة في تحسين أوضاعها المعيشية .
أن تدار المشاريع في أغلبها من خلال جمعيات نسوية محلية .
تقديم الخدمات للمنظمة وللمستهدفات من خلال مشاريع إدرار الدخل.
وجود وتوفير الخامات في البيئة المحيطة باستمرار.

أما عن الحاجة التي تستدعي استمرارية المشاريع فقد تمثلت في الآتي :
الفقر والحاجة إلى تحسين الأوضاع المعيشية .
أساليب العمل المتبعة في تنفيذ المشاريع المختلفة
وجود الرغبة لدى المستهدفات
أما بالنسبة لما يمكن أن يضاف للمشروع في حال تنفيذه مرة أخرى فقد تركز ذلك على الآتي :
زيادة مخصصات التدريب .
زيادة مخصصات المشاريع المدرة للدخل.
بناء مقرات للجمعيات والمراكز تشمل فصول تعليم محو أمية.
تفعيل دور أعضاء المنظمة ودور الرقابة والتفتيش .
إعداد الكتيبات التوضيحية حول بعض المواضيع التدريبية .
زيادة المدة المخصصة لتنفيذ المشاريع حتى تستفيد منها أكبر شريحة من النساء المستهدفات .
تبادل الخبرات والتجارب من خلال الإطلاع عن قرب على مشاريع مماثلة في دول أخرى لاسيما العربية .
المقترحات بخصوص المشاريع المكملة في المستقبل تركزت في أن تكون هذه المشاريع بخصوص التطوير للمشاريع التي تم تنفيذها سابقاً .

3.3.4 المجال الرابع : مشاريع محو الأمية التقنية للمرأة

نظراً لاختلاف طبيعة التعليم الفني (التقني) والتدريب المهني عن مجالات التعليم السابقة ، فقد أفرد له قسم مستقل تحت مسمى محو الأمية التقنية للمرأة ، نظراً لأن هذا النوع من التعليم هو أقرب المشاريع إلى هذا المجال

لا تزال مشاريع التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن الموجهة للفتيات والمرأة تسير بخطى وئيدة, ومع ذلك فقد بدأت تظهر بعض المبادرات هدفها التوسيع في هذا النوع من التعليم، وبدأ الاهتمام بفتح أقسام خاصة بالبنات في المعاهد المختلفة في بعض الأقسام التي لم يكن الالتحاق فيها متاحاً من قبل، وكان التركيزعلى الفتيات في الأقسام التجارية.

وفي أطار الدراسة الحالية يوجد مشروعان في التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن الأول عبارة عن دراسة سريعة حول الفرص المتاحة للمرأه في اليمن في هذا النوع من التعليم ، والثاني مشروع تعزيز المجالات ذات الأولوية للتدريب الفني كما أن مدة الأول لا تتجاوز شهر واحد، بينما الآخر سنة كاملة إلا أنه مما يلاحظ على المشروع الثاني هو تأخر بداية التنفيذ من 2000 إلى 2004م لأسباب غير معروفة.

3.3.4.1 بيانات المشروع

جدول (3.19): مشاريع مجال محو الأمية التقنية حسب مدتها وبداية تنفيذها ونهاية التنفيذ

الرقم المسلسل للمشروع	اسم المشروع	رقم المشروع	مدته	تاريخ البداية		تاريخ النهاية	
				المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي
(1)	دراسة حول فرص التعليم الفني والتدريب المهني المتاحة للمرأة	لا يوجد	شهر	2/1 2002	ــ		1/3 2002
(2)	تعزيز المهارات ذات الأولوية للتدريب المهني	YeM/B7/3000	سنة	أكتوبر 2000	أغسطس 2004	ـ	ديسمبر 2005

المصدر : استمارات المسح

3.3.4.2 التنفيذ

أما **جهة التنفيذ**، فالمنفذ للمشروع الأول هو وزارة التعليم الفني والتدريب المهني مع أعضاء من وزارات أخرى ذات العلاقة مثل وزارة الشئون الاجتماعية ، ووزارة الخدمة المدنية.

أما جهة تنفيذ المشروع الثاني فكانت مشتركة بين وزارة التعليم الفني والتدريب المهني جهة حكومية ، وأخرى دولية (لم تذكر)

3.3.4.3 التمويل

وبالنسبة **لجهات التمويل** , فإنها في المشروع الأول منظمة الـ GTZ (المؤسسة الألمانية للدعم الفني) في المشروع الثاني شراكة ما بين الحكومة اليمنية والاتحاد الأوروبي .

يبلغ عدد العاملين في المشروع الأول (6 أشخاص) وفي الثاني (3 أشخاص) .

الفئة **المستهدفة** في المشروعين كانت الفتيات ، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى قطاعات الفندقة والسياحة وكذا تكرير النفط والغاز .

وفيما يخص **المستفيدين** فقد اتضح من المشروع الثاني أن عدد المستهدفين كان 49 شخصاً بينما لم يتجاوز عدد المستفيدين فعلياً عن 25 شخصاً .
فيما يخص مجالات **طبيعة المشروع** فقد ركز المشروع رقم (1) على تحديد مجالات التدريب المتاحة ودراسة المجالات المستقبلية فيما كانت طبيعة المشروع (2) التدريب فقط .
وما يتعلق بمواقع **تنفيذ المشروعين** فقد كانت محافظات: الأمانة , عدن , تعز , الحديدة, مع ملاحظة أن المواقع تشمل المدن الرئيسة فقط .
حجم تمويل المشروع الأول كان بالريال اليمني حوالي 202.750 أي ما يعادل 1100 دولارأمريكي ، وبلغ حجم تمويل المشروع الثاني (9.260.000) يورو منها (1.760.000) يورو مساهمة من الحكومة اليمنية بنسبة تبلغ 25% من حجم التمويل.

3.3.4.5 الأهداف

فيما يخص **الأهداف الرئيسة** للمشروعين فقد تركزت أهداف المشروع رقم (1) حول إجراء دراسة لتحديد فرص التعليم الفني والتدريب المهني المتاحة للمرأة في اليمن أما **الأهداف الفرعية** فكانت تحديد مجالات التعليم الفني المطلوبة مستقبلاً للفتيات في مختلف الجوانب، ومعرفة مستوى التعليم، وحجم العمالة للمرأة.
أما أهداف المشروع الثاني فقد تمثلت في هدف رئيس واحد هو خلق فرص عمل جديدة للإناث والذكور على حد سواء في سوق العمل اليمنية والإقليمية .

3.3.4.6 الإنجازات

وتركزت الإنجازات في المشروع رقم (1) في انجاز الدراسة المسحية وفي المشروع الثاني في تدريب الفتيات في مجالات عدة منها: نشر مكتبي , سكرتارية تنفيذية , تصوير فوتوغرافي .. إلخ .

3.3.4.7 التقييم

فيما يخص **التقييم** للمشروع الأول تم عمل التقييم عن طريق عرض نتائج الدراسة في ورشة عمل موسعة لمناقشتها وتقييمها ،من قبل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وكانت معايير إجراء التقييم تتمثل في عرض نتائج الدراسة ومقارنتها بالأهداف أما المشروع الثاني فقد قام بالتقييم الاتحاد الأوروبي وكانت معايير التقييم مدى الالتزام بالخطة التنفيذية للمشروع .
ومن أهم نتائج التقييم هو أن تعميم المشروع صعب ومعقد ويحتاج إلى دعم كبير من قبل الخبراء وتوحيد الجهود للإنجاز في الوقت المحدد .
وقد تمثلت **نقاط قوة المشروع** في الآتي :
زيادة الوعي بأهمية مشاركة الفتاة في التعليم الفني .
الاستفادة من التدريب في فتح مجالات عمل خاصة .
أما عن **التحديات الداخلية** فقد تمثلت في كثرة الإجراءات الروتينية المعقدة بين الوزارة والإتحاد الأوربي التي تنعكس سلباً على سير العمل .
وبالنسبة لأهم المتغيرات التي تمثل فرصاً خارجية للمشروع كانت التغيرات المستمرة في متطلبات سوق العمل أدت إلى تغيير فكرة بعض البرامج.
فيما يخص **قدرة المشروع على الاستدامة** والحاجة إلتي تدعو إلى ذلك، فإن هناك إمكانية لتمديد فترة المشروع نظراً لعدم كفاية الفترة الماضية له والرغبة في التوسع نحو اشراك الفتاة في التعليم الفني والتدريب المهني .
وفي حال تنفيذ المشروع مرة أخرى لابد أن يتم الاهتمام بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل لتلبية احتياجاتها من المتدربين لاسيما في المجالات التي تخص المرأة .

3.3.5 المجال الخامس :مشاريع التعليم المستمر

التعليم المستمر يتبنى مبدأ التربية مدى الحياة ،والتأكيد على التعليم والتثقيف الذاتي المستمر ، فأنه بهذا التعريف يمكن أن يشمل مجالات عديدة خاصة ما يتعلق منها بمجال المهارات الحياتية.

جاء في التقرير الوطني عن التعليم (جنيف 2004) :

يعتبر التعليم المستمر (الدورات القصيرة)جزءاً ثابتاً من أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني، والذي يهدف إلى دعم المعرفة العامة والمهنية المكتسبة وتنميتها وملاءمتها مع تطور التكنولوجيا وظروف العصر ومتطلبات سوق العمل ، وإلى إكساب المتعلم كفاءات ومهارات مهنية لممارسته بنشاط مهني جديد، كما يهدف إلى ترقية العاملين اجتماعياً ومهنياً ، وينفذ من خلال المؤسسات الحكومية والخاصة أو مواقع العمل والإنتاج أو كليهما معاً،وكذا الجمعيات الأهلية والمهنية والمنظمات الحكومية.

وتنقسم برامج التعليم والتدريب المستمر إلى:

برامج توافق المستويات المهنية الوطنية المعتمدة ، وهذه تخضع للشروط والمواصفات والمعايير الخاصة بالبرامج التدريبية والاختبارات والشهادات المنصوص عليها في قانون التعليم الفني والتدريب المهني.

برامج لتلبية احتياجات نوعية خاصة لطالبيها ، حيث يستهدف التعليم والتدريب المستمر العاملين في سوق العمل والعاطلين ، وكذا الراغبين في رفع مستوياتهم المهنية أو تجديد وتطوير المعارف والمعلومات لمواكبة التطور التكنولوجي أو اكتساب معارف ومهارات في مهن جديدة.

مما سبق يتبين أن مجال التعليم المستمر من العمومية والشمول بحيث يمكن أن يندرج تحته كثير من المشاريع في المجالات السابقة ، وعلى سبيل المثال : مجال تنمية المهارات الحياتية يمكن أن يكون في إطار التعليم المستمر ، فهو متداخل معه . ونظراً لأنه لا يمكن دمج المجالين معاً ، فإن مجال التعليم المستمر خصصت له الاستمارات الخاصة بمركزي المرأة في جامعتي صنعاء وعدن.

3.3.5.1 بيانات المشروع:

- مركز دراسات المرأة والتنمية الذي كان سابقا تحت مسمى مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية في جامعة صنعاء .
- مركز المرأة للبحوث والتدريب – جامعة عدن .

للمركز الاول مشروعان مشروع نفذ بعد إنشاء المركز عام 1996 ومشروع آخر ينفذ الآن . لذا سيتم التعرض الى هذه المشاريع متسلسلة كما في الجدول التالي :

جدول (3.20) :اسماء المشاريع ومدتها وتاريخ بدايتها ونهايتها

م	اسم المشروع	رقم المشروع	مدة المشروع	تاريخ البداية		تاريخ النهاية		ملاحظات
				المخطط	الفعلي	المخطط	الفعلي	
1	البحوث التطبيقية والدراسات النسوية (جامعة صنعاء)	لا يوجد	اربع سنوات فاكثر	1996	1996	مستمر	1999	(انتهى) فعليا
2	ظاهرة الزواج المبكر ومدى انتشاره وتأثيراته في اليمن(جامعة صنعاء)	-	اربع سنوات فاكثر	2004	2004	2007	-	مستمر
3	تعزيز قدرات مركز المرأة للبحوث والتدريب (جامعة عدن)	-	سنه	2004	2004	2004	-	انتهى

المصدر: استمارات المسح.

سيتم اعتماد هذا التسلسل لأرقام المشاريع في بقية أجزاء التحليل .

- يلاحظ على المشروع الأول أنه انتهى، والسبب توقف المركز لفترة ليست بالقصيرة لأسباب إدارية وفنية .

3.3.5.2 التنفيذ

- اما **جهات التنفيذ** فقد كانت في المشاريع الثلاثة المراكز المتواجدة في جامعتي صنعاء وعدن .

3.3.5.3 التمويل

- وقد مولت المشاريع من منظمات دولية ، بعضها بمشاركة محلية . اما عن **الفئة المستهدفة** وعددها وطبيعة المشاريع فقد وردت كما في جدول الآتي.

جدول (3.21) :عدد العاملين في المشاريع والفئة المستهدفة وطبيعة المشروع

تسلسل المشاريع	عدد العاملين	الفئة المستهدفة					عدد المستفيدين	طبيعه المشروع							
		المرأة والطفل	المرأة	الفتيات	القطاع الخاص	الجمعيات الاهلية		تعليم	تدريب	خدمات	تنمية مؤسسية	بنى تحتية	رسم سياسات	نوعيه اعلامية	تزويد الاحتياجات
(1)	27	√	√	√			75	√	√						
(2)	42		√	√		√	1500		√						
(3)	14		√	√		√	500	√	√	√	√	√	√	√	√

المصدر :استمارات المسح الميداني

- تم استهداف أئمة المساجد ، وأعضاء المجالس المحلية ، ومدراء المكاتب والوزارات بالمحافظات التي نفذ بها المشروع.
- نفذت المشروعات الاول والثاني والثالث في مواقع المراكز بجامعتي صنعاء وعدن اما المشروع الثاني الخاص بالزواج المبكر فقد نفذ على مستوى مديريات محافظتي الحديدة وحضرموت .

3.3.5.4 حجم التمويل

تراوح التمويل للمشاريع مابين 4000$ في المشروع الثاني و500.000$ للمشروع الاول و1.800.000 يورو للمشروع الثالث.
نسب التمويل في المشروع الاول 15% محلي , 85% دولي اما في المشروع الثاني فقد كان 21% محلي , 80% دولي وفي المشروع الثالث كان التمويل 100% دولي .

3.3.5.5 أهداف المشاريع

تتحدد أهداف المشاريع في هذا المجال في تعزيز القدرات وتطوير مجالات البحث العلمي في مجالات الدراسات النسوية المختلفة ويمكن أيراد هذه الأهداف لكل مشروع على حده .

- أهداف المشروع رقم (1)

- **الأهداف الرئيسة :**

تطوير مجال البحث العلمي عن الدراسات النسويه وإيجاد الكادر المحلي

- **الأهداف الفرعية :**
- أعداد طلاب وطالبات في مجالات العلوم المختلفة بخلفية علمية عن نظريات الدراسات النسوية وطرق البحث .

- تهيئة طلاب الماجستير والدكتوراه للتخصص في مجال الدراسات النسوية بهدف القدرة على تعديل المناهج في مختلف فروع الجامعة بما يتواءم مع احتياجات النوع الاجتماعي .

- أهداف المشروع رقم (2)

- **الأهداف الرئيسة:**
- معرفة سن الزواج المبكر للفتيات والفتيان.
- القيام بحملة وطنية ضد الزواج المبكر .
- **الاهداف الفرعية:**
- معرفة المخاطر المجتمعية الثقافية للحملة .
- الإعداد للمناصرة لإنهاء الزواج المبكر .
- الإعداد للتوعية بمخاطر الزواج المبكر على جميع المستويات الصحية والثقافية والاقتصادية للمرأة والمجتمع
- التوعية بالمخاطر الصحية للأطفال من أم صغيرة السن .

- أهداف المشروع (3)

- **الأهداف الرئيسة :**

تعزيز قدرات المرأة في المجال الإداري والتنظيمي والبحثي

- **الاهداف الفرعية:**
- التأهيل والتدريب لأعضاء وعضوات الهيئة التدريبية بالمركز في مجال النوع الاجتماعي .
- تمكين المرأة في الجامعة والمجتمع.
- تأمين وتأسيس نظام معلوماتي قائم على مفاهيم النوع الاجتماعي

وقد تركزت إنجازات المشاريع الثلاثة في التدريب والتأهيل النوعي وكذا الدراسات العليا.

3.3.5.6 التقييم

أما عن **التقييم** فقدتم تقييم المشروع الأول، لأن المشروعين الآخرين مازالا مستمرين. وقام بالتقييم للمشروع الأول محاسبياً هو منظمة KPMG, أما علمياً فهو فريق مؤلف من خبيرتين وقد أجرى التقييم عام 1998 وكان من أهم معوقات التقييم انه لم تكن هناك مؤشرات تذكر لوجود تيار معارض للمركز في أوساط هيئة التدريس في الجامعة وخاصة كليتي الآداب والشريعة والقانون .

نقاط قوة المشروع

المشروع رقم(1)

كانت المحاولة الأولي في المنطقة لتطوير الدراسات النسوية من خلال الواقع العربي

المشروع رقم(2)

- الإشراف والتنسيق المشترك من قبل ثلاث مؤسسات هي مركز دراسات المرأة , والتنمية , اللجنة الوطنية للمرأة , الجمعية اليمنية للصحة النفسية .
- تنفيذ البحث بواسطة أكاديميين يمنيين متخصصين في المجال، واختيار جامعي البيانات من أبناء المحافظة المستهدفة .
- الدعم الفني المقدم من المؤسسة المانحة ’

المشروع قم (3)

- تعزيز القدرات التنظيمية والادارية للمركز .
- تأهيل الكوادر النسوية.
- اشراك المركزفي رسم السياسات .

أما عن السلبيات والتحديات الداخلية والخارجية فقد كانت كما في الجدول الآتي:

جدول (3.22) يوضح التحديات الداخلية والخارجية للمشاريع الثلاثة

تسلسل المشروع	التحديات الداخلية	التحديات الخارجية
(1)	- لم تكن الظروف السياسية مهيأة	-الجهات الممولة تغير سياساتها بمجرد تغيير طاقم الموظفين فيها
(2)	-ضيق الوقت المتاح للتنفيذ -عدم توفر القوى البشرية	- عدم استجابة المستهدفين للإجابة عن الأسئلة - تباعد المسافات بين المديريات
(3)	-القصور في فهم مصطلح النوع الاجتماعي وتطبيقاته	- سيطرة وهيمنة الجهة الممولة والمشاركين الخارجيين لتنفيذ المشروع

أهم المتغيرات التي تمثل فرصاً خارجية للمشاريع :
المشروع رقم (1) : كانت الحاجة للمركز قائمة أقليميا إذ كانت الدراسات النسوية في بداياتها في العالم العربي ، وقد عكست المواقف الدولية في مؤتمر بيجين نفسها على الفهم للمصطلحات ذات الارتباط بالدراسات النسوية .

المشروعان رقم (2) , (3) لم يتضح في الإستماره هذا العنصر

- أما عن الحاجة التي تستدعي إلى استمرارية المشروع ومدى الحاجة إلى التمديد فقد تركزت في الآتي:
  - أهمية قضية تمكين المرأة والحاجة تكمن في إنهاء الدراسات العليا لبعض الطالبات المتأخرات
  - أما ما الذي يمكن أن يضاف للمشروع في حال تنفيذه مرة أخرى فهو زيادة الفرص التأهيلية للباحثات بتوفير منح دراسية ودعم للبحوث ، وتوفير طاقم تدريسي محلي متخصص .

3.4 خلاصة نتائج المسح :

في ضوء مؤشرات تحليل استمارات المسح الميداني للمشروعات في جميع المجالات المحددة في الدراسة وهي:

(ظاهرة التسرب - محو الأمية الأبجدية ، والتقنية – والمهارات الحياتية – والتعليم المستمر)

يمكن أن نعرض أهم نتائج تحليل استمارات المسح في الآتي:

- كان هدف رفع معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي من أهم الموجهات التي دفعت الحكومة وكثيراً من الدول المانحة للإهتمام بدعم المشروعات التي من شأنها أن تعمل على تقليص الفجوة القائمة في معدلات الالتحاق في التعليم بين الذكور والإناث وخاصة في المناطق الريفية . وأيضاً أسهمت تلك المشاريع في التقليل من حدة ظاهرة التسرب والرسوب بين الفتيات.
- يلاحظ أن أغلب- إن لم نقل جميع - المشروعات التعليمية التي تبنتها الحكومة والمنظمات الدولية اتجهت نحو استكمال البنية التحتية والبناء المؤسسي ، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة ، وتحسين الجودة التعليمية. وغياب هذه الجوانب كانت تمثل أحد العوامل التي لا تشجع المجتمعات المحلية والأسر على استمرار بناتهم في الصفوف العليا من التعليم الأساسي لعدم رغبتهم في التعليم المختلط ، وفي ظل غياب وجود معلمات، وبعد موقع المدارس عن التجمعات السكنية المأهولة.
- تبين من النتائج وجود عدد كبير من المانحين يسهمون بشكل فاعل في دعم برامج تعليم الفتاة ، ويلاحظ أن الدعم تركز في السنوات التي تزامنت مع إقرار الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي (2003-2015) التي أقرت في المؤتمر الوطني للتربية عام 2003 فقد تضمنت محوراً خاصاً بتعليم الفتاة تم فيه وضع البرامج والسياسات الهادفة إلى تحقيق تعميم التعليم الأساسي للجميع بحلول العام 2015 .
- تبين من تحليل استمارات مشاريع التعليم (التي تسعى إلى التغلب على ظاهرة تسرب الإناث) أنها غطت تقريباً جميع محافظات الجمهورية ، واتسع مداها لتصل إلى المناطق الريفية وبعض القرى النائية ، والتجمعات السكانية المتناثرة.
- يلاحظ أيضاً أن المشاريع في مجال التعليم كانت تسير بشكل بطئ كما تبين قلتها في السنوات الأولى من عام 1994-1995 حتى العام 1997 وهي المدة الزمنية المحددة لبدء حصر مشاريع الدراسة ، بينما تضاعفت أعدادها في السنوات الأخيرة خاصة مع بداية الألفية الثالثة ، ولعل من أهم أسباب ذلك الاتجاه نحو تنفيذ استراتيجية التعليم الأساسي والتي جاءت استجابة لأهداف التنمية الألفية ، فقد تضمنت الألفية محورين في مجال التعليم هما:
  - التأكد أن جميع الأطفال (الذكور والإناث) في كل مكان لديهم القدرة على إكمال مرحلة التعليم الأساسي بحلول العام 2015م
  - القضاء على التباين بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2005 ولكل المستويات التعليمية في نهاية عام 2015م.
- أظهرت المشاريع التي تم مسحها في مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، أن مشكلة الأمية في اليمن وخاصة بين الإناث ما زالت تعد أحد التحديات الخطيرة التي تعيق مسيرة التنمية في جميع المجالات ، وبالرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة في هذا المجال، وتمثلت في إقرار الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية ، إلا أن العمل في اتجاه التخفيف من حدة هذه الظاهرة لم يكن ملموساً، فالإحصاءات تشير إلى أن انخفاض نسب الأمية لا تظهر سنويا لذلك اتجهت مؤسسات المجتمع المدني لإدماج قضية الأمية ووضعها ضمن أولوياتها إدراكاً منها بأنه لا بد من تكامل الجهود الرسمية والشعبية لتخفيض نسبة الأمية ، وتشجيع تعليم الفتاة الذي قد يؤدي ضعف مستوى الالتحاق فيه إلى تفاقم أعداد الأميات بين الفئات العمرية الصغيرة (15 سنة فأكثر).
- رغم ندرة المشاريع الموجهة للإناث في مجال التعليم الفني (التقني) والتدريب المهني ، إلا أن الدراسة المسحية أوضحت أن حجم هذه المشكلة ليس بالأمر

اليسير ، حيث أن سوق العمل والإنتاج يحتاج إلى كوادر بشرية مؤهلة في مجالات التعليم المتوسط من الرجال والنساء . ومن خلال الإحصاءات في التعليم الفني والتدريب المهني في هذه الدراسة تبين أن الفتيات/ والنساء غائبات من مجالات تخصصية كثيرة ، إذ ما تزال نظرة المجتمع قاصرة ولا تشجع على التحاق الفتيات بالتعليم الفني والتدريب المهني الذي يمكن أن يسهم في إيجاد رافد من الكوادر النسوية المؤهلة التي يمكن أن تسهم في تغطية احتياجات سوق العمل وتخدم العملية التنموية.

- أظهرت الدراسة المسحية توجه الجهود الحكومية وغير الحكومية الوطنية منها والإقليمية والدولية نحو تشجيع ودعم برامج المهارات الحياتية التي تشمل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل ، وتشجيع إحياء الحرف والمهن اليدوية القديمة ،والتدريب في مجال التصنيع الغذائي، واستغلال خامات البيئات المحلية ، وجميعها مشاريع أسهمت بفاعلية في تطوير مهارات النساء ، ومثلت أحد الموارد المدرة للدخل وتحسين المستوى المعيشي لكثير من الأسر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتدنية وتفاقم مشكلة الفقر التي تعد النساء أكثر تضرراً منها.
- كما سبق القول إن مجال التعليم المستمر لا يمكن حصره بمحور معين أو برامج محددة ، ولكنه مجال مفتوح متجدد ومتطور و يرتبط بمتغيرات العصر ، واحتياجات الأفراد ومتطلباتهم ، وقدراتهم وكفاءاتهم ، وأيضاً مستوى الحافز والدافع لديهم على انتهاج هذا الأسلوب من التعليم . وقد حاولت الدراسة التي بين أيدينا أن تضمن في هذا المجال المشاريع المنفذة في المراكز البحثية لدراسات المرأة التابعة لجامعتي صنعاء وعدن كونها تعد أقرب الجهات التي تعكس مفهوم التعليم المستمر ، لأن برامجها متغيرة ومتطورة وليست مقيدة.
- ومن الملحوظات على نتائج الدراسة المسحية في مجال التعليم ما خرجت به الباحثة من خلال العمل الميداني والمتابعة ، وهي أن البيانات والمعلومات عن مشروعات ظاهرة تسرب الإناث التي تم الحصول عليها من الصندوق الإجتماعي للتنمية ، كانت أكثر البيانات دقة ، ووضوحاً ، ومصداقية ، والتزامات بالمواعيد . وقد أظهرت نتائج التقييم الذي ينفذ في الصندوق بصفة مستمرة ، وفقاً لرؤي علمية وموضوعية أظهرت أن المشاريع المنفذة من الصندوق أسهمت في التحسن الملحوظ في رفع نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي.
- لوحظ في أثناء إجراء الدراسة المسحية قلة المشروعات الموجهة للإناث في التعليم الثانوي، بأنواعه العام والفني، لأن الإكتفاء بالتعليم الأساسي قد لا يعود بالفائدة المعنوية والإقتصادية للإناث، ولا يسهم في تمكينهن من الإتجاه إلى سوق العمل والإنتاج بسبب ندرة بل إنعدام المجالات المتاحة للعمل بمؤهل التعليم الأساسي.

وختاماً يمكن القول إن هذه الدراسة المسحية التي تنفذها منظمة المرأة العربية يمكن أن تكون خطوة للأمام تقود مسيرة العمل نحو تحقيق غايات وأهداف سامية ، بجهود كل المخلصين من أجل نهضة تنموية حقيقية للمرأة العربية.

3.5 التوصيات المستقبلية :

بعد الانتهاء من الاستعراض الشامل لكل الجوانب المرتبطة بمشروع الدراسة المسحية في مجال التعليم ، نأتي إلى عرض بعض التوصيات المستقبلية ، التي من شأنها الإسهام في النهوض بالمرأة العربية ، وخلق شراكة فاعلة لتكامل الجهود بين الدول العربية وإيجاد آليات فاعلة للتنسيق والتواصل .
ويمكن عرض ذلك فيما يأتي:

3.5.1 القضايا الأولى بالمواجهة في مجال التعليم باليمن:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها عملية تحليل مضمون الاستمارات البحثية ، تبين أن هناك كثيراً من القضايا في هذا المجال تمثل أولويات أساسية ، تتطلب عملاً متواصلاً ، وجهوداً مكثفة بهدف النهوض بأوضاع المراة ، وتمكينها ، وتعزيز مشاركتها في التنمية ، ومنها الآتي:

- المشاريع ، والبرامج الموجهة لتعليم الفتاة ، بهدف رفع نسبة معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي ، من أجل تضييق الفجوة الكبيرة القائمة بين الذكور والإناث في الفئة العمرية (6-14) سنة ، والتي أتضح أن نسبة التحاق الفتيات في الصف الأول من التعليم الأساسي ما تزال متدنية مقارنة بحجم الفئة العمرية من السكان إجمالاً . (يمكن العودة إلى البيانات الموجودة في الخلفية العامة).
- دراسة مشكلة ظاهرة الرسوب والتسرب في مرحلة التعليم الأساسي خاصة في أوساط الفتيات ، حيث أن نسبة كبيرة يتركن التعليم لأسباب كثيرة منها : الظروف الاقتصادية المعيشية المتعثرة التي ظهر تأثيرها واضحاً على الأسرة اليمنية بخاصة بعد حرب الخليج الأولى والثانية ، وحرب صيف 1994 التي كانت من أجل ترسيخ الوحدة اليمنية ، بالإضافة إلى عودة كثير من المهاجرين بعد حرب الخليج إلى اليمن ، وأدى هذا الوضع الاقتصادي للأسرة إلى التضحية بتعليم البنات ، والتركيز على الأولاد ، وإن كانت مشكلة التسرب يعاني منها أيضاً الجنسين. ومن الأسباب أيضاً الظروف الاجتماعية وغلبة العادات والتقاليد ، والموروثات الثقافية السلبية – خاصة في الريف- التي لا تسمح للفتاة بمواصلة التعليم ، إذا كانت المدارس مختلطة ولا يوجد معلمات وأيضاً انتشار ظاهرة الزواج المبكر.
- يمكن الإفادة من البرامج والنشاطات المتعلقة بمحور تعليم الفتاة المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي ، فقد ركزت على تحليل الوضع الراهن ، وتشخيص المشكلات الحقيقية ، واقتراح آليات وبرامج لمواجهتها ، وكان إقرار الاستراتيجية في المؤتمر الوطني الأول للتربية حافزاً لكثير من الدول المانحة ، إذ اتجهت إلى تبني عدد من المشاريع في هذا المحور ، ولا يفوتني التنويه بأن عدم متابعة الفتاة للتعليم في المرحلة الأساسية يعد أحد المبررات للارتداد إلى الأمية ، ويصبح منبعاً ورافداً لها.
- ومن القضايا الأساسية الأولى بالمواجهة في اليمن مشكلة الأمية خاصة بين الإناث التي تصل إلى حوالي (74.11%) نسبة الإناث في الحضر من هذا العدد (47.82%) وفي الريف (84.21%) . والحقيقة أنه رغم وجود استراتيجية وطنية لمحو الأمية أقرت في عام 1998 ، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي لتفعيلها ، ورغم وجود عدد من المشاريع الخاصة بمحو أمية الإناث ، إلا أن حجم المشكلة كبير جداً ويحتاج إلى رؤية استراتيجية لمواجهتها.
- كما أن مجال تنمية المهارات الحياتية للمرأة يعد أحد التوجهات الفاعلة التي تسهم في التخفيف من انتشار الأمية بين النساء ، لأنها تعتمد في برامجها التدريبية محوراً تعليمياً للأميات إلى جانب التدريب على مهارات الخياطة التطريز والأعمال الحرفية التي من شأنها أن تسهم في تنمية قدرات المراة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً ، كما أنها تمثل الشراكة والتكامل بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني .
- وأخيراً يمكن القول إن : مجال محو الأمية التقنية للفتيات والنساء من القضايا التي تتطلب التحرك السريع لمواجهتها في ظل التحديات العالمية الجديدة وثورة

المعلوماتية ، وتقنية الاتصالات التي أصبحت من مطالب العصر وضرورياته ، وهي تدخل أيضاً في إطار برامج التعليم المستمر كمبدأ تربوي جديد ومتطور.

وهذا المجال يتطلب التحرك في اتجاهات عديدة منها: تضمين مناهج التعليم العام مقررات نظرية في مجال الحاسوب وتقنية الإتصالات والمعلوماتية – وقد بدأت وزارة التربية تطبيق هذا في بعض المدارس ، وأيضاً توجيه المشاريع والدعم نحو منظمات المجتمع المدني لاعتماد برامج ونشاطات تعمل على محو أمية المرأة التقنية .

- لوحظ خلال تنفيذ الدراسة المسحية ، وجود قصور لدى معظم الأفراد ، والمؤسسات في مفهوم التعليم المستمر ، ولذلك يمكن اقتراح أن توجه بعض المشاريع المستقبلية للجهات المعنية بهذا المجال إلى اعتماد مشروعات وبرامج للتوعية بمفهوم التعليم المستمر ، وأهدافه ، وبرامجه ، وتشجيع القطاعات المعنية بتوفير متطلباته ، وتوسيع مجالاته ، وفتح الفرصة أمام النساء لتنمية مهاراتهن العلمية والمهنية وتحقيق الإستمرارية لمتابعة المستجدات والتطورات التي من شأنها أن تحقق هدف التعلم مدى الحياة.

3.5.2 قطاعات المرأة التي يمكن أن تستهدف بالمشاريع المستقبلية في اليمن:

يمكن القول إن هذه القطاعات مستوعبة في التوصيات السابقة ، ولكن زيادة في التأكيد يمكن إضافة قطاعات أخرى تحتاج إلى تأهيل ، وإعداد ، وتدريب لتؤدي دورها في الحياة والمشاركة المجتمعية ، ومنها : قطاع الشابات ، والمرأة العاملة في المؤسسات الحكومية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، والفئات المهمشة ، والمعلمات العاملات في الميدان التربوي.

3.5.3 مجالات التنسيق والتعاون بين جهات مختلفة على المستوين الوطني والعربي تعمل من أجل النهوض بالمرأة :

من أجل تحقيق هذه الغاية يمكن اقتراح الجهات الآتية:

- **على المستوى الوطني (اليمني) :**

- اتحاد نساء اليمن وجميع فروعه المنتشرة في واحد وعشرين محافظة ، كونه أكبر منظمة يمنية غير حكومية تغطي مجالات خدماتها كافة محافظات الجمهورية.
- اللجنة الوطنية للمرأة ، لأنها معنية برسم السياسات واقتراح البرامج والنشاطات.
- بعض مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهتمة بقضايا المرأة ومراكز البحوث التربوية.
- مركز دراسات المرأة والتنمية التابع لجامعة صنعاء ، ومركز المرأة للبحوث والتدريب التابع لجامعة عدن .
- الصندوق الاجتماعي للتنمية.

- **على المستوى العربي:**

- منظمة المرأة العربية – جامعة الدول العربية.
- منظمة الأسرة العربية – جامعة الدول العربية.
- الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية .
- اللجان الوطنية للمرأة في الدول العربية .
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
- الاتحادات النسوية القائمة في الدول العربية.

وأيضاً التنسيق مع الوزارات المعنية مثل : وزارة التربية والتعليم ، ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، ووزارة التعليم والفني والتدريب المهني.

المراجع

1- التعليم في الجمهورية اليمنية (التقرير الوطني) المقدم للدورة السابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، جنيف 8-11 سبتمبر 2004.
2- الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب : الجريدة الرسمية ، قانون التربية والتعليم رقم (45) لسنة 1992 ، ديسمبر 1992.
3- الأغبري، بدر سعيد على، **إصلاح التعليم وتطويره في اليمن** (صنعاء: دار الشوكاني للطباعة ، 2003)
4- الشامي، أفكار، وآخرون، إشراف محمد الصوفي، **دراسة تحليلية في الإنفاق على التعليم في اليمن ، (من عام 1990-2000)**، سلسلة دراسات وأبحاث تربوية (صنعاء، مركز البحوث والتطوير التربوي، 2003)
5- التهامي، عبد الملك عبد الصمد وآخرون، إشراف أمين معروف الجند، **السكان والتعليم – الواقع واستشراف المستقبل** (صنعاء: المجلس الوطني للسكان،د.ت)
6- أفكار الشامي، مرجع سابق.
7- المرجع السابق.
8- وزارة التربية والتعليم : الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية (2003-2015) ، مطابع الكتاب المدرسي ، صنعاء ، يناير 2003
9- التقرير الوطني ، مرجع سابق.
10-المرجع السابق.
11-العبيدي ، سيلان جبران (مشرف) ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية – مراحله – أنواعه المختلفة (2002- 2003)، الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء ، 2004.
12-التقرير الوطني ، مرجع سابق.
13-العبيدي ، مرجع سابق.
14-المرجع السابق.
15-الأغبري ، بدر سعيد، **التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن** (صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، أوراق يمانية، 2004)
16-مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق.
17-الأغبري، ا لتعليم الفني والتدريب المهني في اليمن ، مرجع سابق.
18-العبيدي ، مرجع سابق .
19- مجموعة من المؤلفين، **دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان – مصر – المغرب – اليمن)** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2005.
20-مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق.
21-التقرير الوطني عن التعليم في الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق.
22- الحوثي، إبراهيم محمد وحمود غالب السياني، **مستوى إتقان الكفايات الأساسية في التعليم الأساسي : الصفين الرابع والسادس (التقرير العام)** (صنعاء: وزارة التربية والتعليم، مركز البحوث والتطوير التربوي، 2003)
23- الفقيه، نجاة، **تعليم الفتاة بين الواقع والتطبيق**، اللجنة الوطنية للمرأة ، يوليو ، 2003.
24- الجمهورية اليمنية ، وزارةالتربية والتعليم ، جهاز محوالأمية وتعليم الكبار ، إدارة الإحصاء . الإحصاء السنوي للعام الدراسي 2003/ 2004.
25-التقريرالوطني، مرجع سابق.

ملحق بإسماء وبيانات المسئولين عن ملء استمارات المشاريع

المجال الأول : مشاريع ظاهرة تسرب الإناث من التعليم
بالنسبة لمجال مشروعات التعليم فيما يخص ظاهرة تسرب الإناث من المدارس ، فقد تعددت مصادر جمع المعلومات لهذا المجال بحسب الجهات المعنية بالتنفيذ ، ومن هذه الجهات الصندوق الاجتماعي للتنمية وأيضا وزارة التربية والتعليم ممثلة بمشروع التعليم الأساسي ، والجهاز الفني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي .وفيما يلي توضيح ذلك :
الاستمارات من 1-10 بياناتها كالاتي :
المعلومات والبيانات الواردة في هذه الاستمارات تم الحصول عليها من وحدة التعليم في الصندوق الاجتماعي للتنمية ،وكما سبق القول أن هذه المشاريع كثيره جداً بلغ عددها حوالي ( ) ولصعوبة تعبئة استمارة مستقلة لكل مشروع ، كان المقترح أن يتم تجميعها بحسب الممولين ، وقام بهذا الجهد أحد الموظفين في وحدة التعليم وسلمت للباحثة في (فلاش ديسك) وبعد ذلك تم تفريغها في عشر استمارات .
وفيما يلي بيانات المسئولة عن توفير بيانات الاستمارات :
الاسم : جليلة حمود شجاع الدين
الوظيفة : رئيسة وحدة التعليم
إدارة المشروع : وحدة التعليم في الصندوق الاجتماعي للتنمية
العنوان :الصندوق الاجتماعي للتنمية – فج عطان – مقابل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
تليفون : المكتب : 449669
جوال : 77900577
بريد الكتروني : JALILA@SFD-YEMEN.ORG
وقام بتجميع البيانات وتصنيفها بحسب الممولين :
الاسم : غمدان عبد الصمد هزاع مقبل
الوظيفة : مدير قاعدة البيانات
إدارة المشروع : وحدة التعليم
العنوان : الصندوق الاجتماعي للتنمية – مقابل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
تليفون :
المكتب : 449669
جوال : 71909857
المنزل : 293475
القسم الثاني في مجال التعليم (ظاهرة تسرب الاناث من المدارس)
الاستمارات من (1-12) تعدد مصادر وجهات جمع البيانات فيها وعليه اختلف المسئولون عن ملء الاستمارات ، وبياناتهم كالاتي :
الاستمارة رقم (1) ورقم (12)
الاسم : د . احمد العرشي
الوظيفة : مسئول الرقابة والتقييم
إدارة المشروع :وحدة إدارة مشروع تطوير التعليم الأساسي . وزارة التربية والتعليم .
العنوان : الجمهورية اليمنية / صنعاء / وزارة التربية والتعليم / شارع الستين
تليفون :
جوال : 73214405 - 71163552
بريد الكتروني : a.al-arashi@y.net.ye
الاستمارات رقم (2 ،3 ،4 ،5 ، 6)
الاسم : د. أنصاف عبده قاسم
الوظيفة : باحثة تربوية ورئيسة دائرة البحوث بمركز البحوث والتطوير التربوي عضو الفريق الفني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي .
ادارة المشروع : الفريق الفني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي .

العنوان : وزارة التربية والتعليم / شارع جمال عبد الناصر
تليفون :
المكتب : 494027
المنزل : 403928
جوال : 73212838
فاكس : 403918
بريد الكتروني : dr-insaf @hotmail.com
الاستمارتان رقم (7 ، 9)
الاسم : د . حمود السياني
الوظيفة : رئيس الفريق الفني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي .
إدارة المشروع : وزارة التربية – الفريق الفني لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي .
العنوان : الجمهورية اليمنية – صنعاء – وزارة التربية والتعليم – شارع جمال عبد الناصر
تليفون :
المنزل : 214129
جوال : 73741266
بريد الكتروني : malkha3an @yemen.net.ye
الاستمارة رقم (11)
أخذت بيانات هذه الاستمارة من المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بوصفها الجهة المنفذة
الاسم : د. نفيسه حمود الجايفي
الوظيفة : الأمينة العامة للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ومديرة المشروع
إدارة المشروع : مشروع تنمية الطفل
العنوان : الجمهورية اليمنية – حده – بجوار السفارة السورية – أمام بريد حده
تليفون :
المكتب : 414732 / 426470
المنزل :
جوال :
فاكس : 426457
بريد الكتروني : Hcmc @y..net.ye
الاستمارة رقم (10)
الاسم : محمد الجبري
الوظيفة : مسئول رقابة مشروع المنحة التحفيزية – المسار السريع
إدارة المشروع : مشروع تطوير التعليم الأساسي
العنوان : الجمهورية اليمنية – وزارة التربية والتعليم – قطاع التعليم العام – شارع الستين .
تليفون :
المكتب : 200271
جوال : 77445057
فاكس :
بريد الكتروني : algabr1010 @hotmail.com

المجال الثاني : مشاريع محو الأمية وتعليم الكبار
عدد الاستمارات التي تم تعبئتها في هذا المجال ثمان استمارات ، منها سبع استمارات مصدرها وزارة التربية والتعليم ممثلة بجهاز محو الأمية وتعليم الكبار وبيانات المسئولة عن ملء الاستمارة كالآتي :

الاسم : نعمة سعيد مرشد
الوظيفة : مدير عام الرقابة والتفتيش
إدارة المشروع : جهاز محو الأمية لتعليم الكبار
العنوان : جهاز محو الامية وتعليم الكبار / وزارة التربية والتعليم
تليفون :
المكتب : 605854
جوال : 73216026
فاكس : 605852

المجال الثالث : مشاريع تنمية المهارات الحياتية
الاستمارات رقم (1-4)
الاسم : محمد سعد الطويلي
الوظيفة : المنسق الوطني لبرامج منظمة كير العالمية
ادارة المشروع : منظمة كير العالمية CARE
العنوان : الجمهورية اليمنية – صنعاء – 68 شارع مدرسة أروى .
تلفون
المكتب :243379
فاكس : 504021
جوال: 71179131
بريد الكتروني : MOHAMED.SAAD@Y.NET.YE
الاستمارة رقم (5)
الاسم : سعاد حسين رمضان
الوظيفة : ضابطة مشاريع في الصندوق الإجتماعي
ادارة المشروع : إدارة وحدة التدريب والدعم المؤسسي.
العنوان : الجمهورية اليمنية – صنعاء – الصندوق الإجتماعي للتنمية –فج عطان- أمام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

تلفون
المكتب: 449669:
منزل : 401110
الاستمارات رقم (6-8)
الاسم : ماجدة باكحيل
الوظيفة : ضابطة مشروع
ادارة المشروع : وحدة التدريب والدعم المؤسسي.
العنوان : الجمهورية اليمنية – صنعاء – الصندوق الإجتماعي-أمام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
تلفون
المكتب :449671
فاكس : 449670
منزل: 247921

المجال الرابع : مشاريع محو الأمية التقنية

الاستمارة رقم (1)
الاسم : افراح فخري
الوظيفة : المديرة العامة للمرأة والتدريب النوعي
إدارة المشروع : الادارة العامة للمرأة
العنوان : الجمهورية اليمنية – صنعاء – شارع بغداد وزارة التعليم الفني والتدريب المهني .
تليفون :
المكتب : 406294
فاكس : 406295
الاستمارة رقم (2)
الاسم : جميل رضا
الوظيفة : منسق مشروع الاتحاد الأوروبي
ادارة المشروع : الادارة العامة للتخطيط – مشروع تعزيز المجالات ذات الاولوية للتدريب المهني SPAVT
العنوان : الجمهورية اليمنية – صنعاء – شارع بغداد وزارة التعليم الفني والتدريب المهني .
تلفون
المكتب : 406298
فاكس : 406229
بريد الكتروني : SPAVT@y.net.ye